الشعب ويكاند

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

يمثّلون المملكة المتحدة والهند والكاميرون والسنغال

رئيس الجمهورية يتسلّم أوراق اعتماد 4 سفراء

ص03

الروائي جيلالي عمراني لـ «الشعب ويكاند»:

مُشكلتنا الثقافية أكثر تعقيدا من ضعف الإعلام

ص24

ضوابط قانونية تضع حدّا للمحاصصة وشراء الذمم

نهاية عصر «نفخ» الأحزاب والريع السياسي

يضع الرئيس عبد المجيد تبون، «النزاهة» أهم عامل في الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة يوم 12 جوان المقبل. ومن أجل ضمانها، كرس في قانون الانتخابات الجديد ضوابط تضع حدا لممارسات سياسية «لوّثت» العملية الانتخابية، فألغى نظام «الكوطة» الذي «نفخ» أحزابا لسنوات ومنحها أكبر من حجمها، واعتمد المناصفة بدل المحاصصة، ونمطا انتخابيا بالقائمة المفتوحة، يمنح للناخب حرية اختيار ممثليه بناءً على الجدارة والاستحقاق، ولا يجبره على انتخاب قائمة تضم أسماء أو تمثيلا نسويا بسبب شرط أو بغيره.

ص04-05

قرارات

اجتماع للحكومة بتقنية التحاضر عن بُعد

نحو إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

ص02

صحة

السلالات المتحوّرة البريطانية والنيجيرية

معهد باستور يكشف عن 70 حالة جديدة

ص07

قضية

أزمة سدّ النهضة

عندما يتحوّل الأمن المائي إلى مسألة حياة أو موت

17

منافسة

رابطة أبطال إفريقيا

«العميد» و«أبناء العقيبة» على خطوة من ربع النهائي

ص12-13

الخميس 08 أفريل 2021م الموافق لـ 25 شعبان 1442 هـ | العدد 18528 | الثمن 10 دج 1 france prix | contact@echaab.dz / www.echaab.dz

اجتماع للحكومة بتقنية التحاضر عن بعد

نحو إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

■ تحديد كيفيات منح النسب المخفضة لإتاوة المحروقات
■ تحسين حماية المستهلك بالاستفادة من خدمة ما بعد البيع

ترأس الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس، اجتماعا للحكومة جرى بتقنية التحاضر عن بعد، وتم خلاله دراسة ستة مشاريع مراسيم تنفيذية تخص قطاعات الطاقة، الشؤون الدينية، التعليم العالي، الثقافة والتجارة، بحسب ما أورده بيان لمصالح الوزير الأول، فيما يلي نصه الكامل:

«ترأس الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، الأربعاء 07 أفريل 2021، اجتماعا للحكومة، جرى بتقنية التحاضر عن بعد.

وطبقا لجدول الأعمال، درس أعضاء الحكومة ستة (06) مشاريع مراسيم تنفيذية قدمها الوزراء المكلفون بالطاقة، الشؤون الدينية، التعليم العالي، الثقافة والتجارة.

علاوة على ذلك، استمعت الحكومة إلى عرضين (02) قدمهما وزير الداخلية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

استمعت الحكومة في مستهل اجتماعها إلى عرضين، قدمهما وزير الطاقة والمناجم حول مشروعي مرسومين تنفيذيين اتخذا تطبيقا للقانون رقم 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المنظم لنشاطات المحروقات.

يهدف مشروع النص الأول إلى تحديد معدلات إهلاك الاستثمارات، المطبقة لاحتياجات حساب الضريبة على ناتج السنة المالية الذي تحققه المؤسسة الوطنية أو شريكها الأجنبي في إطار عقود المحروقات.

ويهدف مشروع النص الثاني، إلى تحديد كيفيات منح النسب المخفضة لإتاوة المحروقات والضريبة على دخل المحروقات.

بالفعل، حدد القانون رقم 19-13 سالف الذكر نسب إتاوة المحروقات والضريبة على دخل المحروقات على أساس كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال. ومع ذلك، فإن المردودية المنتظرة من المكامن، في ظل ظروف معينة، تتعلق لاسيما بالجيولوجيا المعقدة أو بالصعوبات الفنية لاستخراج المحروقات، قد تكون غير كافية مقارنة بمستوى الاستثمار المنجز. وفي هذه الحالة، ولمعالجة الأوضاع من هذا النوع وتشجيع الاستثمارات في مجال نشاطات استكشاف المحروقات وإنتاجها، ينص القانون المذكور على نسب مخفضة لهاتين الضريبتين.

وفي هذا الإطار، يأتي مشروع هذا المرسوم التنفيذي من أجل تحديد كيفيات منح هذا التخفيض الذي يكتسي طابعا استثنائيا.

عقب ذلك، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الشؤون الدينية والأوقاف حول مشروع مرسوم تنفيذي، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة ويحدد قانونه الأساسي.

يهدف مشروع هذا النص إلى إنشاء هيئة وطنية

وتحديد قانونها الأساسي كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)، توضع تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وتكلف بتسيير واستغلال وتنمية واستثمار الأملاك الوقفية العامة وجمع الزكاة وتوزيعها وتنميتها.

كما استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مشروع مرسوم تنفيذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 232 المؤرخ في 13 أوت 2019، الذي يحدد مهام الوكالات الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها.

يهدف مشروع هذا النص إلى:

(1) تقريب الخدمات الإدارية من مستعمليها.

(2) تبسيط الإجراءات الإدارية.

(3) تسهيل الاستعمال المشترك لوسائل الوكالات والاستخدام الأمثل للنفقات العمومية

(4) السماح للوكالات الموضوعاتية بالاستعانة بالخبرات في مجال تخصصاتهم، من بين الأساتذة الباحثين أو الباحثين الدائمين، للقيام بمهام خاصة.

من جهة أخرى، استمعت الحكومة إلى عرض قدمته وزيرة الثقافة والفنون حول مشروع مرسوم تنفيذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 05 ـ 491 المؤرخ في 22 ديسمبر 2005 يتضمن إنشاء المركز الوطني للبحث في علم الآثار.

يهدف مشروع هذا النص، إلى نقل مقر المركز الوطني للبحث في علم الآثار من الجزائر العاصمة إلى ولاية تيبازة بسبب التدهور المتقدم للمنشأة التي تأوي المقر الحالي، والتي صنفت في الخانة الحمراء من طرف الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للبناء (CTC).

على صعيد آخر، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير التجارة حول مشروع مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات وضع خدمة ما بعد البيع للسلع حيز التنفيذ.

يهدف مشروع هذا النص إلى تحسين حماية المستهلك، من خلال ضمان حقه في الاستفادة من خدمة ما بعد البيع ذات جودة عند اقتناء السلع وفي نفس الوقت تشجيع نشاط الإصلاح وإطالة مدة استعمال السلع، مما يحافظ على البيئة من خلال تقليل النفايات.

ولهذا الغرض، يهدف مشروع هذا النص، إلى إلزامية توفير خدمة ما بعد البيع للمستهلك، بالإضافة إلى تحديد فترة توفير قطع الغيار إلى خمس(05) سنوات على الأقل، مع ضمان التتبع الوثائقي لخدمة ما بعد البيع.

ثم استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حول مشروع صفقة بالتراضي البسيط لفائدة ولاية تندوف.

وأخيرا، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، يتعلق بالتوصيات المنبثقة عن الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة.

جدير بالتذكير، أن هذه الاجتماعات قد عقدت تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجمهورية يومي 29 و30 مارس 2021 بهدف التحضير، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة، لإصلاحات هامة تسمح ببروز اقتصاد قائم على أساس المعرفة.

وقد أسفرت نتائج أشغال ورشات العمل (07) التي تم تنظيمها عن أكثر من 140 توصية ترمي إلى تشجيع البحث والتطوير وإنشاء آليات تمويل الابتكار وحماية الملكية الفكرية وترقية الاقتصاد الرقمي ونقل التكنولوجيا، وتمحورت أيضا حول إنشاء بيئة مواتية من خلال تنمية المهارات من خلال التكوين والتعليم وكذا تحسين الحوكمة.

وستتم ترجمة هذه النتائج إلى تدابير عملياتية وفقا لجدول زمني محدد مسبقا، والذي يحدد ترتيب تنفيذها من أجل إعطاء النتائج المثلى على الأمدين القصير والمتوسط».

وزير العدل حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي:

إجراءات قانونية للحد من الفساد في الصفقات العمومية

أكد وزير العدل حافظ الأختام بلقاسم زغماتي، أمس، بتيبازة، على ضرورة تعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بنضج الصفقات العمومية بإجراءات «شفافة» لوضع حدّ للفساد.

أوضح الوزير لدى افتتاح ملتقى حول «إشكالية نضج المشاريع وأثرها على منازعات الصفقات العمومية» بالمدرسة العليا للقضاء بالقليعة، أن قطاع العدالة يتطلع لتعزيز المنظومة القانونية من خلال إجراءات «سهلة وواضحة وشفافة ومشجعة على العمل الجاد»، قصد «سد كل أبواب استباحة المال العام» و«القضاء على ظاهرة الفساد التي تسببت سابقا في هدر أموال ضخمة».

وأضاف في كلمته في هذا اللقاء، الذي حضره كل من مستشار رئيس الجمهورية للشؤون القانونية والقضائية بوعلام بوعلام ووسيط الجمهورية كريم يونس، أن «سد كل أبواب استباحة المال العام تعد من بين الأولويات لإرساء قواعد الرقابة والشفافية والمسائلة، خاصة أن الدستور الجديد أولى عناية خاصة للصفقات العمومية من خلال إسناده «تقنين القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية للبرلمان من خلال المادة 139». وذكر وزير العدل حافظ الأختام، أن الدستور الجديد «يعكس الأهمية البالغة الذي تحتلها الصفقات العمومية ضمن المجهود العام لترشيد وتسيير وحماية المال العام وتحقيق التنمية في كنف النزاهة والشفافية».

واسترسل قائلا: «إن السهر على نضج الصفقات قد أصبح رهانا وأمرا حيويا»، بالنظر لتأثيره على مجريات إنجاز المشاريع وجودته، لذلك بات ضروريا تطوير المنظومة القانونية والأطر التقنية للصفقات العمومية وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها.

ويتعلق الأمر، بحسب زغماتي، بضرورة تطوير الآليات المساعدة على تحقيق الأهداف المنشودة من خلال عدة إجراءات، أبرزها إسناد مهام الدراسات ونضج البرامج للإطارات النزيهة وذات الكفاءة الحقيقية وإعادة التوازن بين التقييم المالي والتقني واستحداث أنظمة رقمية إلكترونية تسمح بتحقيق المساواة والشفافية في تسيير المشاريع والصفقات وعصرنة كل مسارات الصفقة العمومية.

نقاط سلبية

ولخص الوزير بعض النقاط السلبية التي جعلت من نضج الصفقات العمومية واستفحال ظاهرة الفساد في عدة محاور، منها «عدم المساواة بين المتنافسين من المقاولين» و«حجب المعلومات الخاصة بالصفقة العمومية» و«المبالغة في التقييم المالي» و«حجة سرعة الإنجاز بهدف تفضيل مقاول على آخر» و«الإستثناءات الحصرية» و«المبالغة في الشروط الأهلية» و«الإعلان عن الصفقات في جرائد مغمورة ذات مقروئية محدودة»، إلى غيرها من الأسباب الأخرى، التي جعلت من الصفقات العمومية مصدرا لنهب المال العام.

وأشار، أن الصفقات العمومية شهدت خلال العقدين الماضيين عديد التعديلات ،ما أضفى عليها صفة «عدم الإستقرار»، إلا أنها ظلت غير قادرة على سد ثغرة الفساد ومنافذ ضعف تلك المنظومة، بل شجعت على تصرفات سلبية وتواصل نهب المال العام ما أثر على قيمة ومنافع الصفقات العمومية.

وأبرز أن أموالا طائلة هدرت على حساب التنمية وذلك خلال جميع مراحل الإنجاز من الدراسة التقنية إلى دراسة الجدوى إلى الأشغال والتجهيزات بسبب فساد مسؤولين استغلوا وظائفهم، في إطار بيئة تشجع على ذلك، من خلال ضعف الآليات القانونية لتطويق ظاهرة الفساد وتجفيف منابعها وكذا ضعف الدراسات وإعداد دفاتر شروط ناقصة وضعف آليات الرقابة التقنية. وأثر ذلك -يضيف- أيضا على جودة المشاريع المنجزة، إلى جانب إعادة التقييم المالي وتضخيم الفواتير... كل المعطيات السابقة، جعلت من ملفات المنازعات على جداول الجهات القضائية الإدارية تبرز بـ«قوة»، وتظهر معها عيوب المشاريع، ما يؤثر سلبا على الوقت والجهد والمال، سواء على الجهات القضائية أو الإدارية المكلفة بتسيير تلك المشاريع.

وختم الوزير، بالدعوة للبحث عن حلول للإشكالية المطروحة بشكل يسمح بتحقيق الأهداف التي تصبو لها السلطات العليا للوطن، مشددا على أن عملية نضج المشاريع هي عملية معقدة وطويلة تتطلب تدخل جميع المعنيين في مجالات المالية والإقتصاد والقانون والتنسيق بينهم لتفادي أخطاء الماضي.

بعد تنشيط السد الأخضر، مشاركون:

من التشجير إلى مشروع متكامل الأبعاد

■ 13785 منطقة ظل منها 500 على طول السد

أكد مشاركون في اليوم الدراسي المنظم حول «تنمية مناطق الظل والسد الأخضر»، أمس، ضرورة إعادة النظر في مفهوم السد الأخضر والخروج من المفهوم التقليدي المنحصر في عملية التشجير، إلى التخطيط بأبعاد اجتماعية اقتصادي، عبر انخراط كل القطاعات المتدخلة، لجعل مناطق الظل المتواجدة على طول السد الأخضر مناطق نشاط، بإنشاء مهن ونشاطات وفقا لخصوصية كل منطقة، في إطار الاقتصاد الأخضر تسمح بتثبيت السكان وتوفير شروط الحياة المناسبة، لاسيما الخدمات العمومية الضرورية وجعله مشروعا متكامل الجوانب والأبعاد وفق رؤية مشتركة.

سعاد بوعبوش

أكد ممثل مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل نوح بوكروح، أن هذا المحور هو أحد التزامات الرئيس، بعد أن تم إحصاء 13785 منطقة ظل كأولوية، وذلك بتسجيل خلل واضح في التوازن الإقليمي والعدالة الاجتماعية بسبب التهميش واهتزاز الثقة بالسلطات، وإحصاء ورصد التنمية على مستوى المدن والمراكز العمرانية وإهمال سياسة تأهيل الإقليم.

وتحدث بوكروح عن معايير تصنيف مناطق الظل 16 التي لخصها في افتقاد هذه الفضاءات السكانية المنعزلة والنائية بعيدا عن المراكز العمرانية، والافتقاد لمتطلبات الحياة الكريمة وتردي الأوضاع الصحية والمدرسية وغياب البنى التحتية والمرافق العمومية الأساسية.

وأشار إلى أن هذا الالتزام، يهدف إلى ضمان مستوى معيشي لسكان مناطق الظل اجتماعيا واقتصاديا وتثبيتهم من خلال مصالحة المواطن مع المحيط الذي يعيش معه والعمل على اندماج هذه المناطق في مسار التنمية المحلية، حيث تم تشخيص احتياجات القاطنة وترجمتها الى مشاريع تنموية والتي بلغ عددها 32700 مشروع تشمل 14 مجالا، قيمت بـ480 مليار دينار، بحيث تم تمويل 14616 مشروع بـ207 مليار دينار واستلام 8959 مشروع.

من جهتها، كشفت صليحة فرطاس، مديرة مكافحة التصحر والسد الأخضر بمديرية الغابات، عن إحصاء أكثر من 500 منطقة ظل، تتوزع على 13 ولاية. مشيرة إلى الوقوف عند بعض الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح السد الأخضر بولايات ونجاحه في أخرى ،وهو عدم إشراك واستشارة سكان المناطق التي يمر بها السد لدى الانطلاق فيه في السبعينيات من القرن الماضي، وتأثر بعضها بالجفاف والاكتفاء بغرس نوع واحد من الأشجار وهو الصنوبر الحلبي.

وبهدف تجاوز الأخطاء والنقائص السابقة، تحدثت عن رؤية متكاملة الأبعاد والتكفل بتطوير مناطق الظل المتواجدة على طول السد الأخضر، بعد أن تم اتخاذ قرار سياسي ببعث السد الأخضر، نظرا للدور الذي يلعبه في على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والإيكولوجي، سواء في تثبيت التربة أو التقليل من الجفاف والزوابع الرملية.

توسيع السد إلى 4,7 هكتارات

تحدثت مديرة مكافحة التصحر والسد الأخضر، عن تحدي توسيع السد إلى 4,7 هكتارات. ولهذا تم رسم مخطط، بمساعدة المعهد الوطني للبحوث الغابية ومعهد البحوث الفلاحية، يهدف إلى تكييف عملية الغراسة، مع خصوصية المنطقة لضمان تأقلمها مع العوامل المناخية، لاسيما الجفاف والاستجابة لحاجيات المواطنين من أشجار ثمرية وعلفية، خاصة بعد تسجيل عديد الفوارق الاجتماعية وتحديدا في السهوب التي تعرف انتشارا كبيرا لتربية الأغنام، وبالتالي فالسكان فيها يحتاجون إلى مناطق رعوية ومياه، للحيلولة دون نزع هذه الغراسات.

وأشارت إلى أهمية إشراك المواطن في هذا المسعى، باعتباره الحلقة المحورية في هذه المقاربة من أجل إنجاح المشروع وجعله شريكا لقطاع الغابات. في المقابل، سيتم العمل، في إطار اقتصادي، على خلق مهن ونشاطات تتماشى ونشاط المنطقة، اندماج كل المؤسسات مع الحفاظ على الجانب الإيكولوجي للبيئة، التزاما بالتعهدات الدولية للجزائر بهذا الخصوص، من بينها الإكثار من الغطاء النباتي في الوطن والتقليص من الانبعاثات الغازية.

وسيسمح هذا المسعى بمناقشة ربط مشاريع القطاعات الأخرى مع مخطط إعادة تأهيل السد الأخضر المسطر من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وكيفية الحصول على التمويل لهذا المشروع، لتنفيذه في الآجال المحددة، بحسب ما طلب من القيادة العليا للبلاد.

وتم تجسيد 11 ألف مشروع جواري في الكثير من هذه المناطق، مؤكدة أهمية تبني مخطط اتصالي واحد من أجل التحدث بنفس الخطاب، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ادعاءات تعرّض قاصر لاعتداء جنسي، سليني:

«ش.م» وقع ضحية «استغلال سياسي»

قال نقيب منظمة محامي الجزائر العاصمة عبد المجيد سليني، إن القاصر «ش.م»، الذي انتشرت حوله ادعاءات بتعرضه لاعتداء جنسي، وقع ضحية «استغلال سياسي لا يراد به الخير للوطن»، مبرزا أن ادعاءات تعرضه لاعتداء جنسي «غير صحيحة».

أوضح الأستاذ سليني، أمس، على هامش لقاء بالمدرسة العليا للقضاء، أن حادثة القاصر «ش.م» فيها الكثير من التخمينات التي «لا يراد من خلالها الخير للوطن»، مضيفا أنه «فنّد خلال استجوابه من طرف قاضي الأحداث، بحضور والدته ومحامين اثنين تم تعيينهما من طرف منظمة المحامين، تعرّضه لاعتداء جنسي أو أيّ شكل من أشكال التعنيف وذلك بالرغم من إصرار القاضي طيلة خمس ساعات».

وفي السياق، تساءل سليني عن دواعي استقدام قاصر من مدينة بوفاريك (البليدة) وقضائه الليلة خارج منزله العائلي داخل فيلا بمنطقة عين البنيان، رفقة خمسة أشخاص، تتراوح أعمارهم ما بين 22 و29 (أي بالغين)، وإشراكه في مسيرات ومظاهرات، مبدياً أسفه عن الواقعة التي يتوجب إدانتها والتنديد بها.

وأبرز أن الوقائع، تثبت أن القاصر «وقع ضحية استغلال سياسي لا يراد منه الخير للوطن»، مشيرا إلى أنه بالنسبة له «لا يرقى للشك أن هناك أيادٍ خارجية تريد أن تدخل الجزائر في أزمة اجتماعية، تجعل من الجزائريين يتناحرون فيما بينهم».

وذكر نقيب محامي الجزائر، أن الحراك «حقق معجزات لا تقدر بثمن في مجال مكافحة الفساد ومظاهر الرشوة والمحسوبية»، داعيا إلى التفاؤل بالمستقبل والتوجه نحو بناء مؤسسات الدولة».

وقال إن التشريعيات المقبلة تشكل «خطوة هامة لتجسيد القطيعة مع النظام السابق»، معتبرا أنه «حان الوقت للمرور لمرحلة البناء والتشييد والوصول بالوطن إلى الأمان».

وأوضح الأستاذ، أن «المعطيات الحالية تؤكد أن العديد من مكونات هذا الوطن خرجت من الحراك، إيمانا منها أن القطيعة مع النظام والممارسات السابقة تحققت وإيمانا أيضا منها أن هناك دوائر خارجية تبحث عن دفع الجزائر إلى مستنقع خطير من خلال فرض «سياسة الكرسي الفارغ»».

وقال مسترسلا: «لابد أن ننتقل من مرحلة المظاهرات إلى مرحلة التشييد والبناء، لأن المخاطر التي تحدق بالبلاد عديدة وتستهدف تقسيم الجزائر أو إضعاف دورها المحوري والإقليمي والجهوي والقاري، مبرزا أن التغيير والبناء يتطلب الكثير من الوقت والمشاركة في البناء ووعي الشعب بالمخاطر.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 4691 023

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي

رئيس التحرير
سعيد بن عياد

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: السرعة والجودة
تلفاكس: 73.60.59 (021)

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترداإلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور ـ الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: ...73.95.59(021)

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

يمثّلون المملكة المتحدة والهند والكاميرون والسينغال

رئيس الجمهورية يتسلّم أوراق اعتماد 4 سفراء

تسلّم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبّون، أمس الأربعاء، أوراق اعتماد أربعة سفراء جدد لدى الجزائر، وهم على التوالي:

سفيرة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، شارون وردل. وسفير جمهورية الهند، السيد جوراف أهلواليا. وسفير جمهورية الكاميرون، كوميدور حميدو نجيمولو. وسعادة سفير جمهورية السينغال، سريني دياي.

جرت مراسم تقديم أوراق الاعتماد بمقر رئاسة الجمهورية، بحضور كل من مدير ديوان رئاسة الجمهورية نورالدين بغداد الدايج، ووزير الشؤون الخارجية صبري بوقدوم.

سفيرة المملكة المتحدة: تقوية علاقات الصداقة والتعاون

عقب الاستقبال، أدلت السيدة وردل بتصريح قالت فيه: «تشرفت اليوم بتسليم أوراق اعتمادي إلى السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، كسفيرة للمملكة المتحدة بالجزائر من طرف الملكة إليزابيث».

وأردفت: «خلال لقائي بالسيد الرئيس، تعهدت أن أبذل كل جهدي لتعزيز وتقوية علاقات الصداقة والتعاون الموجودة بين بلدينا».

كما أشارت إلى أنه في ظل الأزمة الصحية العالمية، فإن «التعاون بين البلدان عبر العالم لم يكن أكثر متاحا مما هو عليه الآن»، مما يجعل - مثلما أضافت - من تضافر الجهود «أمرا ضروريا لمواجهة كل هذه التحديات، وذلك خدمة لمصلحة المواطنين وتحسين ظروفهم، وهذا بحجم التحديات والفرص المتاحة».

وانطلاقا من ذلك، سجلت السفيرة الجديدة للمملكة المتحدة عزم بلادها على الرقي بمستوى العلاقات بين البلدين، حيث قالت بهذا الخصوص: «نطمح لتعزيز وتقوية أواصر العلاقات بين البلدين».

وبعد أن شددت على أهمية التعاون الثنائي بين بلادها والجزائر، أكدت بالقول إنه يتعين «علينا أن نتقاسم ونتبادل التجارب والمعارف في عديد المجالات كالتجارة، الأمن، التربية والتعليم، وهي ميادين ذات أهمية كبيرة».

واستطردت السيدة وردل مؤكدة: «نؤمن بقوة أنه بإمكاننا تحقيق الكثير معا».

وخلصت إلى الإعراب عن امتنانها لحفاوة الاستقبال الذي حظيت به في الجزائر. لتقول في الختام: «أتطلع أن يكون الجزائر بلدي الثاني طيلة عهدتي».

سفير الهند: الجزائر والهند تربطهما علاقات قوية

في تصريح عقب الاستقبال، قال جوراف، إن الهند تطمح إلى الرفع من مستوى تعاونها الاقتصادي مع الجزائر، باعتبارها - كما قال - من أكبر البلدان في إفريقيا وفي العالم العربي وتعد أيضا بوابة لإفريقيا وأوروبا، مشددا على أنه سيعمل على «تعزيز العلاقات الثنائية وتقويتها».

وأكد حرصه أيضا على توسيع مجالات التعاون، خاصة في الميادين المرتبطة بالاقتصاد والطاقة والصناعة الصيدلانية وتكنولوجيات المعلومات بما يخدم مصلحة البلدين.

وبعدما أشار إلى أن الأزمة الصحية غير المسبوقة أثرت اقتصاديا على العالم بأسره، ذكر السفير الهندي أن بلاده، وفي إطار علاقات الصداقة والتضامن التي تربط البلدين، فإن الهند قد منحت الجزائر «حوالي 5 آلاف جرعة من لقاح أسترا زينيكا»، مشيرا إلى إمكانية «إرسال جرعات إضافية وفق الاحتياجات».

وخلص جوراف، إلى أن الجزائر والهند تربطهما «علاقات قوية ومتجذّرة تعكس روابط الصداقة بين الشعبين».

سفير الكاميرون: تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي

جدد سفير جمهورية الكاميرون، كوميدور حميدو نجيمولو، أمس، بالجزائر، رغبة بلده في تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والشراكة في جميع المجالات مع الجزائر.

قال السفير في ختام مراسم تقديم أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، «أنا هنا لتجسيد العلاقات الجيدة القائمة بين الجزائر والكاميرون. فأنا هنا باسم رئيس جمهورية الكاميرون لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والشراكة في جميع المجالات بين البلدين الصديقين».

وأكد الدبلوماسي الكاميروني في هذا الاطار، أن دوره يكمن في «تقديم مساهمته المتواضعة من أجل تعزيز العلاقات القائمة منذ زمن طويل بين البلدين»، مبرزا ان هذه «العلاقات مدعوة لتتعزز أكثر فأكثر».

كما أشاد السفير بالجزائر، التي تعتبرها الكاميرون «كملجإ كبير للمقاتلين من أجل حرية الكاميرون و»كأحد البلدان البارزة في مجال النضال من أجل كرامة الإنسان وكرامة بلداننا الافريقية».

سفير السينغال: ترسيخ روابط الأخوة والصداقة

في تصريح للصحافة عقب الاستقبال، أعرب السفير السينغالي عن «سعادته بالعمل في الجزائر لترسيخ روابط الأخوة والصداقة بين البلدين».

وأضاف قائلا: «أود بهذه المناسبة، أن ابلغ السيد رئيس الجمهورية رسالة شكر وتقدير حملني إياها الرئيس السينغالي، ماكي سال، للتعبير عن روابط الأخوة والصداقة التي تجمع بلدينا».

مكتبه اجتمع برئاسة صالح قوجيل

مجلس الأمة ينوّه بعدم التسامح مع محاولات العبث بالبلاد

نوّه مكتب مجلس الأمة الموسع في اجتماعه برئاسة رئيس المجلس، صالح قوجيل، أمس، بقرارات المجلس الأعلى للأمن، المجتمع، الثلاثاء، برئاسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي شدد على عدم تسامح الدولة مع الأطراف التي تحاول العبث براهن البلاد ومستقبلها، عبر عرقلة المسار الديمقراطي والتنموي في الجزائر، بحسب ما أفاد به بيان للمجلس.

أوضح ذات المصدر، أن مكتب المجلس الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، «نوه بقرارات المجلس الأعلى للأمن، برئاسة السيد رئيس الجمهورية، الذي شدد على عدم تسامح الدولة مع الأطراف التي تحاول العبث براهن البلاد ومستقبلها عبر عرقلة المسار الديمقراطي والتنموي في الجزائر»، مثمنا في ذات الوقت «حرص القاضي الأول في البلاد على ضمان النزاهة والشفافية في الانتخابات التشريعية لـ12 جوان المقبل».

وأضاف البيان، أن مكتب المجلس الذي خصص اجتماعه لتقييم عمل اللجان الدائمة لمجلس الأمة وبرنامج عملها القادم، فضلا عن دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة عليه وكذا مشروع إحداث قناة تلفزيونية تعنى بالشؤون البرلمانية، اعتبر «قرارات المجلس الأعلى للأمن رسالة واضحة أخرى لعرّابي الفتنة ودعاة الخراب الذين لازالوا يعيشون ذهنيا ونفسيا في أجواء المرحلة الانتقالية التي تجاوزناها وتجاوزها الشعب الجزائري بعد انتخابات 12 ديسمبر 2019 من خلال الانسياق إلى مستويات غير مسبوقة من المجازفة بمصالح البلاد الإستراتيجية لصالح أمزجة تحاول يائسة تسيد المشهد الإعلامي لصالح أجندات مشبوهة».

ويخصوص مشروع القناة البرلمانية، أشار البيان إلى أن قوجيل جدد تأكيد «أهمية العمل مع الشركاء لتجسيد المشروع فعليا عبر تدعيم الأدوات والآليات التي تفضي إلى تحديد خط القناة الافتتاحي، الذي لن يكون إلا في خدمة الدولة والشعب». مشيرا في هذا السياق، إلى أهمية «تعميق الاستشارة وتوسيعها من أجل تحديد كل ما يتعلق بدفتر الأعباء الخاص بإطلاق هذه القناة على مستوى التوجيه السياسي والتأطير والتمويل».

أشرف على اختتام الملتقى حول الهيئة، فنيش:

المحكمة الدستورية بناء لدولة الحق والقانون

أجمع خبراء جزائريون وأجانب في القانون العام، على أهمية استحداث المحكمة الدستورية لتحل محل المجلس الدستوري، وأكدوا أنها قفزة نوعية لإرساء دولة الحق والقانون، بالنظر لتركيبتها النوعية وصلاحياتها الواسعة.

حمزة محصول

اختتم، أمس، الملتقى الدولي حول المحكمة الدستورية ودورها في بناء الجزائر الجديدة، بالتأكيد على سداد رؤية استحداث هذه الهيئة لمواكبة التوجه الذي أخذت به دول العالم بعد اتساع مجال الحقوق والحريات.

ولدى إشرافه على اختتام فعاليات الملتقى، أكد رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، أن خلق المحكمة الدستورية يعتبر قفزة نوعية في مسار بناء الجمهورية الجديدة، من قبل الرئيس عبد المجيد تبون.

وأوضح فنيش، أن المحكمة بتركيبتها النوعية وصلاحياتها الواسعة ستجعل من القاضي الدستوري الحصن الأخير للديمقراطية ودولة الحق والقانون، يجابه التسلط ويحمي الحقوق والحريات والمساواة بين المواطنين.

ونص دستور نوفمبر 2020، على إنشاء محكمة دستورية لتعوض المجلس الدستوري، على أن تتكون من 12 عضوا، 6 أعضاء من أساتذة القانون الدستوري بخبرة لا تقل عن 20 سنة، بينما يعين رئيس الجمهورية 4 أعضاء من بينهم رئيس المحكمة الدستورية.

ونقل فنيش، خلاصة تدخلات المشاركين في الملتقى من الجزائر ومن دول أجنبية، والتي صبت في أن الصلاحيات المعتبرة المسندة للمحكمة تجعلها هيئة فوق مؤسساتية، تراقب وتمنع سطوة سلطة من السلطات على أخرى، وتستأثر بتفسير النصوص الدستورية، وتتلقى الإخطار بالدفع بعدم الدستورية في النصوص التنظيمية كما في التشريعية.

وأكد فنيش أن المحكمة ستستفيد من التجربة التراكمية للمجلس الدستوري، وستضع، بعد إنشائها، القاضي الدستوري في قلب الشأن العام، بحيث يسهر على سمو الدستور وتفادي وقوع الأزمات أو كل حالة انسداد بين المؤسسات الدستورية، ما يضمن الديمومة واستقرار البلاد.

ومن اختصاصات المحكمة الدستورية، الرقابة على جميع القواعد القانونية مع أحكام الدستور وكذا المعاهدات الدولية، حماية الحقوق والحريات التي يضمنها القانون ورقابة صحة العمليات الانتخابية والفصل في النزاعات المرتبطة بها، والنظر في طعون نتائج الاستحقاقات الرئاسية والتشريعية والاستفتاء.

من جانبها أشادت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر، بمجمل ما تضمنه التعديل الدستوري الأخير، خاصة إنشاء محكمة دستورية، واعتبرت أنه يعزز دولة الحق والقانون.

أعلنتها الداخلية

حركة جزئية في سلك الولاة المنتدبين بالعاصمة

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، في بيان لها، أمس، عن إجراء حركة جزئية في سلك الولاة المنتدبين للمقاطعات الإدارية على مستوى ولاية الجزائر، وهذا بعد موافقة رئيس الجمهورية.

بموجب هذه الحركة، تم تعيين كل من السادة:

1- مروان بولسان، بصفته واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للرويبة.

2- فتحي بوزايد، بصفته واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية لبراقي.

3- يزيد دلفي، بصفته واليا مندبا للمقاطعة الإدارية للدار البيضاء.

4- عبد العزيز جوادي، بصفته واليا مندبا للمقاطعة الإدارية لبئر مراد رايس.

5- الدراجي بوزيان، بصفته واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية لباب الوادي.

6- عبد الرحمان دحيمي، بصفته واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للحراش.

كما تم إنهاء مهام كل من السادة الولاة المنتدبين الآتية أسماؤهم:

1- أحمد زروقي، بصفته واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للرويبة.

2- الشريف بودور، بصفته واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية لبراقي.

3- عبد المالك بوتسطة، بصفته واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للدار البيضاء.

كلام آخر

نهاية «بيروقراطية الريع»

■ سعيد بن عياد

الجماعات المحلية قاعدة الهرم المؤسساتي، منها ينطلق إشعاع التنمية وحضن الممارسة التعددية في المجالس المنتخبة، ترافقها الإدارة من خلال الولاة في تجسيد البرامج والمخططات.

الحركة الجزئية التي أقرها الرئيس تبون، تحمل رسالة المتابعة والحرص، على أن تترجم المسؤولية في الميدان، حرصا على المشاريع في زمن أزمة مرهقة وإطلاق جسور التواصل مع المواطنين في وقت الرقمنة، والأكثر إلحاحا الحضور في المشهد كطرف فاعل في الديناميكية المحلية.

الميدان هو المحكّ الحقيقي لمدى المبادرة والابتكار لتجاوز مشاكل ومعالجة مسائل بما يمتص كثيرا من الحالات التي تغذي غضب سكان هنا وتحجب رؤية أفق لسكان هناك، بينما الوسائل متاحة بالأقل في الحد الأدنى، لضخ نفس جديد في دواليب التنمية الجوارية، على ما هناك من شحّ في الموارد، بسبب أزمة مزدوجة نفطية وصحية.

انتهى عهد الحلول الفوقية المرفقة بأغلفة مالية تسيل لعاب كثيرين ممن اعتادوا اقتسام مشاريع بتمويلات فانقطعوا، بفعل فساد استشرى في كثير من مفاصل المنظومة، عن محيطهم الاقتصادي والاجتماعي، كانت نتيجته قطيعة بين المواطن والمرفق العام، والتحدي في قلب المعادلة وتقويم أطرافها، وهي مسألة قناعات وصدق تسقط أمامها كل الاعتبارات.

لم يعد الوقت كافيا لاستمرار بيروقراطية الريع، فيحدث كل مسؤول «حراكا ذاتيا» على مستواه، وحوله، تتغيّر الممارسة وتتطوّر الذهنية وتُطلّق كافة روابط الفساد، حتى يستعيد مرفق الجماعات المحلية هيبته ووظيفته الريادية في تجنيد الموارد وتنشيط الحياة المحلية بعجلتيها الاقتصادية والاجتماعية، مع يقظة دائمة في مراقبة المشاريع وتتبع كل الشوائب حولها من غش في إنجاز مشاريع وتقصير في الأداء.

مجلة «الجيش» في افتتاحيتها:

تشريعيات جوان لجزائر آمنة ومزدهرة

أكدت مجلة «الجيش»، في عددها الخاص بشهر أفريل، أن الانتخابات التشريعية المقررة لـ12 جوان المقبل، ستسمح بـ»تجسيد مشروع جزائر جديدة، آمنة ومزدهرة».

بعد أن ذكرت مجلة «الجيش» في افتتاحيتها لهذا العدد، بأن الشعب الجزائري «حكّم صوت العقل وغلّب مصلحة الوطن عندما انتخب رئيسا للجمهورية وأنجح الاستفتاء على تعديل الدستور»، أشارت إلى أنه «اليوم، يستعد لخوض غمار التشريعيات حتى يتسنى تجسيد مشروع جزائر جديدة آمنة، مزدهرة بشعبها وبرئيسها وجيشها وذاكرتها».

كما توقف الإصدار عند العلاقة الوثيقة التي تجمع الجيش الوطني الشعبي بأمته، حيث جاء في الافتتاحية: «من يراهنون على تفكيك رابطة (جيش- أمة)، هم في الواقع جهلة بواقع الجزائر وبحقيقة شعبها الذي وقف بالأمس في وجه أعتى قوة استعمارية وأحبط كل مناوراتها العسكرية ومخططاتها السياسية».

ولفتت إلى أن الشعب الجزائري يواصل اليوم على نفس المنهج، بحيث «لن تنطلي عليه حيل بليدة ومناورات مفلسة أعلنت فشلها وأقرت عجزها وبينت رعونتها».

وانطلاقا من «تطابق الأهداف والمقاصد الوطنية بين الجيش وشعبه، باعتبار هذا الأخير من صلب الشعب وملتزما بخدمته وحمايته في كل الأوقات والظروف»، أكدت المجلة على أن هذا الشعب الذي «يقدس وطنه ويدرك حجم التحديات التي تواجه بلاده، ستكون له اليد الطولى والكلمة الأخيرة في حسم نتائج هذه التحديات لصالح الجزائر».

كما جددت التأكيد على أن الجيش الوطني الشعبي «سيبقى وفيا لتعهداته والتزاماته، يحمي السيادة الوطنية والوحدة الترابية والأمة الجزائرية من أي تهديد أو وعيد قد يعرض المواطن للخطر أو الضرر».

علاقة الجيش بالشعب أزلية مقدسة

وكتبت بهذا الخصوص: «علاقة الجيش بالشعب هي علاقة أزلية مقدسة، لا يمكن للمشككين وناشري الأكاذيب ومروجي الإشاعات النيل قيد أنملة من هذه الرابطة القوية النابضة بالحياة والأمل التي تشد شعبا ثائرا بأحفاد جيش التحرير الوطني».

ولذلك، «سيظل هذا الرباط المهيب الذي لا تنقطع عراه، يستمد قدسيته من خصوصيات الشعب ومميزات تاريخه وجغرافيته وتضحيات جيشه التحريري والوطني ومن معجزة نوفمبر الخالد وكذا من صور التضامن منذ انتصار الثورة التحريرية واستقلال بلادنا»، تضيف الافتتاحية.

كما عادت مجلة الجيش للحديث عن الأطراف التي تستهدف الصلة التي تربط الجيش بشعبه، حيث جاء في الافتتاحية: «قد يعمل البعض على تزييف الحقائق ونكران الإنجازات، إلا أن الرجال المخلصين والمواطنين الصالحين يختزنون دائما في عقولهم وقلوبهم مواقف أبناء جيشهم وتضحياتهم الجسام».

وتشمل مواقف الجيش الوطني الشعبي «الوقوف إلى جانب الشعب، أثناء المحن والملمات ومحاربة الإرهاب الهمجي والتصدي للجريمة المنظمة بكافة أشكالها والتي تمثل تحديا وجب مواجهته بكل حزم وصرامة، ناهيك عن رهان حماية التراب الوطني وحفظ الاستقلال وتثبيت أسس السيادة الوطنية وتعزيز اللحمة الوطنية».

وفي سياق ذي صلة، عرجت الافتتاحية على التعليمات التي كان قد أسداها رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، لتكييف نظام المعاشات العسكرية و»ضمان ديمومته، فضلا عن تخصيص معالجة عادلة ومنصفة لكل العرائض المطروحة»، مع تجديد التزامه بالتكفل التام بكل الانشغالات المعبر عنها، وكل ذلك «عملا بقيم العرفان لكل التضحيات التي قدمها منتسبو الجيش الوطني الشعبي».

على صعيد آخر، ذكرت الافتتاحية بسعي القيادة العسكرية إلى مواصلة تطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي وإبقائها في أتم جاهزيتها العملياتية، من أجل تنفيذ المهام المنوطة بها.

ضوابط قانونية تضع حدّا للمحاصصة وشراء الذّمم

نهاية عصر «نفخ» الأحـــزاب والرّيع السيـــاسي

■ مقراني: غلق الباب أمام كل دخيل يريد شراء الأصوات

يضع الرئيس عبد المجيد تبون «النّزاهة» كأهم عامل في الانتخابات التشريعية المبكّرة المقرّرة يوم 12 جوان المقبل، ومن أجل ضمانها كرّس في قانون الانتخابات الجديد ضوابط تضع حدّا لممارسات سياسية «لوّثت» العملية الانتخابية، فألغى نظام «الكوطة» الذي «نفخ» أحزابا لسنوات ومنحها أكبر من حجمها، واعتمد المناصفة بدل المحاصصة، ونمطا انتخابيا بالقائمة المفتوحة، يمنح للناخب حرية اختيار ممثليه حسب الجدارة والاستحقاق، ولا يجبره على انتخاب قائمة تضم أسماء أو تمثيل نسوي بسبب شرط أو بغيره.

زهراء – ب

تنشد السلطة والأحزاب السياسية على السواء، تنظيم تشريعيات بعيدا عن هاجس «التزوير»، والتخلص من ممارسات سياسية تجذّرت منذ سنوات، غذّاها استعمال المال الفاسد، واعتماد نظام «محاصصة» منح التشكيلات السياسية مقاعد في المجالس المنتخبة أكبر من وزنها وقواعدها الشّعبية.

وقد أكّد الرئيس في لقائه مع ممثلي وسائل إعلام وطنية، الأحد الماضي، أن زمن «الكوطة انتهى»، في إشارة لنظام المحاصصة الذي ساد معظم الانتخابات السابقة، واستفادت منه أحزاب من التيار الإسلامي والديمقراطي، بعضها يقاطع اليوم الموعد الانتخابي، ليس تشكيكا في نزاهته ولكن لعلم قادتها جيدا مثلما قال الباحث في الشؤون السياسية والقانونية الأستاذ محمد مقراني لـ «الشعب ويكاند»، إنّ «الانتخابات لن تعود عليهم بالفائدة، ولن تمنحهم لا مقعدا لرؤسائها ولا أمنائها العامين ولا لمناضليها البارزين، ولا حتى للقواعد الانتخابية التي هي معولة عليها، بحكم أنّ أحزابهم ظرفية واعتادت أن تمنح الكوطة من طرف النظام السابق، الذي كان يوزع المقاعد على حسب الانتماء والولاء له مثل حزب العمال، الذي اعتاد على المشاركة في كل الاستحقاقات إلى غاية انتخابات 2017 والأفافاس الذي كان يحوز على مقاعد في البرلمان السابق ونوابه كانوا يتقاضون أجورا، وبعض الأحزاب المجهرية التي لا يمكنها جمع نسبة من التوقيعات، وتؤكّد من جديد أنّها كانت تلمع أسماء أشخاص ولم تكن أحزاب بمشاريع هادفة تريد تقديم إضافة للساحة السياسية أو التمثيل الجدي للمواطن».

وتعهّد الرئيس بالقضاء على هذه الظاهرة السياسية عبر «انتخابات نزيهة وشفّافة يكون فيها الشّعب سيّد القرار» خلال الانتخابات التشريعية المبكرة التي ستجرى في 12 جوان المقبل. وقال «نأمل أن يدرك الشّعب الجزائري أنّنا بصدد بناء دولة جديدة يكون هو أساسها من خلال اختياراته»، داعيا إلى التّصويت بقوة، وأن تكون نسبة التصويت «عالية».

القائمة المفتوحة تكرّس مبدأ الاختيار

تغيير النمط الانتخابي من القائمة المغلقة إلى المفتوحة، قرار أملته الحاجة الملحّة لأخلقة الحياة السياسية وقطع دابر الفساد، وتغوّل المال الفاسد، ووضع حدّ للمتاجرة بقوائم الترشيحات وشراء المقاعد والذمم باستعادة ثقة المواطن في العملية الانتخابية، واسترجاع هيبة مؤسّسات الدولة بإسقاط عنها تهمة التزوير.

وشهدت الانتخابات التشريعية لسنة 2017، أكبر عملية متاجرة بالقوائم، حيث وصل سعر المقعد على رأس القائمة 7 مليار سنتيم بشهادة أحد نواب الحزب العتيد المتواجد في السجن بتهم فساد، وهو ما جعل المواطنين يطلقون وصف «برلمان الشكارة» على الهيئة التشريعية، ويرفضون كل ما تشرعه لأنّها بنظرهم «منقوصة الشّرعية»، حتى أنّهم طالبوا في الحراك الشعبي أكثر من مرّة بحل البرلمان وإجراء انتخابات مسبقة، تفرز مجلسا شرعيا، منتخبا من طرف الشعب، وهو ما استجاب له رئيس الجمهورية، حينما أعلن عن حلّ المجلس الشعبي الوطني وتنظيم تشريعيات مبكرة، تعيد الهيبة لهذه المؤسسة، وتعيد وصل حبل الثقة بين الشعب وممثليه.

«المال».. الأفكار والتّكوين

يقول الأستاذ مقراني «إنّ اعتماد النّمط الانتخابي القائم على القائمة المفتوحة يحذف أهم نقطة كان يتصارع عليها أصحاب المال الفاسد المتمثلة في شراء المقاعد، ويجبر أي شخص يريد الترشح على غير العادة، على امتلاك مشروع يثبت جدارته أمام المواطن ويكسب ثقته حتى يعوّل عليه في الانتخابات ويمنحه صوته، واختيار ممثلا له». وأكّد أنّ «المال لن ينفع بقدر ما تفيد الأفكار والتكوين، وأهم شيء اكتساب ثقة الناخب».

ويضع النّمط الانتخابي الجديد المواطن – يضيف مقراني – ضمن إطار يتركه يختار ممثليه حسب كفاءتهم، ولا يجبر على انتخاب قائمة تضم بعض الأسماء أو حتى التمثيل النسوي بسبب شرط أو غيره.

واسترسل قائلا: اليوم المواطن الجزائري بإمكانه اختيار وتفضيل أي مترشح على حساب الآخر، لأنّ القائمة المفتوحة تكرّس مبدأ الاختيار والديمقراطية التامة للمواطن، الذي سيكون أمام تحدّ جديد يواكب العصرنة والديمقراطية التي يطمح لها كل فرد، في اختيار ممثليه داخل البرلمان.

وأضاف «تظهر بوادر نزاهة الانتخابات في ضمانات السّلطة المستقلة التي تجسّدت في استفتاء تعديل الدستور، وكشفها للنتائج الانتخابية للكتلة الناخبة دون تضخيم مثلما اعتدنا».

المناصفة ليست حجر عثرة

يعد قانون الانتخابات الجديد الرّكيزة الأساسية لنزاهة الانتخابات لما يحمله من جملة جديدة من القوانين، تمثّلت في المناصفة وتشجيع الشباب على دخول عالم السياسة.

وقال الباحث مقراني «المناصفة لا تشكّل حجر عثرة أمام الديمقراطية وإنما تفتح الآفاق للكل، حتى المشاركين بقوائم حرّة، وهذا الشرط لا يأخذ به في كل الحالات، وإنما هناك حالات استثنائية تتمثل في المناطق التي ليس فيها تمثيل نسوي كبير أن يسقط هذا الشرط».

وذكر مقراني «أنّ نظام الكوطة سابقا كان يعتد به طبقا للقوانين الدولية والاتفاقيات المبرمة من طرف الجزائر لضمان التواجد النسوي في الجانب السياسي وعدم هضم حقوق المرأة، وهذا ما كان يفرض التواجد النسوي على حساب الكفاءة، لذلك شاهدنا الكوارث في المجالس المنتخبة خاصة المجلس الشعبي الوطني إلى درجة أنه أصبح ينعت بأبشع الأوصاف». لكن هذه الوضعية لن تستمر مع التنظيم الجديد، لأنه اليوم حسب مقراني «بإمكان المواطن الاختيار، وبإمكاننا أن نشاهد برلمانا تكون أغلبيته السّاحقة من الرجال، وهذا احتمال وارد وبشكل كبير، وفي حال تمّ الانتخابات على النساء سيتم اختيار الكفاءات لأنّ المواطن لن يمنح صوته لمن يشكّك في قدراته».

والمناصفة الجديدة في نظر الباحث في الشؤون السياسية، «لا تجعل المرأة عاجزا وإنما تفتح لها آفاقا جديدة لممارسة السياسة، وتعطي للمواطن الخيار التام في اختيار ممثّليه سواء كانوا نساء أو رجالا، كما أنّها تشجّع الشباب على المشاركة السياسية، يمنح ضمانات جديدة تتمثّل في الجانب المالي، مع تحييد المال الفاسد عن الحملات الانتخابية».

ويتوقّع الأستاذ مقراني أن تكتسح القوائم الحرّة السّاحة السياسية دون إغفال الأحزاب ذات القواعد الشّعبية مثل حزب التجمع الديمقراطي «الأرندي» وجبهة التحرير الوطني «الأفلان»، ولكن لا يمكن إغفال أنّ القوائم الحرّة ستكون بقوّة من جهة، لأنّ الأحزاب التي تقاطع الانتخابات، بدأ مناضلوها في الانشقاق عنها للترشح ضمن قوائم حرّة للمشاركة في الانتخابات.

وختم مقراني بالقول «إنّ الجزائر ستشهد تجربة جديدة تتمثل في غياب النّتائج المسبقة للانتخابات بل أصبحت منعدمة، لعجز بعض الأبواق الوصول إلى المعلومة الحقيقية بسبب السرية التي تشهدها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ليبقى الشعب يشكّل عنصرا مهما للمراقبة والمحافظة على صوته، وعدم ترك الباب مفتوح أمام أي دخيل يريد شراء أصواتهم التي تعد حجر بناء الوطن».

ويتحمّل المواطن جزءا من مسؤولية ضمان نزاهة الانتخابات، بالتوجه إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بصوته، وعدم ترك الساحة فارغة لمن يتربّصون بأصواته. وتوقّع الأستاذ مقراني مشاركة أكبر للمواطنين في التشريعيات بحكم أنّها «ضمن اهتماماته والمنتخب أقرب إليه قد يكون ابن حيه، أو أحد أفراد عائلته، أو صديقه، لذلك نجده يصوّت، عكس الانتخابات الرئاسية والاستفتاء».

إرادة سياسية وضوابط قانونية

ضمانـات نزاهـة الاستحقـاق المقبل

تجرى الانتخابات التشريعية المقبلة بضوابط قانونية جديدة، وفي سياق سياسي تتقاطع فيه حتمية التغيير مع الحرص على توفير شروط النـزاهـة والشـفـافـيـة. في وقت أكّد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أنّه «الحَكم» الذي يقف على مسافة واحدة بين المتنافسين من الأحزاب والمترشحين المستقلين (الأحرار).

حمزة محصول

منذ رئاسيات 12 ديسمبر 2019، تراجع الدفع بشبهة التزوير للنيل من مصداقية الانتخابات، وحلّ محلها ضعف المشاركة أو العزوف الانتخابي للتقليل من الزخم السياسي لهذا الموعد، والاستفتاء على تعديل الدستور الذي جاء بعده. بينما عجزت كل الجهات المعترضة عن المسارات الانتخابية أو المشاركة لحد الآن عن تقديم أن يدحض الأرقام التي أعلنتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وإذا كان العزوف مشكلة ثقة أو تهالك القدرة على التعبئة السياسية للأحزاب أو النشطاء، فإنّ صيانة أصوات الناخبين وعدم العبث بنسب المشاركة، يتّجه ليكون من الثوابت الأساسية للعملية الانتخابية.

وأكّد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أن إعلان نسبة 23.7 بالمائة في الاستفتاء على تعديل الدستور كانت بالنسبة لسفير الاتحاد الأوروبي في الجزائر «مؤشّرا قويّا على نزاهة الاقتراع، وقطع الطريق نهائيا أمام شكوك التزوير».

ويقع على عاتق السلطة المستقلة كامل المسؤولية الأخلاقية والإجرائية، في السهر على ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، بموجب قانون الانتخابات الجديد، بعد إبعاد الإدارة العمومية نهائيا من العملية، واكتفائها مرحليا بتوفير متطلبات مادية ولوجيستية للسلطة المستقلة.

ولا يجب أن تخرج الانتخابات التشريعية المقرّر إجراؤها في 12جوان المقبل، عن دائرة ترسيخ هذا المنطق الجديد الرامي إلى تحويل يوم الاقتراع إلى مجرّد مجموعة من التدابير التقنية والإجرائية لترجمة إرادة الشعب في التمثيل النيابي، وليس مسرحية سياسية تقسّم فيها الأدوار مثلما كان عليه الحال في السابق.

الإرادة السياسية

بغض النظر عن التعديلات الكبيرة التي حملها القانون العضوي للانتخابات، ينبع التوجه نحو تجديد المجلس الشعبي الوطني باعتباره الغرفة الثانية للبرلمان، من الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تجسيد التغيير الشامل الذي طالب به الشعب الجزائري، عن طريق الآليات المؤسساتية.

وسبق للرئيس تبون، أن أكّد في خطابه للأمة يوم 18 فيفري الماضي، أن التغيير الحقيقي بالنسبة له، ليس ذلك المتعلق بالأشخاص وإنما ذلك المؤسّساتي الذي يرسي قواعد دستورية وقانونية جديدة لممارسة الحكم والديمقراطية وإعادة هيكلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين.

رئيس الجمهورية، ترجم لحد الآن ضمانات نزاهة التشريعيات المقبلة، في تغيير القواعد الانتخابية باعتماد نمط القائمة المفتوحة وتعزيز آليات الرقابة والمحاسبة عن كل مخالفات ترتبط بالمال الفاسد أو عرقلة الاستحقاقات، وأيضا من خلال تهيئة المناخ الملائم للمجتمع السياسي لدخول المنافسة بحظوظ متساوية.

وكان رئيس حركة مجتمع السلم، قد أكّد في عديد الخرجات، أنّ «رئيس الجمهورية تعهّد بضمان نزاهة الانتخابات وأنّه يصدقه إلى أن يثبت العكس». ويعتبر عجز الطبقة السياسية والخبراء والمحللين عن توقع تركيبة المجلس الشعبي الوطني المقبل، مؤشرا قويا على نزاهة الانتخابات.

وفي السياق، صرّح رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل، الاثنين، بأنّه «لا أحد يعرف لحد الآن من سيفوز بالانتخابات المقبلة، لأن الكلمة ستعود للشعب». وتستبعد معظم التحليلات فوز حزب معين بأغلبية المقاعد، وتتحدث منذ الآن عن تحالفات بين الأحزاب أو بين القوائم المستقلة.

كل هذه القراءات تختزل الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية، في تجديد الغرفة التشريعية الأولى، بجيل جديد من المنتخبين على أسس ديمقراطية صحيحة، خاصة بعد تأكيداته في آخر حوار تلفزيوني له بأنه: «يضع جميع الأحزاب على نفس القدر من المساواة، والشعب وحده من يصنع فوارق الحجم».

كلام الرئيس، يعزّزه موقعه السياسي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي خاضها «كمترشّح حر»، وعدم اهتمامه منذ توليه مقاليد الحكم بإقامة أذرع سياسية، بل جسّد استعداده للعمل مع كل من يختاره الشعب في الانتخابات التشريعية، في الدستور الجديد، من خلال تعيين وزير أول يقود الحكومة في حالة فوز الأغلبية الرئاسية ورئيس للحكومة في حالة فوز الأغلبية البرلمانية (المعارضة).

وأنهى قانون الانتخابات، الاحتكار السياسي والمحاصصة (الكوطة) في منح مقاعد البرلمان، حيث ستخوض الأحزاب والقوائم المستقلة، المنافسة بمنطق البحث عن جودة سياسية لاستقطاب الناخبين بانتقاء المترشّحين الأكفاء في تشكيل القوائم، وسيخلق نوعا من المنافسة داخل القائمة نفسها.

وذهب رئيس جمهورية بعيدا في تأكيده على ضمان نزاهة الانتخابات، عندما شدّد على أنّ «عهد الكوطة انتهى»، وأنّ نزاهة التشريعيات القادمة أهم من نسبة المشاركة، ما يعني أنّ استحقاقات جوان ستفرز خارطة سياسية جديدة، تفرض على الأحزاب والنّشطاء التعبئة للقصوى لإيجاد موطئ قدم فيها.

إبعاد الإدارة والمتحزّبين يكرّس الحياد والمصداقية

الاستقلالية المالية للسّلطة المستقلّة ضامن لشفافيتها

غياب النزاهة والشفافية قطرتان أفاضتا كأس شعبٍ وجد نفسه بعد سنوات معزولا، إرادته «مغيّبة»، فالغالب حينها حسم نتائج الاستحقاقات الانتخابية قبل موعدها بشهور يكون فيها المال والمصالح المعيارين الأساسيين لاختيار الأسماء، لذلك كان استحداث سلطة وطنية مستقلة للانتخابات بعد حراك 22 فيفري 2019 أحد الإفرازات المهمّة للمشهد السياسي حينها، حيث حرص رئيس الجمهورية على تجسيد إرادة الشعب بمنحها صلاحيات كبيرة لضمان حيادها واستقلاليتها، فجاء دستور 2020 والقانون العضوي للانتخابات لتأكيد دورها الرقابي على العملية الانتخابية من بدايتها إلى إعلان النتائج.

فتيحة كلواز

تعتبر الانتخابات التشريعية القادمة ثالث موعد انتخابي تشرف عليه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات منذ الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، وثاني موعد بعد دسترتها في دستور 2020 الذي صوّت عليه الشعب في الفاتح من نوفمبر الماضي، والأول بعد إصدار القانون العضوي للانتخابات شهر مارس الفارط. هي تواريخ فاصلة انتقلت خلالها الجزائر رويدا رويدا نحو بناء مؤسّساتها بتكريس النزاهة والشفافية والانتقال الديمقراطي لتكون أساسات قوية في مرحلة بناء الجزائر الجديدة.

يتطلّب التحول الديمقراطي انتخابات نزيهة تُفرز نتائجها ممثلين حقيقيين عن الناخبين، وشفافة تُعبّر بشكل واضح عن اختيارات الشعب، لذلك كانت الانتخابات التي تجمع بين النزاهة والشفافية أحد أهم مؤشرات الديمقراطية في مختلف دول العالم، وهو سبب حِرص جزائر ما بعد حراك 22 فيفري 2019 على وضع آليات وميكانيزمات تسمح بعملية انتخابية بعيدة عن شبهة التزوير التي لازمتها لعقود من الزمن، فكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات آلية استحدثت لتكريس إرادة الشعب.

من وحل التّزوير إلى تربة النّزاهة

أصرّ رئيس الجمهورية منذ انتخابه على رأس السلطة في الـ 12 ديسمبر 2019 على النزاهة والشفافية كمقياس حقيقي للعملية الانتخابية حتى تعبر عن خيارات الشعب، لذلك كانت دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أول خطوة نحو تكريس الديمقراطية، على اعتبار أنّها ضرورة ملحّة لضمان هذين الشرطين، حيث منحها الدستور صلاحية تنظيم ومراقبة العملية الانتخابية من بدايتها بمراجعة قوائم الناخبين إلى غاية إعلان النتائج، مع التحييد الكامل للإدارة التي انحصر دورها في توفير الإمكانيات اللوجستية للعملية الانتخابية.

ولضمان حياد السلطة الوطنية للانتخابات وأداء مهامها على أكمل وجه، استفادت من استقلال مالي وإداري، ما سينعكس إيجابا على ثقة المواطن التي اهتزّت وانعدمت بسبب شبهة التزوير التي طالت الكثير من المواعيد الانتخابية في العقدين السابقين.

فجاءت المادة 194 من الدستور شارحة وموضّحة لكل ما يتعلق بالسلطة المستقلة، حيث نصّت على أن تُحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، تترأسها شخصية وطنية يعيّنها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب السياسية للهيئة العليا، لجنة دائمة تنشر أعضاءها الآخرين فور استدعاء الهيئة الناخبة.

وعن تشكيلة هذه الهيئة العليا نصّت المادة على أنّها تتكون بشكل متساو من: قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء، وكفاءات مستقلة يتم اختيارها من ضمن المجتمع المدني، كما تسهر على شفافية الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وكذا الاستفتاء ونزاهتها، منذ استدعاء الهيئة الناخبة حتى إعلان النتائج المؤقتة للاقتراع.

أما فيما يتعلق بمهامها فنصّت على أن تسهر اللجنة الدائمة للهيئة العليا على الخصوص: الإشراف على عمليات مراجعة الإدارة للقوائم الانتخابية، صياغة التوصيات لتحسين النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم العمليات الانتخابية، تحديد تشكيلة وأعضاء السلطة من خمس فئات نص عليها الدستور من أساتذة جامعيين وقضاة، كفاءات وطنية وشخصيات من المجتمع المدني وممثلي الجالية الجزائرية بالخارج، وتحديد القانون العضوي للانتخابات كقانون منظم للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

قانون الانتخابات لتكريس المصداقية

جاء القانون العضوي للانتخابات الذي تمّ الإفراج عنه شهر مارس الماضي لاستكمال آخر الإجراءات لتكون السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هيئة حيادية تشرف على العملية الانتخابية بكل نزاهة وشفافية، حيث نصّت المادتين 90 و91 على إنشاء لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مكوّنة من ممثلين عن هيئات هي مجلس الدولة ومجلس المحاسبة، تعمل على التدقيق وتسليط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها، وهو ما سيضع حدا لتدخل المال الفاسد في تغيير وتزوير نتائجها.

كما عرف القانون العضوي للانتخابات مراجعات عميقة للنظام الانتخابي لضمان النزاهة والشفافية من خلال استبعاد المتحزبين من العضوية في السلطة ومن المجلس، وكذا المندوبيات المحلية والخارجية.

وجاء في الفصل الخاص بسلطة الانتخابات في المادة 26، بأن رئيس السلطة ينتخب من طرف أعضاء مجلسها بالأغلبية لعهدة واحدة غير قابلة للتجديد مدتها 6 سنوات. وحدّدت صلاحيات السلطة في إدارة ومراقبة العمليات الانتخابية الاستفتائية، تمارسها منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج، بالإضافة إلى أنها الهيئة الوحيدة المؤهلة لتلقي كل عريضة أو تبليغ مرتبط بالعملية الانتخابية يرد من الأحزاب السياسية أو المترشّحين أو الناخبين.

ونصّت المادة 13 في نفس السياق «إذا توفي أحد الناخبين فإنّ المصالح المعنية لبلدية الإقامة والمصالح الدبلوماسية والقنصلية تقوم حالا بشطبه من قائمة الناخبين مع مراعاة أحكام المادتين 15 و16 من هذا القانون العضوي، في حالة وفاة الناخب خارج بلدية إقامته يتعين على بلدية مكان الوفاة إخبار بلدية إقامة المتوفي بجميع الوسائل القانونية».

ولمنع التلاعب بالقوائم الانتخابية وتضخيمها، نصّت المادة 14 من قانون الانتخابات على أن القوائم الانتخابية دائمة تتم مراجعتها خلال الثلاثي الأخير من كل سنة. كما يمكن مراجعتها استثنائيا بمقتضى المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية الذي يحدد فترة افتتاحها واختتامها.

كما تنص المادة 15 على إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية انتخابية من أجل تحييد الإدارة التي انحصر دورها في توفير الإمكانات اللوجيستية، وضمان حياد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال الصلاحيات الجديدة التي منحها إياها القانون العضوي للانتخابات، من أجل تعزيز استقلاليتها بغية تحقيق الشفافية والمصداقية عند أداء مهامها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

..مطلبان ملحّان

تعد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إحدى الآليات الرقابية المهمة لإضفاء الطابع الديمقراطي على العملية الانتخابية بضمان الشفافية والنزاهة، وهما مطلبان ملحّان لمختلف الفاعلين في الحياة السياسية، حيث أرجع المختصون عدم إقبال الهيئة الناخبة على المواعيد والاستحقاقات الانتخابية إلى فقدانها الثقة بسبب التزوير.

لذلك كان إبعاد المتحزبين وموظفي البلدية الذين غالبا ما يتّهمون بإعادة توجيه الأصوات الناخبة أو بمشاركتهم في التزوير عند عملية الفرز، أو تضخيم القوائم الانتخابية خطوة مهمة، فإبقاؤهم بعيدا عن العملية الانتخابية وأن تشرف السلطة المستقلة على العملية من بدايتها إلى نهايتها، تداركا مهما لكثير من النقائص في الصلاحيات الممنوحة لها قبل 2019.

في نفس الإطار، يمثل وجود السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات شرطا أساسيا لتوفر المصداقية في نزاهة العملية الانتخابية، فمن أهم أسباب عدم نزاهة العملية حسب المختصين تقييد عملية تسجيل الناخبين والتمييز في تسجيل المترشحين، الإخفاق في الأداء الموضوعي في فرز وإعلان النتائج، عدم تنقية قوائم الناخبين من المتوفين أو ممّن غيّروا مقر سكناهم، شراء أصوات الناخبين، وغياب اللجان المستقلة المشرفة على إدارة الانتخابات والرقابة عليها.

اعتبار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الضامن الرئيس لاستحقاقات نزيهة وشفّافة بفضل الصلاحيات الممنوحة لها من طرف رئيس الجمهورية، يعكس إصرارا واضحا وإرادة سياسية قوية لتكون الانتخابات موعدا حاسما وصوتا مسموعا لإرادة الشّعب في تحديد الخارطة السياسية في الجزائر، تتضافر فيها جهود الجميع من أجل جزائر جديد بعيدة عن أي شبهة فساد.

أستاذ العلوم السياسية، علي ربيج:

دسترة «السّلطة» تنهي هيمنة الإدارة

يرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر، علي ربيج، أنّ الحديث عن نزاهة تشريعيات 12 جوان المقبل، مرهون بالمرحلة الجديدة التي تعرفها الجزائر، والمبنيّة على آليات الممارسة الدّيمقراطية الحديثة، معتقدا أنّ إبعاد «المحاصصة» عن العملية ككل «هي أحد أسباب رفض المقاطعين لهذه التّشريعيات، إلى جانب أسباب أخرى، سنكتشفها خلال هذا الحوار.

حوار: هيام لعيون

■ الشعب ويكاند: تحدّث الرئيس تبون في لقائه الإعلامي عن نزاهة الانتخابات التشريعية، وأنّها ستكون على رأس أولوياته، كيف ترى هذا في ظل الظروف المحيطة بهذا الاستحقاق؟

■■ **الأستاذ علي ربيج:** الرّئيس وعد بانتخابات شفّافة ونزيهة، وهو مطلب الطبقة السياسية أيضا والمجتمع المدني وكل المنظّمات والنّاشطين السياسيين، كما أنّه مطلب شعبي، وواحد من أوجه الانتقال أو التّوجه إلى مرحلة جديدة، لأنّنا شهدنا في آخر تشريعيات التزوير، شابتها ممارسات مشبوهة من تدخّل الإدارة، الكلّ عانى من تلك الممارسات.

لهذا وبعد خروج الحراك الشّعبي إلى الشارع وبداية التأسيس لمرحلة جديدة مبنية على آليات الممارسة الديمقراطية، من حريّة التّعبير، حريّة التّرشح، حرية الوصول إلى مؤسّسات سياسية عن طريق العملية الانتخابية، كلّها لا تتم إلا عبر أجواء وظروف تسمح بأن يكون هنالك التّدافع السّياسي، وفق قواعد المساواة بين كل المترشّحين، وأن نضمن استعادة دوائر الإدارة، أو أيّ نوع من أنواع التّزوير، وهذا مؤشر سيكون إيجابيا، خاصة وأننا نشهد هذا الإقبال القوّي من طرف فئات الشباب للتّرشح عبر قوائم حرّة وعبر قوائم حزبية.

ويبدو أنّ نجاح السّلطة المستقلة للانتخابات، في مصارحة ومكاشفة الشّعب، في كشف النسب الحقيقية للمشاركة خلال آخر استحقاقات، دون أن تتدخّل في تزويرها، ضف إلى ذلك الأجواء التي عشناها خلال الرئاسيات الماضية، عندما طرحنا السؤال لأول مرة من سيكون رئيس الجزائر؟ فكل هذه الأجواء دفعت بالعديد ممّن يؤمنون بأنّ الحراك الشعبي هو الحل، إلى التسليم بأنّ الحراك السياسي عن طريق المشاركة السياسية، طريق الدخول في المؤسسات السياسية سواء البلدية، أو الولائية أو المجلس الشعبي الوطني، هو الحراك الحقيقي الذي يمكن أن نحقّق من خلاله كلّ الشّعارات التي رُفعت في حراك الشّارع، وأنّنا نمضي إلى الحكم الرّاشد، إلى محاربة الفساد، إلى المساءلة، إلى توظيف الصّلاحيات التي أُعطيت للبرلمان، أين يُمكن للأحزاب السياسية إذا تحالفت، فيما بينها، بأن تُكون حكومة ذات أغلبية برلمانية تقوم بوضع الإصلاحات التي تنادي بها، لكن هذه الظروف بوجود إرادة أو قرار سياسي من طرف رئيس الجمهورية، بقدر ما هي تجنّد ووعي ومسؤولية الجميع، لكن إذا زُوّرت الاستمارات، فهذا نوع من التّزوير، إذا لم تُحترم قواعد الحملة الانتخابية، هذا نوع من أنواع التّزوير، إذا المواطن الجزائري لا يشارك ويبقى يؤدّي دورا هامشيا، فهذا نوع من التّزوير، العزوف عن المشاركة هو أيضا نوع من المجازفة واللعب بمستقبل البلد، لهذا أتوقّع إذا كانت الانتخابات المقبلة شفّافة، فهي تخدم السلطة وتعطيها نوعا من الشّرعية، وتُعيد الثقة بينها وبين المواطن، ويرجع المواطن الثّقة في مؤسساته ومسؤوليه.

نزاهة الانتخابات ستُعيد ترميم المشهد

فالرئيس وعد بأن تكون انتخابات شفّافة، لذلك نحن في إطار إعادة ترميم البيت الداخلي على المستوى السياسي والسّلطة، على مستوى الخطاب السياسي والأحزاب السياسية، على مستوى النخب، إذا لاحظنا العودة القوية للنخب التي تتسارع لتترشّح، حيث كان الأمر من قبل حلما بأن تنخرط النخب في أي موعد سياسي تقدمه السلطة، وها هي اليوم في بداية عودتها، لكن الأمر مشروط بأن تضمن السّلطة المستقلة أجواء الشّفافية والديمقراطية، أن تُعطى الصّلاحيات لها، وبأن تُمارس كلّ مهامها، وأن لا تتدخّل الإدارة، أن لا يتدخل الولاة في عمل سلطة.

إذا وفي خضم كل هذه الأجواء، وهذا التراكم من الأعمال الايجابية، أتوقّع أن تكون الانتخابات المحلية والولائية المقبلة أكثر نجاحا، ومن ثمّ نعيد القطار إلى السّكة، ونمضي خطوة خطوة نحو فتح الورشات الكبرى، مثل قانون الإعلام، قانون البلدية وقانون الولاية، قانون المحروقات وقوانين كثيرة.

■ على ذكر السّلطة المستقلّة للإنتخابات، ما مدى تأثير دسترها في نزاهة وشفافية الانتخابات؟

■■ لأول مرة تُدستر السلطة، حيث كنا نشهد سيطرة الإدارة على الانتخابات الماضية، اليوم تمّ إبعاد الإدارة وإعطاؤها لكيان مستقل، هذا الكيان مطلوب منه أن ينجح في الامتحان، لأنه رهان متعلق بإعادة الثقة في مؤسسات الدولة، علما أنّ السلطة مؤسّسة دستورية، إذا نجحت ستنجح مؤسّسة الرئاسة، وتنجح مؤسسات الأحزاب السياسية، ويصبح لهم وزنا وثقلا وقدرة على التّعبئة، وعلى التّجنيد لتصبح السّلطة أمام معارضة محترمة لا تشكّك في نزاهة العملية الانتخابية، وتدفع نحو المشاركة في كل مرّة، لكن أن تكون هنالك سلوكيات وتصريحات ومواقف عدمية وتيئيس وسوداوية، مثل الترويج على أنّ السلطة تقوم بمسرحية، والشّعب مقاطع، والتشكيك في منصب الرئيس، علما أنه منتخب من قبل 10 ملايين جزائري، فما هو البديل لديهم، ونحن نسير نحو استحقاقات تشريعية قاطعتها أحزاب سياسية، لنطرح السؤال لماذا؟ وهم يبررون ذلك بغياب ظروف إجراء الانتخابات الحالية.

■ هل إبعاد الكوطة عن العملية الإنتخابية جعل أحزاب المعارضة تقاطع؟

■■ بدوري أطرح سؤالا، هل الأجواء والظّروف التنظيمية التي تجري فيها التّشريعيات المقبلة هي أفضل، أم انتخابات 2017 أفضل، حيث كانت المعارضة تتحدّث عن التزوير، لكن كنا نراها تقتحم البرلمان وتشارك في العملية ككل، حيث لم يكن هناك تنظيم مُحكم، وكان تدخّل سافر من قبل الإدارة، وكانت الكوطة، ومع هذا فتلك الأحزاب التي دعت إلى المقاطعة شاركت في الانتخابات ودخلت البرلمان، واليوم ولما تغيرت الظروف إلى الأحسن، أضحت هذه الأحزاب ترفع شعار المقاطعة، لماذا؟ لأنّ حظوظها في الصّندوق منعدمة.

وتختبئ وراء المقاطعة، خاصة مع قانون الانتخابات الجديد الذي منع نواب العهدتين من المشاركة، وهو ما يفسّر أنّ إطارات هذه الأحزاب كلّها سكنت المجلس لأكثر من عهدتين، وهذا لانعدام فرصة ترشّحهم، حيث اختبئوا وراء فكرة المقاطعة، أو لأن السلطة أعطتهم ضمانات في السابق، حيث كانت تمنحهم نسبة معينة من المقاعد في المجالس، فعندما غابت الضّمانات والجهات وفقدوا الأمل بالدخول إلى المجالس عن طريق قواعد لعبة أفضل وأحسن، مقارنة بما مضى لهذا تحوّلوا الى مقاطعين.

■ وهل يساوي إبعاد المُحاصصة في الحظوظ بين كلّ المترشّحين؟

■■ ضروري، فمثل هذه الأمور كانت تمارس، حيث كانت القوائم الحرة وأحزاب صغير لها كفاءات تذهب ضحيّتها، باسم المحاصصة والتوازنات التي كانت تحدث داخل المجالس المنتخبة على حساب الكفاءات الشباب والأحزاب، لكن في الأخير تذهب مقاعدهم وفق تفاهمات سياسية، ومحاصصة، حيث ظُلمت هذه الأحزاب والقوائم الحرّة.

■ كيف تتوقّعون المشهد المقبل في البرلمان؟

■■ أتوقّع أن يكون هناك صعود قوي للقوائم الحرّة، في المقابل ستبقى السيطرة موزعة بين الأحزاب الكلاسيكية التّقليدية، مثل «الأرندي»، «الأفالان»، «حمس»، جبهة المستقبل، وحركة البناء ستستمرّ، وأعتقد أنّ الحكومة القادمة سيتم تشكيلها من خلال هذا التحالف بين الأحزاب التي لا تصل إلى درجة السّيطرة، وذات أغلبية وستتشكّل الحكومة القادمة بتحالفات بين الأحزاب السياسية التي ستكون لها كلمة في المشهد السياسي المرتقب.

الدولة ترفع «سوط القانون» ضد المضاربين

سواهلية: على وزارة التجارة عدم الانحياز إلى أي طرف

تحوّلت ندرة مادة زيت المائدة في السوق خلال الفترة الأخيرة، إلى حرب باردة بين المضاربين والسلطات الوصية، التي حمّلتهم مسؤولية لهفة المواطنين على هذه المادة الأساسية، مع دعواتها إلى ضرورة تبنيهم ثقافة استهلاكية رشيدة، لاسيما وأن مخزون الزيت يكفي لمدة طويلة.

كان الرئيس تبون قد استهجن هذا الوضع، مؤكدا العمل بقوة لمحاربة المضاربة، مشيرا في لقائه الأخير مع ممثلي بعض وسائل الاعلام أن البعض يضارب في أسعار غذاء الفقراء مع حلول شهر رمضان، ليقول «يهديكم ربي»، بالمقابل بعث رسالة طمأنة للمواطنين، مؤكدا في طياتها أن كل شيء متوفر في الأسواق، والدولة لديها ما يكفي من المال من أجل استيراد بواخر من حاجيات ضرورية في ظرف 48 ساعة.

لم يكتف الرئيس بهذا القدر من العتاب، حيث رفع تفعيل سوط القانون بدعوته وزير التجارة، كمال رزيق، إلى ضرورة مواجهة المضاربة بصرامة قصوى، لأنه لا يوجد أي طرف فوق العدالة وفوق القانون مهما كان

يظن نفسه قويا.

في هذا الصدد، ربط الخبير الاقتصادي، أحمد سواهلية، لهفة المستهلكين على مادة الزيت، بخطاب المسؤولين على القطاع، الذي جعلهم يدخلون في معارك عبر الإعلام مع تجار الجملة، مؤكدا أن فرض الفوترة على تجار الجملة دفعهم إلى التوقف عن خدمة هذا المنتوج الأساسي بالنسبة للجزائريين.

ووضع سواهلية في تصريح لـ «الشعب» خطوة التجار في خانة «الحقوق»، لأن توقيت فرض الفاتورة غير مناسب لاسيما وأن شهر رمضان المبارك على الأبواب، داعيا لعدم استعمال القوّة مع التجار، خاصة وأنهم فاعل اقتصادي مهم يوّفر المواد الغذائية في السوق لتفادي الندرة.

أضاف:« على وزارة التجارة عدم الانحياز إلى المستهلك ولا لأي طرف، لأنها الآن في مأزق، ما يوجب فرض سياسة الترشيد والتوعية»، وطالب سواهلية بتنظيم جلسات حوار بين مؤثري الاقتصاد، وأن تكون هناك هوامش ربح لمختلف الفواعل.

علي عزازقة

الرئيس تبون يلتقي وسائل الإعلام

وضع الرأي العام في صورة الأحداث

■ صاغور: التواصل مع المواطن صمّام أمان

جدّد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لقاءه الدوري مع مسؤولي بعض وسائل الاعلام، هذا الأسبوع، أين تطرق فيه لمختلف الانشغالات والمستجدّات على صعيد القضايا الوطنية والدولية، ويكون بذلك الرئيسي، كون المسار على طريق سليم في إحياء ثقافة التواصل بين أعلى هرم في الدولة والمواطن، في وقت غابت كل أشكال التواصل على هذا المستوى في السنوات الأخيرة للنظام السابق.

أكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر، عبد الرزاق صاغور، أن الرئيس تبون استطاع توظيف المؤسسات الإعلامية في التواصل مع الشعب بشكل سليم ومباشر، لأن هذه المؤسسات هي وسيلة اتصال جماهيري، وأضاف أن رئيس الجمهورية هو الشخص الوحيد المخوّل للتكلم باسم الشعب الجزائري، والوحيد المؤهل للتكلم باسم الدولة الجزائرية، ومن حين لآخر يعقد ندوات صحفية لشرح مفاهيم السياسة العامة للدولة سواء ماتعلق بالقضايا الراهنة التي تثير الرأي العام كالوضعية الاجتماعية واللّبس الذي يشوب بعض المواد الاستهلاكية، والقضايا العالقة مثل المتعلقة بالعدالة واستراجاع الأموال المنهوبة، والانتخابات المقبلة وخاصة أن الرئيس يعتبر المسؤول الأول على هذه الاستحقاقات التشريعية ونجاحها من عدمه، لذا فهذا المنبر

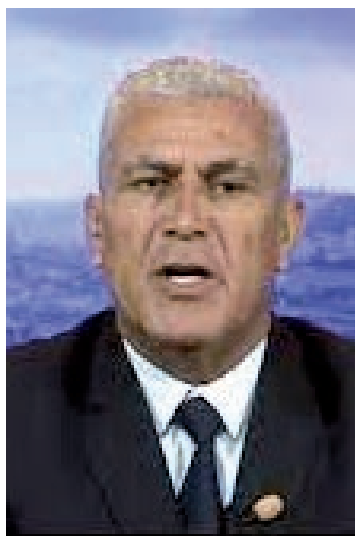

جميل جدّا لتنوير الرأي العام وللتواصل مع الشعب ومفيد لكلا الطرفين، وعن مسألة غياب هذه الثقافة الاتصالية في السنوات الأخيرة، قال أستاذ العلوم السياسية، إنّ مرحلة الفراغ الكبير التي مررنا بها هي السبب الجلّي لذلك، ولاتزال تداعياتها حتى الآن مطروحة، والحراك موجود، لذا فمن واجب الرئيس أن يقيم مثل هذه الندوات حتى يتواصل مع المواطن.

بخصوص توقيت هذه الندوات، يقول صاغور، إن السياسي الناجح هو الذي لا يتوانى في الرد على مطالب الشعب، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.،، ومن الممكن أن تحوي هذه المطالب مسائل خطيرة، سيكون الردّ عليها أحسن وسيلة لطمأنة الشعب، وهو في نفس الوقت مجبر على إعطاء صورة صحيحة وواضحة عن الوضع عكس ما ترّوجه بعض الأطراف، ومن الناحية السياسية والإعلامية فهذا الشيء مهم جدا.

أوضح صاغور أن التفاعل مع خطابات الرئيس، تتولى قياسه مؤسسات سبر الآراء المختصة، وما يهم هو إعطاء الرئيس لرأيه والاهتمام لن يقتصر على المؤسسات والرسميين فقط بما أن قراراته مهمّة وتعني الجميع، وبخصوص تفاعل المعارضة مع خطابات الرئيس، أكد صاغور أنها نوعين، معارضة إيجابية تشاركية وتتعامل مع النظام، وأخرى راديكالية لا تتعامل ولا تتفاعل معه.

وعن الانتخابات التشريعية المقبلة فأشار محدثنا أن نزاهتها وإفرازها لمن يستحق ثقة الشعب تبقى مرهونة بنوعية المترشحين الذين تقع عليهم مسؤولية إقناع الناخبين بالمشاركة في العملية الانتخابية.

وعن استرجاع الأموال المهّربة فيرى صاغور أنها مهمّة شبه مستحيلة بعد أن توّغلت هذه الأموال في طرق متشعبة يصعب استردادها جميعا، والدليل اعتراف الرئيس بأن هذه الأموال لم تهرّب من قبل جزائريين فقط، بل بالتوافق حتى مع بعض الدول الأجنبية.

محمد .ف

لتمكينها من الاضطلاع بمهامها

كل الوسائل المادية تحت تصرّف سلطة الانتخابات

قدّم وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كمال بلجود، خلال اجتماع مجلس الوزراء، يوم الأحد، عرضا تضمن مختلف الخطوات التي تمت في إطار التحضير للانتخابات التشريعية.

أعرب الرئيس تبون، عن ارتياحه للترتيبات المتخذة لتسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات للترشح، مشددا على ضرورة مواصلة العمل والتنسيق من أجل وضع كل الوسائل المادية تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، لتمكينها من الاضطلاع بمهامها كاملة.

ودعا الرئيس إلى ضرورة محاربة التصرفات البائدة التي تهدف إلى عرقلة مشاركة مختلف الناشطين، خاصة الشباب منهم في العملية الانتخابية.

ع.ع

تصريحات

لطفي بن باحمد:

«اللقاح المضاد لفيروس كورونا سينتج بالشراكة بين الجانب الروسي والمجمّع الصيدلاني العمومي صيدال، وسبتمبر المقبل سيكون موعدا لتوفير لقاح «سبوتنيك» المُصنّع بالجزائر»

بلقاسم زغماتي:

الصفقات العمومية استنزفت أموال طائلة على حساب المشاريع المسطرة، حيث تحوّلت لإحدى الثغرات الكبرى التي استفحل من خلالها الفساد»

عبد الرحمان بن بوزيد:

«المطالب «المشروعة» لمهنيي القطاع سيتم التكفل بها، منها الإسراع بدفع منحة جائحة كوفيد-19، لاسيما بعدما شهدت بعض التأخر، غير أنه تم ضبط الأمور بعد أن أسدينا تعليمات لوزير المالية من أجل دفع المنح».

فيروس كورونا المتحوّر يتمدّد ومختصون يحذّرون

كشف معهد باستور، عن تسجيل 70 إصابة جديدة بفيروس كورونا المتحوّر، بـ 9 ولايات، منتصف هذا الأسبوع، وأوضح المعهد في بيان له أنّ الحالات المصابة بالسلالة البريطانية ارتفعت بـ 28 حالة، فيما سجلت 43 حالة جديدة مصابة بالسلالة النيجيرية، وقال الدكتور ملهاق، المختص في علم الأوبئة، أن الوضع قد يخرج عن السيطرة، بالرّغم من استراتيجية محاصرة الفيروس المتحور التي تنتهجها الدولة، إلّا أنه ينبغي مراجعة تدابير الوقاية.

محمد فرقاني

أوضح ملهاق، في تصريحاته لـ «الشعب ويكاند»، أنّ العودة للحجر تحدّده التطورات الميدانية لفيروس كوفيد19، الأمر الذي طالما حذّر منه الجميع هو عدم التراخي في تطبيق الإجراءات الوقائية، لأن الخطر يبقى قائما مادامت إحصائيات الوضعية الوبائية غير مستقرة، وتسجل ارتفاعا في حالات الإصابة كالتي سجلت هذا الثلاثاء، وعن الفيروس المتحوّر جدّد الدكتور تأكيده أن من بين أسوأ خصائصه هو سرعة الانتشار، والجزائر ليست بمنأى عن السيناريوهات المرعبة التي تعصف بالوضعية الصحّية بعديد الدول حتى التي تملك نظاما صحيا متطورا، لذا فتشبع المستشفيات هو الهاجس الذي يحمله هذا الفيروس المتحوّر وفقدان السيطرة عليه هو مصير أي نظام صحّي.

أشار الدكتور أن السلطات تتعامل في إجراءاتها وفق البيانات اليومية حول انتشار الفيروس، إذ تعتمد لحد الآن سياسة محاصرة الفيروس المتحوّر، وهي التدابير التي أتت بثمارها وتساهم في استقرار الوضعية حتى الآن، لكن الخطر يبقى قائما مادام الفيروس متواجد ولم نقض عليه بشكل نهائي، وبخصوص تخفيف الإجراءات الوقائية فهي تخضع لتقديرات الوصاية المستندة للبيانات العلمية، فنحن ملزمين على التعايش مع الفيروس، وفي حالة ظهور سلالات أخرى سريعة الانتشار ينبغي تحيين الإجراءات الوقائية والتركيز على محاصرة هذه السلالات الجديدة، إضافة إلى مراجعة التدابير الوقائية، وفق تطور الوضعية الوبائية بكل منطقة، وهذا العمل يرجع على فرق الوقاية ودورها في التحقيقات الوبائية، والولاّة الذين يملكون كامل الصلاحيات في اتخاذ الإجراءات المناسبة في التخفيف والتشديد، وفق الوضعية الصّحية في كل منطقة.

بالعودة لبيان معهد باستور، فحالات الإصابة بالسلالة المتحوّرة البريطانية التي سجلت في الآونة الأخيرة جاءت موزّعة على 7 ولايات، منها 18 حالة في العاصمة وحالتين في البليدة والبويرة، في حين سجلت حالة واحدة في المدية، وهران، غيليزان، وورقلة.

وبخصوص السلالة النيجيرية فقد سجلت 19 حالة في الأغواط، و10 حالات في وادي سوف، في حين سجلت 9 حالات بالعاصمة، و3 حالات في البويرة وحالة واحدة بورقلة.

وذكر البيان إلى ارتفاع العدد الإجمالي للحالات المؤكدة من السلالات المتحوّرة إلى حد الآن إلى 58 حالة من السلالة البريطانية و98 حالة من السلالة النيجيرية.

الضرب بيد من حديد

وضع حد لنشاط حركات قريبة من الإرهاب

درس المجلس الأعلى للأمن في اجتماع، ترأسه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يوم الثلاثاء، ما سجل من أعمال تحريضية وانحرافات خطيرة من قبل أوساط انفصالية وحركات غير شرعية ذات مرجعية قريبة من الإرهاب تستغل المسيرات الأسبوعية.

ذكر بيان توّج أشغال المجلس أن رئيس الجمهورية، شدّد على أن الدولة لن تتسامح مع هذه الانحرافات التي لا تمس بصلة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

أسدى رئيس الجمهورية أوامره بالتطبيق الفوري والصارم للقانون ووضع حد لهذه النشاطات غير البريئة والتجاوزات غير المسبوقة لا سيما اتجاه مؤسسات الدولة ورموزها والتي تحاول عرقلة المسار الديمقراطي والتنموي في الجزائر.

وحيا الرئيس تبون المجهودات التي تبذلها مؤسسات الدولة تحضيرا للإنتخابات التشريعية، المقررة يوم 12 جوان، مؤكدا على ضرورة اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح هذا الاستحقاق.

من السّلالات المتحوّرة البريطانية والنّيجيرية

معهد باستور: 70 حالة جديدة مؤكدة

أكّد معهد باستور بالجزائر، أمس، تسجيل 28 حالة جديدة من فيروس 2SARS-CoV- من السلالة البريطانية (.1.1.7B) و 42 حالة جديدة من السلالة النيجيرية (.1.525B)، حسب ما أفاد به بيان للمعهد.

أوضح البيان أنّه «في سياق البحوث الجينية المستمرّة التي يقوم بها معهد باستور بالجزائر على فيروس 2SARS-CoV- في إطار مراقبة السلالات المتحورة الموجودة حاليا في عدة بلدان من العالم، تمّ تأكيد ثمان وعشرين (28) حالة جديدة من السلالة البريطانية (.1.1.7B) واثنتين وأربعين (42) حالة جديدة من السلالة النيجيرية (.1.525B)».

يتعلق الأمر بالنسبة لحالات السلالة البريطانية بـ 18 حالة من ولاية الجزائر وثلاث (3) حالات بولاية وهران وحالتين (2) بكل من ولايتي البليدة والبويرة، وحالة واحدة في كل من ولايات المدية، غليزان و ورقلة.

وبالنسبة لـ 42 حالة مؤكدة من السلالة النيجيرية (.1.525B)، فقد سجّلتها ولاية الأغواط بـ 19 حالة وولاية الوادي بـ 10 حالات وولاية الجزائر بـ 9 حالات، إضافة إلى تسجيل 3 حالات بولاية البويرة وحالة واحدة بولاية ورقلة.

وتمّت الإشارة بالمناسبة، إلى أنّ العدد الإجمالي للحالات المؤكّدة من السلالات المتحورة بالجزائر ارتفع إلى حد الآن إلى 58 حالة من السلالة البريطانية و98 حالة من السلالة النيجيرية.

وذكر معهد باستور في ختام بيانه بأنّ الالتزام بالتدابير الوقائية في إطار البروتوكول الصحي (التباعد الجسدي، ارتداء الأقنعة الواقية والغسل المتكرر لليدين)، «يبقى أفضل ضمانا للحد من انتشار العدوى وتسجيل حالات جديدة».

هدف حدّدته إتفاقية «أوتاوا»

عالم خالٍ من الألغام في 2025

■ حرب مدفونة غير معلنة... سلاح بدون جنود
■ الدكتورة عثماني: المعاناة النفسية للضحايا متواصلة

ما تزال الألغام التي خلفتها الحروب تتسبب بسقوط ضحية كل ساعتين في جميع أنحاء العالم، بحيث يواجه السكان تهديدات انفجار هذه الألغام. ويمثل اليوم الدولي للتوعية بالألغام، فرصة للتشديد على الأهمية التي توليها الدول لمكافحة الألغام المضادة للأفراد. وقد وضعت اتفاقية أوتاوا عام 2014 (وهي الاتفاقية المعتمدة عام 1997 لحظر الألغام المضادة للأفراد)، هدف عالم خال من الألغام بحلول عام 2025، والجزائر التزمت بتحرير كل المناطق الملغمة في إقليمها، بفضل مجهودات أفراد الجيش الوطني الشعبي الذين تكفلوا بالعملية رغم خطورتها.

سهام بوعموشة

تتدرج الصحراء الغربية ضمن البلدان العشرة الأكثر تلغيما في العالم، حيث تتراوح كثافة التلغيم بـ22 لغما للفرد وبالتالي تصل إلى درجة الإبادة، بينما كانت جبهة البوليساريو بتاريخ 03 نوفمبر 2005 تُوقع مع المنظمة غير الحكومية «نداء جنيف» على الالتزام بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد في النزاع القائم بينها وبين السلطات المغربية، أصرّت هذه الأخيرة استعمال الألغام على طول حائط العار.

يقول أحسن غرابي الأمين العام لمعهد الدراسات الإستراتيجية الشاملة وكاتب تنفيذي للجنة الوزارات المشتركة مكلف بمتابعة اتفاقية أوتاوا من 2001 إلى 2019 سابقا، وخبير مؤهل وفق المادة 8 لاتفاقية أوتاوا (لجنة تقصي الوقائع). كانت المرحلة الأولى لإزالة الألغام بالجزائر خلال الفترة 1963 / 1988، بإزالة مفعول 7.819120 لغم وتحرير 50006 هكتار من الأراضي. في حين المرحلة الثانية كانت من 2004 إلى 2016 بإزالة مفعول 1.035129 لغم، وتحرير 50006 هكتار من الأراضي، حيث زرعت أشجار في الأماكن التي حُرّرت من الألغام، وبلغ عدد الناجين من اللغم 7300 شخص، منهم 4830 أثناء حرب التحرير و2470 بعد الإستقلال.

ويضيف غرابي، أن عدد الضحايا بولاية سوق أهراس بلغ 367 و317 بتبسة، و292 بالنعامة و274 ضحية بتلمسان و143 بالطارف و132 بقالمة و100 ضحية ببشار، حيث قدرت نسبة السكان المعاقين بهذه الولايات الحدودية 2,05 بالمائة، مشيرا إلى ثلاثة أنواع من الألغام المضادة للأفراد: المتفرقعة، المضغوطة والمضيئة. كما دمرت الجزائر 165080 لغم مضاد للأشخاص لمخزونها الشخصي.

لا يزال ضحايا الألغام خاصة الأطفال من سكان المناطق الحدودية الشرقية بكل من ولايات الطارف، سوق أهراس، قالمة وتبسة. والغربية بولايات تلمسان، النعامة وبشار، يحملون آثارا جسدية ونفسية خلفتها الألغام المزروعة من طرف الاستعمار الفرنسي عبر خطي شال وموريس المكهربين بسبب حقده الدفين، ويستذكرون مشاهد انفجار لُغم أودى بحياة البعض، فيما ترك آخرين معاقين للأبد ببتر أحد أعضاء الجسم سواء الساق أو اليد أو غيرها من الأطراف.

تحدثت نعيمة عثماني، دكتورة في علم النفس بجامعة سعيدة لـ «الشعب ويكاند»، عن دراسة عيادية مسحية تحت عنوان: «عصاب ما بعد الصدمة عند ضحايا الألغام»، والتي استهدفت 20 حالة من ضحايا الألغام بدوائر تلمسان ومتوسط العمر لديهم 60 سنة، حيث تمت الدراسة بمقر جمعية الحياة للمعاقين حركيا بدائرة سبدو.

تُوضح الدكتورة عثماني، أنه استخدمت كل الطرق العلمية من الملاحظة، المقابلة والاستبيان في هذه الدراسة الأولية وتركت لهم الأريحية في الكلام، حيث استغرقت المقابلة العيادية من 30 إلى 45 دقيقة، مست 95 بالمائة من الذكور و5 بالمائة إناث، منهم متزوجون بنسبة 90 بالمائة و5 بالمائة عزاب وأرمل ومستواهم العلمي ضعيف بنسبة 90 بالمائة، 80 بالمائة أميون، 15 بالمائة مستوى ابتدائي و5 بالمائة متوسط، وتاريخ الحادث لأفراد عينة الدراسة من 1958 إلى 1996 في الفترة الصباحية تزامنا مع قيامهم بعملهم اليومي تنفجر الألغام.

وتُضيف المختصة في علم النفس، أنه رغم مرور سنوات عن الفترة الاستعمارية إلا أن مخلفاتها وأثارها مازالت على الأفراد، الذين يحكون آثار اللغم على جسدهم ويبكون بحرقة أمام أطفالهم، فمعاناتهم ليست بفقدان أحد الأعضاء كالساق، الرجل أو اليد وإنما المعاناة النفسية متواصلة معهم في كل فترة.

دراسة عيادية شملت 20 حالة بدوائر تلمسان

وما لاحظته عثماني من خلال العينة تردد وخوف وعدم البوح بالمعاناة النفسية، كون الأمر ليس بالسهل للضحية للحديث عن ما وقع له، حيث خلصت إلى أن 25 بالمائة من أفراد العينة كانوا يعانون أكثر من مرض مزمن و15 بالمائة من ارتفاع الضغط الدموي، 5 بالمائة من الكولسترول، 30 بالمائة لم يكونوا يعانون من أمراض، بالإضافة إلى مشكل السمع، والانهيار العصبي، وكانت الأطراف السفلية أكثر تضررا، وتراود الضحايا كوابيس وكأن الحادث أعيد من جديد، وصعوبة في النوم ويقظة مفرطة، تدني في أدائه المهني، عدم الإقبال على الزواج ومحاولة الانتحار.

وتوصلت الدراسة إلى أن الضحايا يعانون من أثار ما بعد الصدمة، تدخل فيها عوامل وهي تاريخ الحدث، سن الضحية وأثر الحادثة.

وتأمل محدثتنا توسيع

خط موريس ...و البغل الشهيد

سقط البغل في الكمين شهيدا
قد حمانا بجسمه من شظايا
كان يمشي بقربنا طول ليل
يتهادى جميعنا من عياء
عندما صار حتو(خط موريس)
فرمى حافرا على شحنة الموت
فعلت منه نهقة وأنين
فخرنا عليه حزنا شديدا
وهمدنا بدفنه كشهيد
أطمرتنا رمانه فاختفينا
واحتمينا بقبة بعض وقت
وحملنا جرحنا وقصدنا
ومع الفجر جاءنا أهل بر
فوقفنا جميعنا - قرط جوع -:
فتعالى من القناع ضجيج
بعضه لاذ بالمغارة في التبن..
بعد جهد يصاب منه قصي
فاقتسمنا دجاجتين وغنما
ثم جاء الطبيب بعد قليل
ثم خطنا رقاعنا بيدينا
بعضنا قال سوف أترك ثوبي
هل تسد الخيوط ثقبا عريضا
فضحكنا برغم حزن شديد
ونسينا الذي جناه علينا

بعدها قال لي الرفيق (سعيد)
قلت : كل البغال تقديك وأسرع
ونفقد رفاع ثوبك مثلي
إن ثوبا غدا به ألف ثقب
وجلود العباد أجدى من الثوب
وغدا يا سعيد قد تتساوى
ومن الحفرة الصغيرة ينمو
وتقوم الزهور من كل روض
فنوالي بعد الفناء غناء

(المصدر: ديوان الشعر للمجاهد الراحل محمد الطيب معاش)

العينة لتشمل الجهتان الشرقية والغربية وتكوين ملف لإيصال انشغالاتهم ومعاناتهم للسلطات وإلا فما الجدوى من الدراسات.

وتقترح عثماني دراسة درجة الصدمة النفسية جراء التعرض لانفجار اللغم وانعكاساتها على الجانب المعاش ومدى انتشار الأمراض الذهانية لدى ضحايا الألغام. كما تطالب بضرورة التكفل المتكامل بضحايا الألغام وتوفير مراجع علمية.

أطلس لمكافحة الألغام

ناليا حميش، أخصائية في علم النفس الطبي ومحللة فرق، شاركت بفعالية في فضاء بورتريهات ضحايا الألغام لكتاب «الأطلس لمكافحة الألغام في الجزائر»، وكذلك في تنشيط ورشات تفسير الرسومات عند الطفل، تتحدث عن الجروح غير المرئية لضحايا الألغام والتي أثرت على شخصيتهم وشكلت لهم صدمة لا يمكن علاجها، بحيث تتبادر إلى أذهانهم ذكريات أليمة لتلك الصور المروعة لإنفجار اللغم بكل تفاصيلها.

وتقول الأخصائية في علم النفس الطبي بمستشفى باب الوادي، إن الضحية يروي في شهادته أنه يشم رائحة اللغم والصراخ وكأن الواقعة ستحدث من جديد. وتراوده كوابيس متكررة ويتساءل، لماذا وقع له ذلك ولماذا لم يعد مثلما كان من قبل؟، وتؤكد أن البعض منهم أراد الانتحار لأنه لم يتحمل مشاهدة ساقه أو يده مبتورة، وتشدد على ضرورة التكفل النفسي والعقلي بهؤلاء الضحايا.

جوادي: بنك معلومات لإحصاء الضحايا

يقول محمد جوادي، مجاهد ومعطوب حرب الثورة التحريرية وعضو مؤسس للجمعية الوطنية للدفاع عن ضحايا الألغام المضادة للأفراد، التي تأسست في 2002 في بسكرة، في تصريح لـ «الشعب ويكاند»، أن 7400 ضحية ألغام وحوالي 3500 ضحية عبر الوطن منخرطون في الجمعية، هذه الأخيرة تقوم بزيارتهم بمقار سكناهم وخاصة المرضى والمشلولين والذين لا يمكنهم التحرك، حيث تقدم لهم مساعدة من طرف وزارة المجاهدين ومتابعة صحية وحتى أولادهم يستفيدون من المرافقة.

أفراد الجيش عملوا باحترافية في تطهير المناطق

ويتواجد الضحايا بولايات تبسة، سوق أهراس، الطارف، بشار، تلمسان، النعامة، بسكرة، باتنة، الأغواط وميلة.

ويكشف جوادي عن تحقيق وإحصاء قامت به الجمعية، بالتنسيق مع وزارة المجاهدين، لإنشاء بنك معلومات لكل ضحايا الألغام على المستوى الوطني، للحصول على إحصائيات مدققة لجميع الضحايا. ويشير أن الجمعية تتابع ملف الضحايا من الناحية القانونية لمطالبة فرنسا بالتعويض عن الأضرار التي ألحقتها بالجزائريين جراء حرب مدفونة غير معلنة.

ويبرز المجهودات التي بذلها أفراد الجيش الوطني الشعبي في نزع الألغام وتطهير المناطق الملغمة، فالأرض التي كانت بالأمس جحيما، أصبحت اليوم جنة الفردوس.

مشاريع مصغرة لفائدة الضحايا

من جهته يبرز مسعود العلواني، محام محلّف ونائب رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن ضحايا الألغام المضادة للأفراد، دور هذه الجمعية في التحسيس بمخاطر الألغام عبر جميع ولايات الوطن والتكفل بملفات وانشغالات الضحايا وذويهم بتقديم التسهيلات والمساعدات في إجراءات التكفل الصحي والنفسي والمادي، بالتنسيق مع جميع هيئات ومؤسسات الدولة المخولة قانونيا.

ومن المشاريع المقدمة للجمعية من طرف المنظمة الدولية للمعاقين، إعطاء مشاريع مصغرة لفائدة الضحايا وأهلهم، من بينها مشروع تربية المواشي بولايات خنشلة والمسيلة ومشروع خياطة لأحد أبناء الضحايا.

ويشير العلواني، أن عدد الضحايا المتحصلين على المنح، كل حسب نسبة العجز، بلغ 7400 مستفيد، توبعت ملفاتهم من طرف الجمعية، حيث تم التكفل بآخر ملفات ضحايا الألغام بتاريخ 17 جويلية 2017، وهما الطفلان من ولاية تبسة بلهادي رضا 11 سنة متوفي، وبلهادي زيدان 9 سنوات بتر الأطراف، والضحية الثالثة امرأة 45 سنة من ولاية الأغواط بتر الأطراف.

ويقول أيضا إن هاته الألغام خرجت من المكان الرسمي لخارطة زراعة الألغام بفعل الأمطار، وإنجراف التربة، أين قام أفراد الجيش الوطني الشعبي بنزعها.

رفاعي: أكثر من 300 ضحية بولاية الطارف

يوسف رفاعي، رئيس جمعية التضامن للمعوقين وضحايا الألغام المضادة للأفراد بولاية الطارف، التي تأسست سنة 1997 وعضو الحملة الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد/ التكتل العالمي ضد الأسلحة العنقودية، من بين المدافعين عن حقوق ضحايا الألغام والمعاقين وإدماجهم في الحياة العملية بولاية الطارف، يؤكد أن الأطفال هم الأكثر عرضة لخطر الألغام، لأنهم في غالب الأحيان يقومون برعي المواشي وجمع الحطب.

ويضيف، أن عدد الضحايا بالولاية يفوق 300 ضحية، بحسب إحصائيات معهد الأنثربولوجيا سنة 2009، و 240 ضحية يتقاضون المنحة من طرف وزارة المجاهدين 215 رجال و25 امرأة، كما أن هناك 180 ضحية ألغام منخرطون بالجمعية، منهم 245 ذوو إعاقة حركية، 150 شخص ذوو إعاقة ذهنية و85 ذوو إعاقة سمعية و70 شخصا ذوو إعاقة بصرية.

في المقابل، يشيد رفاعي بدور أفراد الجيش الوطني الشعبي في تطهير الأراضي الملغمة، الإرث المسموم الذي زرعته فرنسا، ويقول: «كضحية وأعرف معنى المعاناة، أشكر المؤسسة العسكرية التي عملت بجد وصدق واحترافية في تطهير الجزائر من الألغام».

ويضيف: «كنا في الميدان وشاهدنا طريقة نزع الألغام، ليس بالأمر السهل أن ينزع الإنسان اللغم، لأن في ذلك خطر».

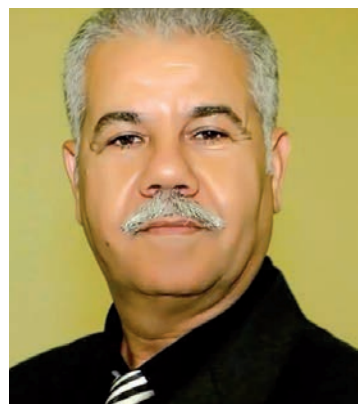

شهد انتعاشا كبيرا في الفضاء الأزرق و«اليوتيوب»

الجائحة «تُسرّع» ميلاد المسرح الرقمي في الجزائر

■ «اقعد في دارك المسرح يجي حتى لعندك»
■ بن معروف: الفن الرابع بقي قريبا من جمهوره

أثبت المسرح الوطني الجزائري تواجده بقوّة على الساحة الثقافية، حيث لم تكن لجائحة كوفيد-19 أي تأثير على نشاطاته الفنية والثقافية، ليستكمل بعزيمة وثبات تواصله مع جمهوره الذي كان وفيا له في مختلف المناسبات، ويكون بذلك الفضاء الافتراضي، خلال هذه الأزمة الصحية، التي عرفت إسدال الستار على مختلف التظاهرات الفنية والثقافية، أفضل سبيل ليكون أبي الفنون قريبا من محبيه.

عنابة: هدى بوعطيح

عرف الفضاء الأزرق وقنوات «اليوتيوب» انتعاشا كبيرا للعروض المسرحية، بعد أن حرص القائمون على الفن الرابع في الجزائر، أن لا تكون فترة «كورونا» فترة للخمول والكسل والابتعاد عن عشاق أبي الفنون، حيث لم يتمكن هذا الوباء من أن يخيم بظلاله على هذا الصرح الفني العملاق، لتنطلق العروض المسرحية المتنوعة والمسابقات الفنية لمختلف الفئات والأعمار، فكان لها الصدى الكبير عند عشاق أبي الفنون والذين كانوا بدورهم في الموعد من خلال مشاركتهم وتفاعلهم مع مختلف العروض.

اليوم يتنفس محبو الثقافة والفنون الصعداء بالعودة التدريجية لمختلف النشاطات والتظاهرات على أرض الواقع، حيث يراهن القائمون عليها وعلى نجاحها، خصوصا وأن جائحة كورونا ما تزال أثارها تخيّم على العالم وعلى الجزائر، وإن انخفضت نسبة المصابين بها، حيث الالتزام بالإجراءات الوقائية الصارمة ضرورة مُلحة، حتى لا تكون الثقافة سببا في عودتها.

حضور قوّي لمسرح عنابة

يعدّ مسرح عز الدين مجوبي بعنابة، من بين المسارح التي كان لها حضورا قوّيا خلال الجائحة، حيث تمرد مسيروه على هذا الوباء، وأحيا فيهم روح الإبداع أكثر، ليكثفوا من أعمالهم ويجدّدوا التواصل مع جمهورهم عبر الفضاء الافتراضي، الذي بات حلقة تواصل أساسية فيما بينهم، ويفتح المجال أكثر للتعرف على نشاطاتهم وإبداعاتهم، من خلال إطلاق برنامج تفاعلي لنشاطات فنية وثقافية تحت شعار «اقعد في دارك المسرح يجي حتى لعندك»، وتنظيم مسابقات عرفت اقبالا كبيرا لسكان بونة، على غرار «احكيلي حجاية» الموّجهة للصغار والكبار والتي تمثلت في تسجيل فيديوهات قصيرة لحكايات من التراث الشعبي لا تتجاوز مدتها 3 دقائق، مسابقة «الرسم» المفتوحة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 إلى 18 سنة، في إطار حملة «أبي خذني إلى المسرح» وكانت تهدف إلى تثبيت التواصل مع الأطفال وبناء تقاليد مستقبلية عبر فن الرسم وعلاقته بـ«أبي الفنون»، إضافة إلى مسابقة المسرح الفردي «جميعا سننتصر» في «وان مان شو» للأطفال والكبار كفرصة للتنافس في المجال المسرحي لاكتشاف المواهب، مسابقات «أسبوع النبي»، كما تتواصل مسابقة «100 فائز برداء بطل المسرح»، والتي تشمل أخذ صورة لطفل يشاهد مسرحية وإرسالها على صفحة المسرح على الفايسبوك.

في حديث مع «الشعب»، كشف مدير المسرح الجهوي عز الدين مجوبي بعنابة الفنان عبد الحق بن معروف عن الجهود المبذولة من طرف جميع أفراد المسرح، قائلا إنه بالرغم من الظروف التي عاشها الوطن، إلا أن فن المسرح كان بالقرب من الجمهور ودخل بيوت العائلات الجزائرية، كما ساهم في خلق جو مرح للعائلات التي كانت تعيش في تلك الفترة ظروفا صعبة، وأضاف بأنه كان لزاما عليهم ككل القطاعات أن يساهموا في المجهود الوطني، وهو تخفيف العبء على الأسر والأطفال، وأن لا يقطعوا الصلة مع جمهورهم الذي كان حضوره قوّيا داخل قاعات المسارح قبل الجائحة.

أشار عبد الحق بن معروف إلى أنهم أبدعوا في وضع برنامج كثيف في شكل مسابقات ديناميكية على الواب، حيث أذهلهم رد الفعل من خلال المشاركات المعتبرة، مضيفا أنه مع بداية هذه السنة قاموا بتوزيع الجوائز على الفائزين، إيمانا منهم في المساهمة في تثمين هذا المجهود وخلق نوع من التميّز في علاقاتهم مع الجمهور.

حرص مسرح عنابة طيلة فترة تفشي فيروس كورونا على البقاء قريبا من الجمهور، وذلك بفضل العروض الافتراضية التي مازالت تتواصل رغم العودة إلى العروض المباشرة، حيث سعى المسرح لتنظيم معرض صور لفنانين جزائريين من 07 إلى 30 أكتوبر الماضي، ومعرض حول التدابير والتعليمات الخاصة بالحماية والوقاية من فيروس كورونا، ابتداء من شهر أفريل 2020، كما صنع نشاط «مالك حداد بيننا» الحدث خاصة أن برنامجه ثري، وعرف مداخلة للمخرج عبد الحميد قوري حول العرض الجديد «رصيف النوار ما يجاوبش» لمالك حداد، وعرض ديابوراما حول حياة وأعمال الكاتب الجزائري «مالك حداد» ومداخلة للدكتور عبد السلام يخلف حول حياة وأعمال هذا الكاتب.

أكثر من 100 مسرحية على قناة اليوتيوب لمسرح عنابة

تم عرض أكثر من 100 مسرحية من إنتاج المسارح الجهوية والمسرح الوطني الجزائري على قناة «اليوتيوب» الخاصة بمسرح عنابة، شملت بث عروض مسرحية يوميا للأطفال والكبار من إنتاج المسرح الجهوي عز الدين مجوبي عنابة، والعديد من المسارح والتعاونيات الأخرى.

وواكب مسرح عنابة العديد من المحطات، حيث احتفى باليوم العالمي للمسرح بعرض فيديو قصير عن تاريخ المسرح، وباليوم العالمي للشغل من خلال عرض مسرحية «الخبزة» من إنتاج المسرح الجهوي عبد القادر علولة وهران عبر قناة يوتيوب مسرح عنابة، كما احتفى بذكرى أحداث 08 ماي 1945 بعرض مسرحيات ثورية، فضلا عن عرض حفلات وسهرات فنية وعروض مسرحية خلال ليالي شهر رمضان المبارك تحت شعار «معارج الأرواح ومقامات الأفراح في رحاب رمضان»، وبث عروض مسرحية فكاهية عبر قناة اليوتيوب في عيد الفطر المبارك، وفي الفاتح جوان 2020 كان الاحتفال باليوم العالمي للطفولة من خلال بث عروض مسرحية للأطفال، على مدار يوم كامل تحت شعار «يوم مسرح بدون انقطاع»، «كما احتفى في 08 جوان 2020 باليوم الوطني للفنان، من خلال بث عروض مسرحية للكبار عبر قناة يوتيوب لمسرح عنابة على مدار يوم كامل تحت شعار «تحيا يا فنان»، وفي 5 جويلية 2020 الاحتفال بعيدي الاستقلال والشباب عبر بث مسرحيات ثورية، كما تم تنظيم عروض مسرحية في العديد من المناسبات الأخرى.

عودة الروح إلى «مجوبي»

برفع الحجر الصّحي عن ولاية عنابة، عادت النشاطات الثقافية بقوّة إلى مختلف قاعات هذه المدينة، وفي مختلف الميادين، على غرار أبي الفنون الذي كان سباقا لعودة احتضان جمهوره ورفع الستار مرّة أخرى على العروض المباشرة الموجّهة لجميع الفئات.

في هذا الصدد، يواصل بن معروف حديثه إلينا، عن الإجراءات المتخذة في هذا الإطار، وعلى رأسها إلزامية تطبيق برتوكول صحّي صارم، بداية باحترام الممر الخاص بدخول وخروج المتفرجين، احترام التباعد الاجتماعي داخل القاعة، وتخفيض نسبة الحضور إلى 50 ٪ من طاقة الاستيعاب للمسرح، قائلا بأنهم يريدون المساهمة في الحفاظ على سلامة وصحة الجمهور وعمال المسرح، مع ضرورة أيضا وضع الكمامة واستخدام المعقّم، وتفقد درجات الحرارة لجميع الوافدين على المسرح.

أضاف بأن العودة كانت بصفة تدريجية، والتي بدأت بتنظيم معرض حول الانتاجات المسرحية لمسرح عنابة، ثم تنظيم تربصات لفائدة شباب عنابة من جمعيات وتعاونيات في فن الارتجال، فن بث الفيديو بتقنيات جديدة، تقنية تحريك الدمى، لتختتم بتربص حول فن الرقص العصري، ناهيك عن إنتاج مسرحية جديدة بعنوان: «اللّوحة» للمسرح الجهوي عنابة والموجهة للأطفال، فضلا عن تنظيم «أيام ربيع المسرح» للطفل خلال فترة العطلة المدرسية، وتنظيم عروض مسرحية للجمهور الصغير كل يوم سبت، كما أشار إلى مشاركتهم مؤخرا في ربيع المسرح القسنطيني بقسنطينة، بمسرحية موجهّة للكبار بعنوان: «رصيف النوار ما يجاوبش» لمالك حداد.

برنامج خاص بالشهر الفضيل

كشف عبد الحق بن معروف على أن مسرح عنابة سيكون حاضرا، خلال الشهر الفضيل، بنشاطات فنية متنوعة، تنطلق يوم 16 أفريل الجاري، على غرار سهرات تراثية من الإنشاد الصوفي، وعروض مسرحية في إطار عملية فنية بعنوان: «السهرة المسرحية»، إلى جانب عروض تراثية لفرقة العيساوة، مؤكدا في سياق حديثه بأن البرنامج سيجمع بين الترفيه والمتعة والمنفعة، كما ستكون هناك مشاركة لفرق من بعض جهات الوطن، على اعتبار أن هدفهم الأساسي هو الاستنباط من مسارح متعددة تلبية لأذواق الجمهور المتعددة.

مسرح عنابة في افتتاح الموسم الثقافي 2020 - 2021

شارك مسرح عنابة في فعاليات افتتاح الموسم الثقافي لسنة 2020-2021، دورة «محمد ديب»، المنظمة من طرف وزارة الثقافة والفنون، على غرار اليوم الدراسي حول «المنجز في المسرح الجزائري بعد 58 سنة» بالمكتبة الوطنية «الحامة»، وعرض فيديو حول النشاطات الفنية الافتراضية لمسرح عنابة، خلال الحجر المنزلي، كما تم عرض ديابوراما بعنوان: «مالك حداد بيننا» مع مداخلة للدكتور «عبد السلام يخلف» حول حياة وأعمال الأديب مالك حداد، إضافة إلى المعارض من 26 سبتمبر إلى غاية 07 أكتوبر 2020 بعرض ديكور مسرحية الأطفال «عربة الأحلام» بقصر الثقافة مفدي زكرياء، ومعرض للصور وملصقات المسرحيات المنتجة من طرف مسرح عنابة بالمكتبة الوطنية الحامة الجزائر العاصمة.

250 ألف تفاعل عبر مواقع التواصل لاجتماعي

اختار المسرح أن يتفاعل رقميا مع الجمهور حيث يملك 250 ألف تفاعل عبر صفحات الفايسبوك، الإنستغرام واليوتيوب ومنصّة Our Action لمسرح عنابة، حيث تم إنشاء حساب على الفايسبوك بـ 5000 متابع، إنشاء قناة على اليوتيوب بـ 1000 متابع، وحساب على الإنستغرام بـ 1000 متابع، إضافة إلى إنشاء حساب على منصّة Our Action الخاصة بالترويج للأنشطة المفتوحة الموّجهة للجماهير.

الجولة الأخيرة ستكون حاسمة

«العميد» و«أبناء العقيبة» على خطوة من ربع نهائي رابطة الأبطال

تفصل شباب بلوزداد ومولودية الجزائر خطوة واحدة عن بلوغ ربع نهائي رابطة أبطال إفريقيا، حيث سيواجهان في الجولة الأخيرة والحاسمة كلا من صان داونز الجنوب إفريقي والترجي التونسي والعامل المشترك بالنسبة للفريقين أن منافساهما في الجولة الأخيرة ضمنا تأهلهما إلى الدور المقبل وهو ما قد يسهل المأمورية لتحقيق الغاية المنتظرة وهي التأهل.

عمار حميسي

يحل شباب بلوزداد غدا الجمعة ضيفا على صان داونز الجنوب إفريقي في مباراة يسعى من خلالها الشباب إلى تحقيق نتيجة إيجابية من أجل التأهل إلى ربع النهائي في إنجاز سيكون غير مسبوق، بحكم أن الفريق لم يسبق له تجاوز دور المجموعات من قبل لكن الأمر قد يحدث غدا.

مواجهة صان داونز تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لشباب بلوزداد، حيث يحتاج إلى التعادل على الأقل من أجل ضمان التأهل مباشرة أو الفوز لكن الخسارة أيضا قد تسمح له بالتأهل في حال خسر منافسه السوداني الهلال الذي يحل ضيفا على مازمبي الكونغولي الذي غادر المنافسة بصفة رسمية.

تحضيرات شباب بلوزداد لمواجهة صان داونز جرت في ظروف جيدة، رغم أن الفريق يفتقد لحدّ الآن إلى مدرب رئيسي يقود التشكيلة بعد إقالة الفرنسي دوما ينتظر أن يكون المدرب المقبل للفريق حاضرا بعد مباراة صان داونز وهو ما يجعل اللاعبين أمام محكّ حقيقي لإظهار معدنهم الخاص.

غياب مدرب رئيسي

غياب مدرب رئيسي قد يكون له أثر سلبي، ولكن قد يؤثر أيضا من الناحية الإيجابية من خلال تحرير اللاعبين من الناحية النفسية ويزيل الضغوطات المتواجدة على كاهلهم ويرفع من درجة المسؤولية لديهم خلال المباراة، مما يجعلهم يظهرون بشكل أفضل ويحقّقون الهدف المرجو من المباراة.

من العوامل الإيجابية التي وجب التذكير بها هو عودة صانع الألعاب أمير سعيود الذي غاب لفترة عن الملاعب بسبب الإصابة التي تعرض لها، مما أثر سلبا على مستوى الفريق من الناحية الفنية، خاصة أن التعداد الحالي للشباب يفتقد إلى لاعب من مستوى سعيود، لكن الأمور تغيّرت نحو الأحسن بعد أن شفي من الإصابة وعاد إلى الملاعب.

عودة سعيود

عودة سعيود كانت فأل خير على الفريق الذي حقّق الإنتصار خلال مواجهة الجولة الماضية أمام مازمبي وهو الإنتصار الذي سمح للفريق بالعودة من جديد إلى واجهة المنافسة وتعزيز حظوظه في التأهل إلى ربع النهائي، حيث لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي يقوم به سعيود مع الفريق.

تحسن أداء لاعبين آخرين مع الفريق خلال المباريات الماضية كان له أثر إيجابي على النتائج ونخص بالذكر هنا الحارس موساوي الذي كان مؤثرا بنسبة كبيرة، خاصة خلال مواجهة مازمبي الكونغولي في الجولة الماضية أين تصدى لبعض الفرص الخطيرة التي لو تمّ تسجيلها لكان لها أثر سلبي على الفريق.

البحث عن نقطة

من جهة أخرى، يحل مولودية الجزائر ضيفا على الترجي التونسي في مباراة يسعى من خلالها الفريق إلى البحث عن نقطة التعادل التي تكفيه من أجل التأهل إلى ربع النهائي ومواصلة المغامرة القارية، إلا أن المأمورية لن تكون سهلة بحكم أن المنافس هو الآخر يريد إختتام المشوار في دور المجموعات بأفضل طريقة ممكنة.

عرفت نتائج مولودية الجزائر تذبذبا كبيرا خلال الفترة الماضية وبدأ هذا الأمر خصوصا بعد إقالة المدرب نغيز حيث لم ينجح بديله عمراني في تحقيق الوثبة البيسكولوجية اللازمة وهو الأمر الذي دفعه إلى المغادرة بعد هزيمة الفريق أمام الزمالك المصري في الجولة الماضية، حيث ستكون مواجهة بعد غد السبت أمام الترجي هي الأخيرة له على رأس العارضة الفنية.

الترجي ضمن التأهل

رغم أن مولودية الجزائر عاد إلى الواجهة في المنافسة القارية بعد الفوز المحقق ذهابا وإيابا على حساب تونغيث السنغالي، لكن الفريق لم يستثمر فرصة إستقباله للزمالك المصري من أجل تحقيق الفوز أو التعادل على الأقل الذي كان سيمنحه التأشيرة الثانية لبلوغ ربع النهائي.

الترجي التونسي ضمن تأهله رسميا إلى ربع النهائي ونتيجة مواجهة المولودية لن تؤثر على مشواره في المنافسة القارية، وهو الأمر الذي قد يدفع المدرب إلى تغيير بعض اللاعبين ومنح الفرصة لعناصر جديدة من أجل الحفاظ على ركائز الفريق ليكونوا جاهزين تحسبا لدور ربع النهائي.

إعفاء العديد من نجوم الترجي من مواجهة المولودية قد يخدم الفريق بحكم أن قوة المنافس ستتراجع كثيرا، مما يجعل الفريق قادرا على تحقيق الغاية المبتغاة من المباراة وهي الحصول على نقطة تضمن التأهل إلى الدور المقبل، حيث يتوجّب على الفريق الظهور بشكل أفضل مما ظهر عليه خلال مواجهة الزمالك.

المدرب عمراني أمام حتمية مواصلة المشوار مع الفريق إلى غاية مواجهة الترجي التي ستكون الأخيرة له وهو ما يجعله مطالبا بتصحيح الأخطاء التي وقع فيها الفريق خلال مواجهة الزمالك وضيعت عليه فرصة تحقيق الغاية من المباراة مما يجعل الضغط عليه كبيرا خلال مواجهة الجولة الأخيرة.

من الناحية الهجومية مولودية الجزائر مطالب بالإنتفاضة أمام الترجي، خاصة أن الإنتظار في الخلف والركون إلى الدفاع قد يكون له أثر عكسي على الفريق و هو ما قد ينجر عنه حدوث ما لا يحمد عقباه، مما يجعل هجوم الفريق أمام حتمية الظهور بشكل جيد أمام الترجي وإستغلال الغيابات التي ستعرفها تشكيلة المنافس خاصة في الجانب الدفاعي.

إجراء المباراة بدون حضور الجمهور عامل آخر في صالح مولودية الجزائر، خاصة أن تواجد الجماهير قد يكون له أثر سلبي على الفريق ويزيد الضغط على اللاعبين.

حسين ياحي - المدير الرياضي لشباب بلوزداد:

مواجهة صان داونز صعبة بسبب الظروف الإستثنائية

■ نطمح للتأهل للدور ربع نهائي رابطة الأبطال

أكد المدير الرياضي لشباب بلوزداد حسين ياحي في حوار خاص لـ«الشعب ويكاند» أنه تولى المهمة في ظرف خلال العمل الجماعي مع كل الشاطين في البيت البلوزداوي لتسيير المرحلة القادمة، التي ستكون صعبة واستثنائية نظرا للظروف الصحية التي يعيشها العالم بسبب فيروس كورونا والتي كان إنعكاسا مباشرا على كرة القدم، كما طالب الجماهير بمرافقتهم في هذا الموسم الإستثنائي، ومن جهتهم لن يبخلوا بأي جهد لتحقيق الأفضل بما يليق بحجم النادي العريق.

حوار: نبيلة بوقرين

«الشعب ويكاند»: ما هي تطلعاتكم بعد تولي منصب المدير الرياضي لنادي شباب بلوزداد؟

«حسين ياحي»: توليت المهمة في ظروف صعبة جدا بالنظر للواضع الذي يمر به الشباب بعد إقالة المدرب والنتائج السلبية التي كانت في السابق لأنها السبب المباشر في فترة الفراغ، كل هذه المعطيات خلقت أزمة وجعلت الجو مُعكر داخل محيط النادي ما يعني أنّي مطالب بإعادة الإستقرار للبيت مجددا، من خلال تسيير ما تبقى من الموسم الرياضي بطريقة صحيحة تسمح بإعادة الإستقرار لتحقيق نتائج إيجابية تليق بحجم فريق شباب بلوزداد، لأن الإنتصارات تلعب دورا كبيرا في نجاح المأمورية والحمد لله تمكنّا من الفوز في لقاءين آخر ضد «تي بي مازمبي» الذي بعث حظوظ التأهل للدور ربع النهائي من منافسة رابطة أبطال أفريقيا، ورفعت من معنويات اللاعبين من أجل العمل على المواصلة في سلسلة الإنتصارات.

■ كيف تقيّم المرحلة الحالية في ظلّ النتائج القارية؟

■■ الأمور ليست سهلة بحكم الوضع الإستثنائي الذي نعيشه نظرا للجائحة الصحية التي أثّرت بشكل مباشر على جميع أندية كرة القدم، ولهذا يجب أن نتعامل مع قادم المواجهات بكل ذكاء الواحدة تلو الأخرى بداية من لقاء الجولة الأخيرة من دور المجموعات التي ستجمعنا مع نادي مامليودي صن داونز الجنوب أفريقي بميدان هذا الأخير، حيث ستكون الخرجة صعبة جدا بحكم الظروف الموجودة في أدغال أفريقيا لكننا تحدثنا مع اللاعبين وهم على دراية بالمهمة التي تنتظرهم، إضافة إلى المعنويات العالية بعد الإطاحة بعملاق كرة القدم القارية «تي بي مازمبي» بثنائية، لأننا على بعد نقطة واحدة فقط من أجل المرور للدور الموالي ولهذا سنسيّر التسعون دقيقة المتبقية لكي نعود بالتأهل لإكمال المشوار، ولما لا الذهاب بعيدا بما أن كرة القدم ليست علوم دقيقية والأمور تختلف من لقاء لآخر أي حسب الظروف والمعطيات المرافقة لها.

■ ما هي الأهداف المسطّرة الموسم الحالي قاريا ومحليا؟

■■ في السابق كانت أزمة نتائج أثرت على إستقرار الفريق، لكن حاليا الأمور عادت بشكل تدريجي إلى طبيعتها ولهذا سنعمل على المواصلة في نفس النسق، لأن الإستقرار شرط أساسي للنجاح على كل الأصعدة، وبالتالي فإننا سنعمل بأريحية لتجسيد كل الأهداف التي تمّ تسطيرها في بداية الموسم الرياضي من خلال السعي للذهاب بعيدا في المنافسة القارية والبداية من تحقيق التأهل للدور ربع النهائي، وفي نفس الوقت سنسيّر البطولة الوطنية بكل ذكاء لتفادي الإرهاق والإصابات وسط التشكيلة وهنا تظهر كفاءة وخبرة المدرب من خلال الإستغلال الأمثل للإمكانيات البشرية الموجودة في التشكيلة، وبما أن الشباب فريق الألقاب أكيد سنطمح للحفاظ على ذلك والصعود لمنصة التتويج

المخصصة لأفضل لاعب في «الليغ 1»

أوكيجة، بولحية وديلور في سباق جائزة «مارك فيفيان فوي»

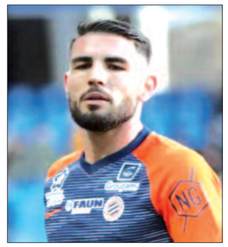

يتنافس ثلاث لاعبين دوليين جزائريين على جائزة أحسن لاعب إفريقي، في بطولة القسم الأول الفرنسي للموسم الحالي.

يتعلّق الأمر بكل من: حارس المرمى ألكسندر أوكيجة، ومتوسّط الميدان فريد بولحية، اللّذين ينشطان في فريق ماتز الفرنسي إضافة إلى المهاجم اندي ديلور لاعب مونبلييه.

ويتسابق أوكيجة وبولحية وديلور على هذه الجائزة، رفقة 9 لاعبين أفارقة.

وقدّم أوكيجة وبولحية عروضا رافية مع فريقهما ماتز، في بطولة «الليغ 1» للموسم الحالي. أثمرت بإحرز بولحية جائزة أحسن لاعب في هذه المنافسة لفترة شهر جانفي الماضي.

وتمنح الجائزة كل من: الإذاعة الدولية الفرنسية وقناة «فرانس 24»، المؤسّستين الإعلاميتين اللّتين أعلنتا عن اللاعبين الـ 11 المُتنافسين لنيل هذه المكافأة. على أن يُنظّم الحفل في الـ 29 من أفريل الحالي، وقد يكون ذلك افتراضيا بسبب استمرار مخاطر جائحة «كورونا».

وانتقى المُنظمّون كوكبة من الصحافيين للإستفتاء، من أجل تعيين اللاعب الجدير بتسلّم الجائزة وصاحبَي المركزَين الثاني والثالث.

وتحمل الجائزة تسمية «مارك فيفيان فوي»، اللاعب الكاميروني الذي فارق الحياة فوق أرضية الميدان خلال مشاركته في مباراة لِمنتخب بلاده، في كأس القارات نسخة فرنسا 2003. وقد بدأ تسليمها عام 2009.

وكانت أفضل نتيجة للاعبين الجزائريين في سباقات هذه الجائزة، المركز الثاني لِصانع الألعاب رياض بودبوز (مونبلييه) في طبعة 2017، والمهاجم إسلام سليماني (موناكو) في النسخة الماضية. فضلا عن الرتبة الثالثة للاعب الخط الأمامي رشيد غزال (ليون) في طبعة 2016.

حسب صحيفة «استاديو ديبورتيفو» الاسبانية

«ليون» ينضم لقائمة المهتمين بخدمات ماندي

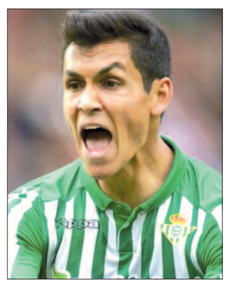

لا زال الغموض يكتنف مستقبل الدولي الجزائري، عيسى ماندي، مدافع نادي بيتيس إشبيلية الاسباني، بسبب رفض تجديده عقده مع النادي الأندلسي، وهو المتواجد حاليا في وضعية لاعب حر باقتراب انتهاء عقده شهر جوان المقبل، ما جعله محل أطماع عدة أندية أوروبية، سواء بفرنسا أو إيطاليا وحتى بإنجلترا.

حملت الساعات القليلة الماضية خبر عودة نادي أولمبيك ليون الفرنسي للاهتمام بالمدافع الدولي الجزائري من أجل تدعيم خط دفاع النادي تحسبا للموسم المقبل، رغم أن الفريق يضم حاليا أربعة لاعبين في هذا المنصب، البرازيلي مارسيلو والبلجيكي دينيار والإيفواري ديوماندي، فضلا الدولي الجزائري الآخر، جمال بن العمري، الذي بقي على الهامش ولا يدخل ضمن خيارات المدرب رودي غارسيا، ويعوّل أولمبيك ليون على خبرة ماندي تحسبا لمشاركة النادي في دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل، ما دام أن الفريق يتنافس على هذه الورقة في «الليغ 1» حاليا.

ويضم نادي ليون لاعبين جزائريين، هما المهاجم إسلام سليماني، والمدافع جمال بن العمري، ويحظى اللاعب الأول بفرص لعب متقطعة منذ التحاقه بالنادي الفرنسي خلال الميركاتو الشتوي الفارط، أما الثاني فخرج من حسابات مدربه، رودي غارسيا، وسيرحل مع انتهاء عقده هذا الصيف.

ورغم أن إدارة ليون قامت بتمديد عقد مدافعها البرازيلي مارسيلو قبل أيام، واقترابها من تمديد عقدها مدافعها البلجيكي، جاسون دينيار، الأساسين في حسابات رودي غارسيا، إلا أنها تسعى لضم صفقة جديدة، وسيكون ذلك المدافع، الجزائري عيسى ماندي، حسب ما أكدته صحيفة «إيستاديو ديبورتيفو» الإسبانية، وتابع نفس المصدر بأن المدير الرياضي لنادي ليون، البرازيلي جونينيو، معجب كثيرا بإمكانات مدافع «محاربي الصحراء»، الذي يعرف الدوري الفرنسي جيدا بحكم تجربته مع نادي ريمس، ولامتلاكه خبرة الدوريات الكبرى بعد أن لعب في «الليغا» لخمسة مواسم كاملة.

ولن تكون مهمة ليون سهلة في الفوز بخدمات النجم الجزائري (29 سنة) بحكم المنافسة القوية عليه من طرف عدة أندية، في صورة انتر ميلان الإيطالي وليفربول الانجليزي وفالنسيا الإسباني، خاصة أن صفقته ستكون مجانية، وهو أكبر إغراء للأندية الأوروبية التي تعاني من أزمات مالية حادة بسبب تقلص مداخيلها تبعا لمخلفات جائحة «كورونا».

يجدر الذكر، أن عيسى ماندي شارك في 23 من أصل 29 مباراة هذا الموسم في الدوري الإسباني، سجل خلالها 3 أهداف وصنع هدفا واحدا.

الاتحادية الجزائرية لرياضة المعاقين

سليمان معاشو رئيسا جديدا

انتخب رئيس رابطة ولاية بشار لرياضة المعاقين، سليمان معاشو رئيسا جديدا للاتحادية الجزائرية لرياضة المعاقين للعهدة الأولمبية (2021-2024)، خلال الجمعية العامة الانتخابية المنعقدة بالجزائر.

حصل معاشو (57 سنة) على 21 صوتا من أصل 37 مقابل 14 صوتا للمترشح الثاني نمر قريشي، وإلغاء بطاقتين اثنتين.

وعرفت الجمعية الانتخابية حضور40 عضوا، من بينهم 37 يحق لهم الانتخاب من أصل 48.

وصرّح معاشو عقب انتخابه قائلا: «إنه شرف كبير أن أنتخب رئيسا لهذه الاتحادية الكبيرة. لدينا مشروع يبدأ بتحضير رياضيينا ومنتخباتنا الوطنية للألعاب البارالمبية بطوكيو. فبعد مصادقة الوزارة على المكتب الفدرالي، سنشرع في إعادة ترتيب الاتحادية وخاصة من حيث الموارد البشرية. وسيكون للتكوين مكانة خاصة في برنامج عملنا وعلى كل المستويات».

وأضاف الرئيس الجديد (متقاعد بعد 31 سنة قضاها كأستاذ التربية البدنية في سلك التعليم المتوسط) قائلا: ستكون أبواب الاتحادية مفتوحة لكل الاقتراحات البناءة. ويبقى تجميع عائلة رياضة المعاقين من أولوياتي والتي سنتكفل بها رفقة أعضاء المكتب، وتبقى رياضة المعاقين بالجزائر بحاجة إلى كل القوى، وهي مسؤولية كبري في انتظارنا».

من جهته أوضح نمر قريشي المترشح الثاني والذي سبق له ترأس الاتحادية (2005-2008) ورئيس «الديركتوار» الأخير لاتحادية المعاقين، بأن هناك «خروقات» حدثت خلال هذه الجمعية مؤكدا بأنه قدم طعنا لدى لجنة الطعون والتي سلمت نسخة منها للجنة المكلفة بمتابعة وتجديد الهيئات الرياضية: «عدة خروقات وقعت خلال أشغال الجمعية الانتخابية والتي تم تبليغها لمن يهمه الأمر، وتتمثل إحداها في قائمة المرشّح معاشو التي تضم رياضيين اثنين من الفريق الوطني، أحدهما في طريق التأهل للألعاب البارالمبية، وهو أمر مختلف للقانون الأساسي للاتحادية».

وتجدر الإشارة، بأن كل قائمة للمترشحين الاثنين تضم 14 عضوا من بينهم الرئيس على رأس القائمة وعضو مستخلف، فيما يتشكل المكتب الفيدرالي من رئيس و12 عضوا.

تركيبة المكتب الفيديرالي الجديد:

■ **سليمان معاشو (رئيسا)**
■ نور الدين جدار
■ فريد بوعونية
■ نوي قحيوش
■ محمد رحوي
■ عبد الوحيد غرس
■ باديس سوكي
■ حسان ميسوم
■ علي الفكيري
■ حاج العربي
■ شمس الدين بارود
■ لخميسي سكروف
■ لحلو أوقاسي (أعضاء)
■ بختة بن علو (عضوة مستخلفة)

آجال إيداع الملفات تختتم منتصف ليلة الغد

بن عومر برحال وبهلول يترشحان لرئاسة «الفاف»

أعلن الرئيس السابق لغالي معسكر في الثمانينات، بن عومر برحال ترشحه لرئاسة الهيئة الفدرالية للعهدة الأولمبية (2021-2024)، التي ستعقد جمعيتها العامة الانتخابية يوم 15 افريل الجاري بالجزائر.

في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية، أوضح برحال الذي تولى مدة شهر واحد (من جويلية إلى أوت 1999) رئاسة الفاف، بأن برنامجه سيرتكز على «تدعيم مكاسب الفريق الوطني تحت إشراف المدرب الوطني. جمال بلماضي وتطوير كرة القدم المحلية».

وأوضح برحال الذي يشغل حاليا منصب سيناتور بمجلس الأمة، «أنه إذا كان القانون لا يخوّل له الجمع بين الوظيفتين، فإنه مستعد للتنازل عن منصب النائب لتحقيق مشروعه مع الفاف».

وتأسّف الرئيس السابق لغالي معسكر المتوج بلقب البطولة الوطنية عام 1984 بأن مرحلة إيداع ملفات الترشح قد قلصت إلى ثلاثة أيام، مؤكدا بأنه سيودع ملفه قبل اليوم الخميس».

وسبق لبرحال الذي ترأس نادي غالي معسكر لعهدتين (1982–1987 و1992–1996) أن ترشح لانتخابات 2017، كما انتخب نائبا في البرلمان من 1997 إلى 1992 ورئيسا للمجلس الولائي لمعسكر (2012 – 2015).

أعلن عضو المكتب الفدرالي السابق للاتحادية الجزائرية لكرة القدم، عمار بهلول، رسميا، ترشحه لرئاسة الهيئة الفدرالية، التي تعقد جمعيتها العامة الانتخابية يوم 15 افريل الجاري، حسب ما علمته «واج» لدى المعني بالأمر.

و صرّح عمار بهلول لـ«واج»: بعد تفكير عميق، قررت الترشّح لرئاسة الهيئة الفدرالية (...) المصادقة بالأغلبية على الحصيلتين المالية والأدبية حفزني أكثر للقيام بهذه الخطوة ».

و حددت لجنة الترشيحات–ـ المنصبة مباشرة بعد أشغال الجمعية العامة العادية، برئاسة رئيس اتحاد الشاوية عبد المجيد ياحي–، الفترة الممتدة من 6 الى 9 افريل على الساعة منتصف الليل، كآخر أجل لإيداع ملفات الترشح .

ومعلوم، انّ أعضاء الجمعية العامة، كانوا قد صادقوا بالأغلبية على الحصيلتين المالية والأدبية لسنة 2020 بالإضافة الى الميزانية المتوقعة لسنة 2021 .

و عن هذه الخطوة، قال عمار بهلول الذي أكد انه يعتزم تقديم ملف ترشحه لرئاسة الهيئة الفدرالية اليوم الخميس، أنّ «مشروعي يهدف الى توحيد شمل عائلة كرة القدم الجزائرية، أنا مستعد لمناقشة جميع المقترحات (...) سوف لن أقصي أحدا» مضيفا

«مشروعي يعتمد على ثلاثة مبادئ هي لم الشمل والاستمرارية والطموح لتحقيق الأحسن للكرة الجزائرية».

وأوضح بهلول، المنتخب مؤخرا على رأس رابطة عنابة، أنه شرع منذ أيام في إجراء المشاورات من اجل إعداد مكتبه الفدرالي المرتقب الذي سيكون قويا وشاملا، على حدّ قوله.

والتزم بهلول في سياق حديثه بتصحيح بعض النقائص المسجلة على الصعيد التنظيمي للاتحادية في العهدة السابقة، مبديا بالمناسبة ثقته الكبيرة في قدرته على خلافة الرئيس السابق خير الدين زطشي على رأس الاتحادية، قائلا: «أنا واثق وأعتقد أنني أملك المؤهلات لشغل هذا المنصب (...) خبرتي وخرجاتي الإعلامية من شأنها أن تساعدني على إثبات أحقيتي بشرف تسيير كرة القدم الوطنية».

ومعلوم، أن الرئيس السابق للاتحادية الجزائرية خير الدين زطشي كان قد أعلن عن عدم ترشحه لعهدة ثانية، بعد انقضاء عهدته التي بدأت يوم 20 مارس من سنة 2017، خلفا للرئيس السابق محمد راوراوة.

وبالإضافة الى عمار بهلول، أعلنت أسماء اخرى عن نيتها في الترشح لرئاسة الاتحادية، من بينها وليد صادي ومحمد المورو فيما لم يستبعد اللاعب الدولي السابق عنتر يحي إمكانية الترشّح.

باستعادة ثلاث نقاط محسومة من رصيدها

شبيبة الساورة تعود إلى ريادة الترتيب مجددا

أعلنت شبيبة الساورة بأنها استرجعت النقاط الثلاثة المخصومة من رصيدها في قضية لقائها الذي خسرته على البساط خارج ميدانها أمام نادي بارادو (فوز في الميدان 2-1) لحساب الجولة 18 لبطولة الرابطة الأولى لكرة القدم.

حسب قرار اللجنة الفيدرالية للطعون، نشرت شبيبة الساورة نسخة منه على موقعها الرسمي على شبكة التواصل الاجتماعي، فإن «نادي الجنوب الجزائري، خسر مباراته امام بارادو دون منح النقاط الثلاثة لبارادو.

وكانت لجنة الانضباط للرابطة المحترفة لكرة القدم، المجتمعة يوم 18 مارس الماضي قد أعطت نقاط المباراة على البساط (3–0) لنادي بارادو مع خصم ثلاث نقاط من رصيد الساورة بسبب إشراك اللاعب أسامة مداحي الذي كان تحت طائل العقوبة.

وأكدت لجنة الطعون عقوبة مداحي بأربع مباريات نافذة، بالإضافة إلى عقوبة سابقة بمباراة واحدة، كما عوقب الكاتب العام لشبيبة الساورة زين حمادي بشهرين نافذين بعد أن كان معاقبا بشهر واحد، وتسليط غرامة مالية على النادي قدرها 100.000 دينار..

بعد هذه القرارات، ترتقي شبيبة الساورة للمركز الأول رفقة وفاق سطيف بمجموع 36 نقطة، بينما يتراجع نادي بارادو للمركز التاسع برصيد 27 نقطة.

تشمل عناصر صحية

الوجبة المدرسية حافز إضافي للتلميذ

تعتبر الوجبة المدرسية من بين الخدمات الأساسية والصحية التي يستفيد منها التلميذ في مختلف الأطوار الدراسية، وتعتبر في نفس الوقت من أهم إنشغالات الدولة التي تسهر على ضمانها طيلة الموسم الدراسي من كل عام، وما المرسوم التنفيذي الذي أصدر في الجريدة الرسمية عام 2018 المتعلق بالأكل الصحي في المدارس والذي حدّد كيفية تسيير المطاعم المدرسية، لاسيما التوصيات الحثيثة التي نادى بها الرئيس تبون، حول الوقوف على تقديم الوجبات الساخنة للتلاميذ، خاصة في فصل الشتاء، والتزام كل السلطات المعنية على تطبيقها وفقا لمعايير النظافة إلى جانب القيمة الغذائية، وحرصا على السلامة الصحية والجسمانية لدى المتمدرسين ناهيك المقيمين في مناطق الظل.

جابالله أمينة

تبرز «الشعب ويكاند» من خلال أسئلة طرحتها على كل من بلهوان سميحة أخصائية في التغذية المدرسية، وريمة شاوي، أخصائية نفسية حول الوجبة المدرسية، أهمية وقيمة المعلومات التي قد لا يعرفها البعض عن دور الأكل المدرسي الصحي في سلامة جسم وعقل التلميذ.

عن أفضل طريقة لإقناع التلميذ بأهمية الغذاء الصحي، تقول الاخصائية في التغذية المدرسية بلهوان سميحة، «أرى أن الطريقة المثالية تبدأ من الأسرة، والمدرسة أو أي مؤسسة تعليمية تلعب الدور الثانوي في نجاحها، فمن المعروف عن الأطفال أنهم يأكلون كل ما هو متاح أمامهم من مواد استهلاكية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى الاستهلاك السيئ لأطعمة غير صحية تحتوي على قدر هائل من الاغراءات المتجسدة في الوجبات السريعة، والمشروبات الغازية ذات السعرات الحرارية العالية، مع ذلك نجد للأسف تساهل بعض الأولياء أمام رغبات أبناءهم، متجاهلين الأضرار التي تنخر أجسادهم الصغيرة شيئا فشيئا، وعليه ولتجنب كارثة صحية غذائية لابد من نشر ثقافة التغذية السليمة وتأثيرها على التحصيل الدراسي للتلاميذ.

■ قليل نافع خير من كثير مضرّ

وعما إذا كانت المدارس تعتبر اطار لتحسين التغذية، تشير من جانبها الأخصائية النفسية في الارشاد المدرسي ريمة شاوي: ال ى ان «المدرسة تسهر على ضمان السير الحسن للخدمات الصحية والوجبات المدرسية من خلال حملات تحسيسية وتوعوية سواء في المدرسة من خلال المدرسين، حيث يقضي معظم التلاميذ اوقاتهم او يومهم في المدرسة وتأثير المعلم اقوى من تأثير الأهل في النصح والإرشاد، فهناك اقتراحات للتلاميذ لتعليمهم القواعد الأساسية للتغذية السليمة بطرق بسيطة ومسلية، حملات توعوية تحسيسية وحلقة وصل بين المدرسين واخصائيين في التغذية والأهل في المنزل في طريقة توعية الابناء بالضوابط الغذائية المناسبة والاهتمام بالطعام بالكم والنوعية معا واشراف المسؤولين وكذلك الأولياء للاطلاع على قائمة وجبات الابناء اليومية تحتوي على ما يحتاجونه من مجموعات غذائية صحية».

وتزامنا مع الاختبارات الفصلية ومواسم الشتاء الباردة يأتي معها موسم القلق والتعب والترقّب، مما يصاحبهما اضطرابات في النوم والتغذية والتفكير والغذاء له دور على عقل التلميذ في هذه الفترة الحرجة.

تقوم المدرسة بتصميم لوحات ارشادية وداخل الاقسام وفي ساحات اللعب توضح اهمية تناول وجبة الافطار في المنزل وذلك لإمداد الجسم باحتياجاته اثناء اليوم المدرسي وفي المساعدة على رفع مقدرة التلميذ على الاستيعاب والفهم والتحصيل الدراسي بدلا من شرائها من الخارج والحفاظ على النظافة الصحية، وذلك بهدف تنفيذ الاسرة للبرنامج الغذائي اليومي للأطفال، وتنويع الأطعمة المقدمة في المدرسة حتى لا يشعر التلاميذ بالملل من تكرار طعام واحد وبالتالي رفض الطعام وفقدان الشهية العصبي مع مراعاة الظروف المناخية.

■ شرط نظافة اليدين

ويُعد ادخال محتوى التثقيف الغذائي والصحي في المناهج الدراسية كموضوع للنقاش في حصص الفراغ او الحوار الحر مع التركيز على الارتقاء بالعادات الصحية المرتبطة بالاغذية والصحة الشخصية وعلى اهمية غسل اليدين قبل الاكل وبعده وبعد الخروج من دورة المياه وعدم شراء اطعمة من باعة متجولين وتصحيح

بعض العادات الغذائية الخاطئة، مثل عدم تناول الخضروات او كميات كبيرة من الحلويات والدهون لتجنب زيادة الوزن والسكري وامراض القلب والشرايين وغيرها هذا من جهة. ومن جهة أخرى التأكيد على دور الأسرة في تحلي ابنائهم بالعادات الصحية السليمة في تناول الوجبات الغذائية ويجب احترام شهيتهم، حيث يميلون الى تناول الطعام عندما يشعرون بالجوع فقط، كما في المدرسة برغبة دون قيود.

ان التكفل الأمثل بالمطاعم المدرسية ومدى جاهزيتها بشتى الوسائل والبروتوكولات الصحية من عمال واجهزة لتقديم وجبات صحية ساخنة وتكاثف الجهود لنوعية وجودة الوجبات المقدمة، حيث تعتبر المدارس الحيز الثاني بعد المنزل من حيث نوعها لدعم تغذية الاطفال ونموّهم على نحو جيد وتشكل البيئة المدرسية احدى بيئات التعليم المنظم والتغذية الصحية التي تسهر على جودة ونوعية الاغذية، حسب الوزن والعمر ومراحل نمو التلاميذ بأغذية متوازنة وصحية من حيث الكم والنوعية.

التغذية الصحية المتوازنة من حيث الكم والكيف تشمل على مزيج من مختلف انواع الاغذية التي انعم الله بها على عباده لسدّ حاجيات الجسم من بروتينات ودهنيات ونشويات واملاح وفيتامينات، لما لها من فوائد جمة في تطوير قدرات التلميذ على التحليل والاستنتاج وتنمية مهارات التفكير والتخطيط والاستيعاب والتخفيف من الشعور بالاجهاد والحيوية والطاقة وفرط النشاط لأداء كل الواجبات المدرسية والتركيز أثناء الدروس.

■ الطعام الساخن أفضل

فالأطعمة يجب ان تكون مناسبة حسب كل فصل، فالوجبات الباردة تكون في فصل الصيف والوجبات الساخنة في فصل الشتاء،وخاصة أن جسم اطفالنا هش وفي مراحل نمو وتشكل الانسجة والخلايا لابد من اطعمة ساخنة تدفىء الجسم وتمنحه طاقة وحيوية طوال ساعات الدراسة على عكس الوجبات

الباردة ستصيب الجسم بالتعب والخمول وخاصة ومعظم الاطفال في المدارس يعانون من فقر الدم وتاثيره السلبي على التحصيل الدراسي الناتج عن نقص الحديد وينتج عنه قصور في النمو الحركي والعقلي واسبابه لعدم تناول اغذية صحية متوازنة وتحتوي على اللحوم والسمك والدجاج والخضروات وايضا الغلوكوز يعتبر الوقود الرئيسي لخلايا المخ، فإن التلميذ ان لم يأخذ كفايته، فإن عمل المخ يتأثر بذلك ويؤدي الى توقف التلميذ عن المذاكرة ويحس بخمول وتعب. والوجبات الباردة تزيد من التوتر والقلق وتؤثر على المزاج بالاكتئاب وتؤثر على حيويتهم ونشاطهم لذلك لابد من تكاثف الجهود لاجل الضمان والسير الحسن لتلبية احتياجات ابنائنا وتلاميذنا بمحيط مدرسي صحي وآمن.

■ ما يجب أن تكون عليه الوجبة

مما لا شكّ فيه، أن التلاميذ في المرحلة الدراسية وما يحتاجونه من عناية صحية ونفسية مكثفة وهي مرحلة حسّاسة، حيث يحتار الاولياء في فترة الدراسة في كيفية تعوّد ابنائهم على النمط الجديد في التغذية وما يصاحب الأمر من تغيير في نمط الحياة التي اعتاد عليها الابناء في البيت.

والتغذية هي مرحلة مهمة جدا بمقولة: العقل السليم في الجسم السليم، مفيدة للنمو الجسماني وكذلك العقلي، لانهم في مرحلة بناء وبحاجة الى غذاء صحي ومتوازن يزودهم بالطاقة اللازمة والحيوية والنشاط.

■ فوائد متعدّدة

الغذاء له دور مهم في توازن الصحة النفسية للاطفال واللياقة البدنية ورفع المناعة ومكافحة العدوى والسيطرة على الأمراض، خصوصا هذه الأيام ويشهد العالم ونحن جائحة فيروس كورونا

حيث يجب أن يحتوي الطعام على جميع العناصر الغذائية من كربوهيدرات وبروتينات وأملاح معدنية وألياف والماء بنسب محددة حسب الهرم الغذائي للاطفال، فتعطى الوجبات الغذائية للتلاميذ في المدارس بكميات تناسب الاحتياج والشهية والوزن للحصول على المغذيات من لحوم وبقوليات وحليب ومشتقاته وفاكهة وخضروات وحبوب.

فالوجبات الغذائية الصحية في المحيط المدرسي لها فوائد عدة منها:

- تزود الجسم بالطاقة اللازمة
- توفر العناصر الغذائية الضرورية
- تجنب الشعور بالارهاق والتعب والجوع
- تزيد من القدرة على التركيز
- تحسن من الاداء والتحصيل الدراسي
- تزيد من كفاءة التعلّم
- تنمية المهارات الذهنية والقدرة على تذكر المعلومات والدروس والتحصيل العلمي
- يختلف طعام المدرسة حسب سن الطفل وميوله ايضا لا مانع ان يتناول التلميذ بعض الحلويات اسبوعيا، لكن يجب الابتعاد عن المشروبات الغازية.

■ الغذاء المتوزان يساعد على التركيز

التغذية مهمة جدا تساعد على التركيز والنجاح والتفوّق الدراسي وتنير العقل وتؤثر إيجابيا على المهارات الذهنية كالقدرة على تذكر المعلومات والدروس، لذلك يجب أن تكون الوجبات المقدّمة في المحيط المدرسي محدّدة ومتوازنة من حيث الفيتامينات والأملاح وحسب مراحل نمو التلاميذ والأطفال وحسب أعمارهم، فالجهاز الهضمي عند الطفل في هذه المرحلة ذو حجم محدّد وبالتالي لا يستطيع ان يتناول كميات كبيرة من الطعام في الوجبات الأساسية قد تسبب له أمراض كالسمنة او السكري وغيرها، وعليه تعتبر المدارس كنظام مبني على اسس ومقاييس صحية من حيث تجهيز المطاعم المدرسية بعمال وموظفين مؤهلين وأخصائيين في التغذية لتذليل الصعوبات التي تعرقل دور المطاعم المدرسية تحت اشراف مفتش التغذية المدرسية لتقديم وجبات ساخنة وصحية متوازنة.

أزمة سدّ النهضة.. أو عندما يتحوّل الأمن المائي إلى مسألة حياة أو موت

فضيلة دفوس

يبدو أن صبر مصر بدأ ينفد وهي ترى إثيوبيا ماضية في تنفيذ قرارها بالملء الثاني لسدّ النهضة الذي خلق أزمة حقيقية بين أديس أبابا من جهة والقاهرة والخرطوم من جهة ثانية.

قبل أيام، خرج الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن صمته، وبحدة «غير معهودة»، حذّر من المساس بحصة مصر من مياه النيل قائلا «نحن لا نهدّد ولكن لا يستطيع أحد أخذ قطرة مياه منا وإلا ستشهد المنطقة حالة عدم استقرار لا يتخيلها أحد»، مشدّدا على أن «ذراع مصر طويلة وقادرة على مواجهة أي تهديد»، وأن «المساس بالمياه خط أحمر».

الغضب المصري فجّره تمسّك إثيوبيا بتنفيذ المرحلة الثانية من ملء السدّ في جويلية القادم بقرار أحادي ودون المرور عبر مفاوضات تعقد مع مصر والسودان تفضي إلى اتفاق شامل يرضي الجميع، كما أثارته مخاوف القاهرة على أمنها المائي جراء ما تعتبره محاولات لتعريضها للعطش، وما يترتّب عن ذلك من تبعات سياسية وكلفة اقتصادية وربّما توترات اجتماعية، لهذا فهي تهزّ الدنيا ولا تقعدها دفاعا عن حصّتها من مياه النيل، إذ أن النقص الحاصل في المياه مستقبلا لابد وأن يعوّض بالاعتماد على ضخّ المياه الجوفية وما يتبعه من كلفة مالية وبيئية عالية، إضافة إلى التوجّه لتحلية المياه؛ ما يزيد الأعباء المالية على المواطن والمزارع المصري، وما يتبع ذلك من نقص في إمدادات الغذاء، وبالتالي ستكون السلطات المصرية أمام خيارين؛ أما رفع الأسعار أو زيادة الدعم الحكومي، وفي كلا الحالتين النتائج ستكون مؤلمة.

إثيوبيا المستفيد الأكبر

بدأت مصر والسودان وإثيوبيا مفاوضاتها للوصول إلى اتّفاق بشأن ملء سدّ النهضة سنة 2011، ورغم مرور هذه السنوات أخفقت البلدان الثلاثة في الوصول إلى تفاهم، والتزمت أديس أبابا بموقفها، حيث أعلنت في جويلية الماضي أنها أنجزت المرحلة الأولى من ملء الخزان البالغة سعته 4.9 مليارات متر مكعب، كما أكدت عزمها على تنفيذ المرحلة الثانية من ملء بحيرة السد في جويلية المقبل.

ويتجلّى واضحا أن إثيوبيا المستفيد الأكبر من بناء سدّ النهضة، إن لم تكن المستفيد الوحيد، ففوائدها منه كثيرة وعظيمة، أهمها إنتاج الطاقة بمقدار 6450 ميغاواط، إضافة إلى رفع إيراداتها عبر صادرات كهرباء السد، وتنمية الاقتصاد المحلي، حيث ينشئ المشروع شبكة تجارية جديدة بالمنطقة، وتطوير أنشطة صيد الأسماك، إذ سيوفر السد سعة تخزينية، ما يوفر فرص عمل متصلة بالصيد، وتنويع وزيادة توفير الغذاء للسكان المحليين، والحدّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عبر إنتاج طاقة نظيفة ومتجدّدة غير مضرة بالبيئة.

التقارير تؤكّد أن أهميّة السدّ بالنسبة للمواطن الإثيوبي كبيرة خاصة في مجال التزوّد بالكهرباء، فحاليا 68 مليون إثيوبي من مجموع 110 مليون نسمة يعيشون في ظلام دامس، ومن منطلق هذا الواقع تتمسّك أديس أبابا بتنفيذ مشروعها إلى النهاية، خاصة وهي مقبلة على مشاريع تنموية كبيرة في القطاعات الصناعية والزراعية والتعليمية وغيرها، مما يعني أن بناء سد النهضة سيحدث وتبة اقتصادية تنعكس إيجابا على المستوى المعيشي للإثيوبيين.

السودان.. أضرار غير مرئية

بدأ السودان بعد قرار إثيوبيا بناء سدّ النهضة في 2011 متفائلا بما يمكن أن يجنيه من فوائد، خاصة بعد أن أصدر خبراء دراسات تشير إلى أن الخرطوم ستكون هي الأخرى من الرابحين وليس من الخاسرين، لكن مع مرور الوقت أخذت الخرطوم تتحسّس المخاطر وترفع صوتها إلى جانب مصر للمطالبة بمفاوضات تتوّج باتفاق يحمي أمنها المائي.

أوردت دراسة لمعهد ماساشتوستس للتكنولوجيا أعدّها 17 خبيرا دوليا في تخصّصات الموارد المائية من عدة دول عام 2014، أن السودان سيقطف ثمارا كثيرة من بناء إثيوبيا لسدّها المثير للجدل، منها وقف الفيضانات المدمّرة على ضفتي النيل الأزرق والنيل الرئيسي، تعدّد الدورات الزراعية بأن يصبح لدى السودان بعد اكتمال السد 3 دورات زراعية خلال العام بدلا من واحدة حاليا، زيادة توليد الكهرباء من السدود الحالية، الحصول على المزيد من الكهرباء الإثيوبية قليلة التكلفة، حيث يحصل السودان حاليا على 300 ميغاواط من إثيوبيا.

لكن بين الواقع والدراسات النظرية بون شاسع، فالسودان أصبح مدركا للخطر الذي يتربّص به إذا مضت إثيوبيا في ملء سد النهضة قبل التوصل إلى اتفاق، حيث إن احتمال انهيار السدّ وارد وخطر الفيضانات والغرق قائم.

كما أن عدم تنسيق إثيوبيا مع السودان خلال الملء الثاني، سيجعل السدود السودانية فارغة، وسينخفض معها مستوى نهر النيل، ولن تكون هناك مياه في محطات الشرب السودانية، ما يعرض البلاد لخطر داهم ونقص كبير في مياه الشرب والكهرباء، لهذا يجب التنسيق والتوصل لاتفاق حول الملء والتشغيل حتى تستطيع دولة السودان اتخاذ احتياطاتها.

مصر.. الأمن المائي خطّ أحمر

ترى دولة المصب مصر، التي تعتمد على النيل لتوفير نحو 97 بالمائة من مياه الري والشرب، في السدّ الإثيوبي تهديدا لأمنها المائي، وتخشى من تأثيره على إمداداتها من المياه، الأمر الذي قد يؤدي لموت جزء من أراضيها الزراعية الخصبة.

مخاوف مصر يؤيّدها الكثير من الخبراء الذين يعتقدون بأن السد وإن كانت مخاطره حاليا على مصر محدودة فتأثيره السلبي سيظهر على المدى البعيد، خاصة في سنوات الجفاف، لذلك تسعى القاهرة لاتفاق قانوني ملزم للملء والتشغيل يحقق لإثيوبيا هدفها من التنمية وتوليد الطاقة ويجنب مصر والسودان المخاطر السلبية الحالية والمستقبلية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الموقف المصري يتفهم الرغبة الإثيوبية في حماية أراضيها من الفيضان، وتوليد طاقة كهربائية نظيفة تقوم عليها بعض الصناعات وتخزين كميات كبيرة من مياه النيل، نظرا لموجات الجفاف التي تجتاح وسط القارة الأفريقية شبه سنوياً، إلى جانب استخدامها للنهوض بالاقتصاد الوطني لأثيوبيا، لكن دون أن يكون هنالك تأثير كبير على الوضع المائي المصري، ما يفسّر تمسّك القاهرة بالتشاور والتعاون مع أديس أبابا من خلال الحوار للوصول إلى إتفاق.

وتستند مصر في الدفاع عنّ موقفها، إلى ما تملكه من حقوق تاريخية في النهر بموجب اتفاقيتي 1929 و1959 اللتين لا تمنحانها حق الموافقة على مشاريع الري في دول المنبع فقط، بل وتضع في يدها حقّ استخدام الفيتو على أي مشاريع من شأنها التأثير على كمية المياه المتدفقة باتجاهها.

يبقى أن نشير، إلى أنه بين تباين المواقف وتضاربها تزداد أزمة سدّ النهضة تعقيدا، فاتحة «أبواب جهنّم» على المنطقة خاصّة مع ارتفاع بعض الأصوات من هنا وهناك تدعو للمواجهة العسكرية، لهذا وتفاديا لأي تصعيد قد يلهب المنطقة ويحرق أهلها، لا بدّ من وضع آليات جديدة لتفعيل التعاون بين الدول النيلية في إطار «مبدأ رابح - رابح»، ووضع أطر الحوار الثنائي والجماعي، قَصد التوصل لحل توافقي يُحقق الانتفاع العام والمنصف والعادل للموارد المائية المشتركة.

من يموّل سد النهضة؟

مصادر التمويل الداخلية

في خطوة غير عادية، اتخذتها إثيوبيا رغبة منها في إضفاء صفة القومية على المشروع وإثبات قدرتها على الوقوف في وجه التحديات المالية، اتجهت إثيوبيا إلى التمويل الذاتي للسد عبر حشد مجموعة من المصادر الداخلية، والتي تمثلت في:

البنك الإثيوبي بفوائد منخفضة، السندات، حيث يعد السند طريقة لزيادة رأس المال قروض من خلال الوعد بعائد، جمع اليناصيب القائم على الرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة والمتربط بمكافآت كمنازل أو سيارات أو مبالغ كبيرة من المال، كمصدر تمويل مهم في رأس المال المطلوب لبناء السد.

علاوة على استغلالها الأحداث الرياضية لجمع الأموال من عامة الناس، ودفع موظفي الخدمة المدنية للمساهمة بجزء من رواتبهم في بناء السد.

المصادر الخارجية للتمويل

لم تكتفِ إثيوبيا بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلية، بل دعمها في تمويل وبناء وإدارة المشروع عدة مصادر خارجية أخرى، أهمها:

الصندوق الصيني والشركات الصينية، بينما لا تموّل الصين تكاليف بناء السد على نحو مباشر، إلا أنها قامت بجلب الشركات الصينية إلى إثيوبيا وإشراكها في معظم أعمال البناء، معتمدةً على الخبرة الصينية في قطاع الطاقة الكهرومائية، الرعايا الإثيوبيين في الخارج من خلال بيع سندات للمغتربين، البنك الدولي رغم نفيه أيّ صلة بتمويل السد، شركات أجنبية كبيرة، إيطالية، فرنسية، ألمانية وغيرها.

في سطور

حقائق عن سدّ النهضة

يمثل نهر النيل وهو أطول أنهار العالم، شريان حياة يوفر الماء والكهرباء للدول العشر التي يعبرها، لكن النزاع حول مياهه تحوّل إلى أزمة خانقة بين كلّ من إثيوبيا ومصر والسودان بعد أن قرّرت أديس أبابا بناء سدّ النهضة، فما حقيقية هذا السد؟

1 – منذ فترة طويلة وأثيوبيا تسعى لبناء سدّ يوفر لشعبها الاحتياجات المائية ولكنها لم تقدم فعليا على هذه الخطوة إلا سنة 2011، حيث بدأت في بناء السد في نهر النيل الأزرق قرب الحدود مع السودان.

2 – يقع السد وهو سابع أكبر سد في العالم، في منطقة بينيشانغول، وهي أرض شاسعة جافة على الحدود السودانية تبعد 900 كيلو متر شمال غربي العاصمة أديس أبابا.

3 – رصدت الحكومة الأثيوبية مساحة واسعة من الأراضي لبناء هذا السد، حيث يمتد المشروع على مساحة تبلغ 1800 كيلو متر مربع.

4 – يبلغ ارتفاع سد النهضة 170 مترًا ليصبح بذلك أكبر سد للطاقة الكهرومائية في أفريقيا.

5 – تكلف المشروع نحو 4.8 مليار دولار موّلت أغلبه الحكومة الإثيوبية، فضلا عن بعض الجهات الإقليمية والدولية.

6 – تصل السعة التخزينية للسد لـ 74 مليار متر مكعب، وهي مساوية تقريبا لحصتي مصر والسودان السنوية من مياه النيل.

7 – لهذا السد القدرة على توليد نحو ستة آلاف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة الكهرومائية لسدّ أسوان المصري.

اتفاقيات حوض النيل بين دول المنبع والمصب

وقّعت مصر عددًا من الاتفاقيات حول حوض النيل، ربما يكون المشترك فيما بينها عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعه تقلّل من نسبة تدفّق المياه إلى مصر.

في العام 1929، تم توقيع اتفاقية لتقاسم المياه بين دول حوض النيل وبريطانيا بصفتها الاستعمارية، وأعطت لمصر حق النقض «الفيتو» لمنع إقامة أي مشروعات على نهر النيل يهدّد حصة مصر المائية، وقد حدّدت حصة مصر المائية طبقا لاتفاقية 1929 بحوالي 48 مليار متر مكعب وحصة السودان بحوالي 4 مليار متر مكعب، الا انه وفي العام 1959 وقع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في القاهرة اتفاقية مكملة تمّ إيداعها في الأمم المتحدة مع السودان لزيادة حصة مصر والسودان لتصبح حصة مصر 55.5 مليار متر مكعب، مقابل 18.5 مليار متر مكعب، حصة السودان، وكذلك حقّ مصر في إنشاء السد العالي، وإنشاء السودان خزان الروصيرص واحتفاظ كل من القاهرة والخرطوم بحقهما المكتسب في مياه النيل.

ويمكننا أن نعتبر ماي 2010، هو نقطة البداية الملموسة لتفاقم أزمة دول حوض النيل، حيث قرّرت ست من دول منابع النهر هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي التوقيع في مدينة «عنتيبي» الأوغندية على معاهدة جديدة لاقتسام موارده، تنتهي بموجبها الحصص التاريخية لمصر والسودان وفقا لاتفاقيات 1929 و1959، ومنحت القاهرة والخرطوم مهلة عام واحد للانضمام إلى المعاهدة.

وقد رفضت القاهرة والخرطوم الاتفاقية واعتبرتاها «مخالفة لكل الاتفاقيات الدولية».

التغيير المنشود... تعزيز منظومة القيم و ثقافة حقوق الانسان، لماذا وكيف؟

ليس المهم أن يكون الإنسان ساعياً نحو التغيير وحسب، وإن كان ذلك مطلباً ملحاً في حياة الانسان، لكن الأهم أن يكون هذا الإنسان واعياً و قابلا لمعنى التغيير، فالتغير سلوك وقيم قبل كل شيء.
يولد الإنسان ويتربى في بيئته الاجتماعية والطبيعية ويأخذ منها ما يأخذه من معاني العيش والحياة وكيفية التصرف والتعامل مع محيطه الخارجي، إلى أن يجيء يوم ينمو فيه فكره وتتسع فيه طموحاته وتطفو ذاته فوق كل شيء موجود عنده، فيسعى لأن يتعامل مع ذلك تعاملاً مخالفا، فيفرض عليه تغيير في السلوك وفي نمط التفكير وآخر في مظهره وتعامله وما إلى ذلك من معطياته الحياتية التي يراها مهمّة جدّا بالنسبة لشخصه ولمجتمعه، فالتغيير مسلك لا بد منه في حياة البشر نحو الأفضل.

بقلم: شويدر عبد الحليم

الحديث عن التغيير اليوم،لا يمكن تقزيم الزاوية التي نرى منها حيثياته ومعانيه على اعتبار أن مفهومه يتغير ويتبدل في حدّ ذاته مع تعدد الاتجاهات والمنطلقات الفكرية، فالسياسي لا يرى التغيير إلا في السياسة، والاقتصادي إلا في الاقتصاد وهكذا..أما المتمعّن العاقل الذي يسعى إلى تغيير سياسي واقتصادي و اجتماعي شامل و سلس، لابدّ عليه أن يعي تمام الوعي ما مدى تماشي هذا التغيير الذي يسري على مستوى القمة و القاعدة.

لفهم هذه العلاقة أكثر لابد وأن نطلع على تجارب المجتمعات التي قادت تغييرات، لكنها فشلت في الوصول إلى الأهداف السامية الكبرى التي سعت إليها منذ بداية تحركاتها، لأنها غيّرت من رأس المجتمع ولم تسعى للتغيير والتبديل في قاعدته التي قد تربت وأنشئت تنشئة معيّنة لا تتماشى إلا ومع الرأس القديم. الأمر الذي يحدث اختلالات اجتماعية واضطرابات سياسية، والمهتم بهذا الموضوع له أن يعرّج على بعض البلدان التي عرفت ما يسمى الربيع العربي وهى التي قادت حركة التغيير في أنظمتها السياسية (الممثلة للرأس) دونما إحداث تغيير يذكرعلى المستوى القاعدي (ذهنيات الأفراد والجماعات). والمعنى الصحيح للتغيير القاعدي لا يتمثل في الجانب السياسي، الاقتصادي أو القدرة المعيشية فقط، وإنما القصد هنا أن نحدث كذلك ثورة قيَمية أخلاقية مرافقة لعملية التغير الشاملة، تجسّد فيها معاني الإنسان والجماعة، وتكريس لروح الأخلاق الفاضلة والسلوكيات الحضارية.

إن عملية التغير دائمة ومستمرة شاملة لا تنحصر في تغير شخص بشخص او سياسة بأخرى اومنحصرة في مدة زمنية محددة بل هي عملية شاملة،مترابطة المجالات، متسلسلة الحلقات قائمة على تغيير على مستوى الوعي بالذات وإعادة برمجة العقل الجماعي ونشر ثقافة القيَم. ومن هنا، إذا تكرّست في المجتمع مبادئ وقيم مثلى تصبح سمة واقعه وصورته الحقيقية العملية، كان لزاماً عليه أن يقود تغيير سياسي واقتصادي من غير عنف ولا ضغينة ولا حيف ولا آثار سلبية ولا صراعات ناتجة عن مخاض متولد من التغيير، او حتى العادة المسيطرة لما يأتي دافع التغيير تبدي المقاومة حتى تبقى تلك العادة.

فالحاصل: إن أساس بقاء مشوار التغيير الإيجابي في أي مجتمع مرهون بمدى وعي أفراده وجماعاته، إنه وعي الإنسان، لا يمكن أبداً قيادة تغيير على أي صعيد كان، ما لم تهيأ له النفوس وتربى فيه القلوب وتنمى فيه العقول ويبنى له الانسان المغيّر. وبالتالي أزمتنا اليوم أزمة قيمية سلوكية أخلاقية، وجب إدراك ما قد فات وبناء ماهو جوهرى، فهذا هو التغيير المنشود، اما إذا كان التغيير، يقودنا من حالة إلى حالة مشابهة أو أسوأ، فالأحرى ألا نسعى إليه أصلًا وكل عاقل يذهب في هذا الاتجاه نفسه.

و خير ما قيل في هذا الشأن قول المفكر مالك بن نبي « إن كل مشروع ديمقراطي :قبل ان يصبح بناء المؤسسات و المنظمات السياسية ذات الطابع الديمقراطي فهو بناء الانسان بناء خاصا، حتى يكون شعوره نحو أل (انا) و نحو الاخرين، الشعور الذى تنبعث منه كل المسوغات الكفيلة بتحقيق هذه المؤسسات و المنظمات و الكفيلة بحمايتها خلال التطورات التي يأتي بها التاريخ».

لنتصور كيف يكون الوضع لو كل فرد يلتزم على مستواه مهما كان مركزه بتغير سيرته، وعادته، يطور من سلوكياته ملتزما بالقانون و يعمل على تغيره بالحوار مؤديا واجبه بكل إخلاص و تفان، ينبذ الفساد بكل اشكاله و صوره، من سرقة للمال العام و اوقات العمل، من تسيب، إهمال، غش،انانية، تهور او بالأحرى كل واحد يحاسب نفسه حينها بالتأكيد سوف نستشعر معنى التغير.

نعم بلدنا اليوم يحتاج إلى كل ابنائه إلى كل مواطن صادق في كل المستويات، يحتاج إلى وقفة صدق وعمل صادق في بناء المستقبل بما يحمله من مكاسب و حياة افضل لنا و للأجيال الصاعدة.

إن مسار التغيّر يحتاج إلى التغيير الواعي في مناهجنا، في تفكيرنا، في طريقة تسيير مؤسساتنا، في كيفية استغلال طاقاتنا، في كل ما يحتاج تغييراً فعلاً لصالح مجتمعنا، الذى يتطلع إلى إحداث فرق حقيقي يعود بالنفع على الجميع، ولا نغفل أن التغيير هو انتقال من حال إلى حال فهو يحتاج إلى العزم والصبر والتنظيم بمختلف الاليات والادوات و الوسائل لإحداث قوة واعية لتغيير القناعات والأفكار القديمة بكل توجهاتها، ثم بناء سلوك واع يساهم في نقلنا خطوة للأمام، نحو الدولة الجديدةً القائمة على تكريس الديمقراطية و توطيد سيادة القانون والحكامة الرشيدة، كما لا يمكن بناء دولة عصرية ضمن هذه المبادئ العالمية دون أن تستمد أسسها من قيم المجتمع الذي تمثله، كما يقتضى ذلك كذلك صون وتعزيز إحدى العناصر الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية في ترسانتها القانونية نصا وممارسة كتعزيز ثقافة حقوق الانسان و التربية عليها.

هذه التربية، ولأنها تقصد خدمة الكائن البشري و تساهم في تطوير المهارات و المواقف و تعزز الاحترام في المجتمع ، فهي المقدمة المنطقية والواقعية لكل عمل هادف إلى تنمية العنصر الإنساني من خلال غرس وتثقيف قيمه السامية ومثله العليا، كمدخل ضروري لاقامة الظروف الملائمة لحياة أفضل ولتنمية المجتمع وحداثته. وهكذا، فإن الانفتاح على ثقافة حقوق الإنسان هو انفتاح على ما يعرفه المحيط الثقافي والاجتماعي للمتعلمين من تصورات وقيم وسلوكيات تماشيا مع مقتضيات المرحلة الراهنة التي تمر بها بلادنا.

على ضوء هذه الاعتبارات يصبح ضروريا تجاوز الاهتمام بحقوق الإنسان في المناسبات والاحتفالات ببعض الأيام، مثل يوم الإعلان العالمي أو يوم الطفل أو يوم المرأة...إلخ. كي يصبح الاهتمام بالمسألة اهتماما يوميا هادفا ومسؤولا وعقلانيا ومنظما. ولعل اختيار التربية كمدخل لنشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها هو بمثابة رؤية متينة لتحقيق هذا المشروع.

لماذا التربية على حقوق الانسان؟

حقوق الانسان إذا اتصلت بالمجتمع وتماسكه تمثل عاملا مساعدا على إقامة علاقات دائمة اساسها التفاهم و الاحترام و إذا اتصلت بالتنمية تمثل اساسا لتحقيق التنمية في مفهومها الشامل، و إذا اتصلت بالسلطة السياسية فإنها تمثل ضمانا للانتقال السلمى للسلطة دوريا و حماية للمجتمع من الهزات و العواقب، و لكن رغم هذه المكانة و الاهمية فإن حقوق الانسان عادة ما تنتهك هنا و هناك في مختلف الصور و الاشكال او لازالت شعارات تنادى بها في الخطب الموسمية او حبرا على ورق، او قد تكون شماعة في افواه المتربصين و المنددين دون معرفة ادنى حقيقة عليها. ومن اجل حمايتها وترقيتها وتجسيدها في الواقع مطلبا وعملا و ممارسة، لابد اولا من معرفتها والالمام بها،وثانيا جعلها سلوكا يوميا أي نتجاوز طابعها النخبوي و كسر جدار الصمت والنفاذ إلى أعمال المجتمع أفرادا ومؤسسات. فحقوق الانسان لا يمكن حمايتها إلا إذا عرفناها وفكرنا في وضع الأليات التي تضمن احترامها و ممارستها كاستثمار فعلى لتأسيس مجتمع يقدر فيه الفرد ويحترم بمعنى انها تربية من اجل حقوق الانسان تؤسس لحمايتها و الدفاع عنها بكل احترام و تقدير في مجتمع متحرك.

أهمية التربية على حقوق الانسان

« لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام».

«على كل فرد وهيئة في المجتمع...أن يسعى إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية». الإعلان العالمي لحقوق الإنسان –الديباجة، 1948.

هذا ما جاء على التوالي في ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة و نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان، هذا أحسن دليل على مدى أهمية التعليم والتربية و نشر ثقافة السلم و تدعيم الحوار بمنطق الاعتراف بالآخر وعدم احتكار الحقيقة مع نبذ الأنانية و الكراهية. فضلا عن ذلك فإن التربية إلى جانب وسائل أخرى، تعد بمثابة جسر رئيسي يمكن أن تعبر منه تلك الحقوق لكي تشيد لها موقعا ثابتا في شخصية الفرد وفي النسق المجتمعي، إن هذا الاتجاه نحو تعزيز حقوق الإنسان من داخل العملية التعليمية، وفي إطار الممارسة التدريبية، هو ماأصطلح عليه بـ»التربية على حقوق الإنسان»، وهو اتجاه لا يقصد تعليم معارف وتصورات حول حقوق الإنسان للمتعلمين بمختلف مستوياتهم، بقدر ما يرمي إلى تأسيس القيم التي ترتبط بتلك الحقوق.

ليست التربية على حقوق الإنسان «تربية معرفية»، بل هي «تربية قيمية» بالدرجة الأولى؛ فاهتمام هذه التربية بالجانب المعرفي لا يعد قصدا نهائيا من هذه التربية، فهي تتوجه بالأساس إلى السلوك، وإذا ما تبين أحيانا أن هناك اهتماما بالمحتوى المعرفي، فإن مثل هذا الاهتمام لا يتجاوز كونه مدخلا أساسيا للمرور إلى قناعات الفرد وسلوكياته.

فالأمر يتعلق، بتكوين شخصية المتعلم التي تتأسس نظرتها إلى الحياة ووجدانها ومشاعرها على ما تقتضيه ثقافة حقوق الإنسان من ممارسات وعلاقات بين الأفراد، ثم بين الفرد والمجتمع. وهكذا جاز اعتبار حقوق الإنسان تربية عمل أكثر مما هي تربية نظرية، وذلك من حيث إن الغرض المتوخى هو مساعدة على تفهم الحقوق والواجبات بغية تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على أكمل نظام في وجودنا وحياتنا.

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاعلة منه « المستوى الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب و الأمم»و ناشدت كل فرد وهيئة في المجتمع لوضع على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم وهم يسعون إلى توطيد احترام الحقوق و الحريات المعلن عنها عن طريق التعليم والتربية و اتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها و الشعوب الخاضعة لسيادتها.

والهدف من التربية في مجال حقوق الإنسان كما نصت عليه المادة 26–2 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 هو إنماء شخصية الإنسان كاملا و تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح و الصداقة وتطوير قيم التضامن و التعاون.

إذن، إذا كان هذاالهدف المتفق عليه دوليا في تعليم و نشر ثقافة حقوق الإنسان، فإن ذلك يقتضى اليات وأطر قانونية بالنسبة للدول و لأجهزتها و مؤسساتها للوصول إلى تلك الغاية.

الاطر القانونية للتربية على حقوق الانسان

نصت العديد من أحكام الشرعية الدولية لحقوق الانسان على الحق في التربية عامة و التربية على حقوق الانسان ونشر ثقافتها خاصة انطلاقا بالمبادئ الأساسية والعالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة 26 منه على أن «يوجه التعليم نحو تحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية»، وبالأحكام التي تتضمنها الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان مثل أحكام المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 10 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة 7 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 10 من اتفاقية مناهضة التعذيب والفقرات 78–82 من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في1993، التي تعكس أهداف المادة المذكورة آنفا، إلى جانب دعوات الامم المتحدة و قراراتها المختلفة للتثقيف في مجال حقوق الانسان، إعلانات اليونيسكو وخططها لتفعيل التربية في مجال حق الانسان، المؤتمرات الدولية و الإقليمية المنعقدة بخصوص هذا المجال، والتي تتجه جميعها إلى تأكيد ضرورة تعزيز حقوق الإنسان ودعمها وترسيخ قيمها ومبادئها «من خلال برامج فعالة للتعليم والتربية والإعلام وذلك إيمانا بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به التربية والتعليم في التوعية بحقوق الإنسان.

مقاربة وطنية لتعزيز منظومة القيم و ثقافة حقوق الانسان

وفى سياق الحديث عن تعزيز ثقافة حقوق الانسان و التربية عليها لابد من التنويه إلى ان الجزائر جزء من المنظومة العالمية و المجتمع الدولي و لذلك تفاعلت مع كافة المبادرات و المواثيق الدولية التي تؤكد على تعزيز حقوق الانسان و التربية عليها و نشر مفاهيمها.

ولكي تكون التربية أداة فعالة لنشر مفاهيم حقوق الإنسان وغرس مبادئها بين الأجيال الصغيرة و الناشئة،وصقلها بالقيم السامية من الضروري و المهم في هذا الصدد التفكير في استحداث ووضع خطة وطنية او استراتيجية يعالج فيها المستحدثات التي ظهرت تماشيا مع المشروع الوطني للتغير الذي لا يتعلق فقط بالتغير النمط السياسي و المؤسساتي، و إنما أيضا بتعزيز الاتجاهات و المواقف و السلوكيات التي تسمح للناس بالمشاركة الإيجابية و الفاعلة، و من اجل ذلك، فإنه يمكن لاستراتيجية وطنية مستدامة، شاملة و فعالة ان تستند على عدد من القيم السمحة لتعاليم ديننا الحنيف و خصوصيتنا الوطنية ثم المواثيق العربية، الاقليمية و الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، مرتكزة على عناصر واضحة المعالم من حيث الأهداف العامة و إجراءات تحقيقها منها تعزيز إدماج حقوق الإنسان في مختلف المراحل التعليمية. ولكي يتحقق هذا الهدف يجب إجراء دراسات مسحية تشخيصية لواقع حقوق الإنسان في المواد الدراسية و بناء عدد من القيم و المبادئ و المفاهيم لحقوق الإنسان لدمجها في المناهج و البرامج ، وكذلك يجب تضمين مواضيع حقوق الإنسان في المنظومة التربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتوظيف الأنشطة التعليمية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان إلى جانب إعداد أدلة تربوية للتربية على ثقافة حقوق الإنسان، واقامة الآليات والأساليب المناسبة للتقويم من خلال تفعيل مخابر البحث ومعاهد إعداد المعلمين و مراكز التدريب و تأهيل الكوادر البشرية.

اما في الاطار المهني وفى فضاء المجتمع المدني، فإنه من الاحسن والواجب كذلك تضمين النظم الداخلية للمؤسسات والهيئات العمومية بمنظومة القيم والمثل العليا للمصلحة الوطنية ومصالح المواطن، ووضع مقاصد الترسانة القانونية الوطنية منبر استلهام واحترام من خلال التحسيس، التوعية و تكوين اعوان الدولة على تطبيقها من خلال الدورات التدريبية.

فالإستراتيجية المرجوة في هذا الشأن ترمى إلى تنشئة الانسان الذى يؤمن باحترام حقوق الانسان و يدافع عنها وفق منهج وذلك في إطار شامل بدل من التصور الضيق لمعانيها و مبادئها، هذا من جهة و من جهة اخرى تأسيس منظومة القيم على مستوى الوعي والوجدان والمشاعر، وكسلوكيات عملية على مستوى الممارسة. وباعتبار التربية على حقوق الانسان حق من حقوق الانسان فهي أيضا وسيلة لتحقيق غاية وليست الغاية بذاتها و باختصار فإنها النهج الذى يسلكه الفرد لاكتساب الوعى بحقوقه و مسؤوليات واجباته لبناء مستقبله و تطلعاته.

إشهار

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مكتب الأستاذ لوصيف عزوز
محضر قضائي لدى اختصاص مجلس قضاء برج بوعريريج
حي 05 جويلية شارع P رقم 05 برج بوعريريج
الهاتف، 12 . 49 . 76 . 035
محضر تبليغ التكليف بالوفاء عن طريق النشر
المادة 412 . 612 من قانون الإجراءات المدنية والادارية

نحن الأستاذ/ لوصيف عزوز محضر قضائي لدى اختصاص مجلس قضاء برج بوعريريج
الكائن مكتبه بحي 05 جويلية شارع P رقم 05 برج بوعريريج
بعد الاطلاع على المواد 612/ 612/ 412 من قانون الاجراءات المدنية والادارية ومراعاة لأحكام المواد من 406 إلى 416 من قانون الاجراءات المدنية والادارية.
– بناء على تنفيذ سند تنفيذي المتمثل في الحكم الصادر عن محكمة برج بوعريريج القسم الجنح بتاريخ 07/ 11/ 2018 رقم الجدول 07307/ 18 رقم الفهرس 04076/ 18 الممهور بالصيغة التنفيذية المؤرخة في 02/ 03/ 2021
لفائدة: بوقرة صلاح الدين ابن محمد الشريف
الساكن ب: قرية أولاد مخلوف بلدية برج الغدير برج بوعريريج
ضد: بوشامة الجمعي ابن ابراهيم
الساكن ب/ حي 550 مسكن مجاثة برج بوعريريج
– بناء على محضر تبليغ السند التنفيذي المؤرخ في 10/ 03/ 2021 ومحضر تبليغ التكليف بالوفاء المؤرخ في 10/ 03/ 2021
ومحضر التكليف بالوفاء المؤرخ في 10/ 03/ 2021 عن طريق البريد، تحت RR 002950935 34
– بناء على محضر تبليغ سند تنفيذي عن طريق التعليق المحكمة المؤرخ في 14/ 03/ 2021
– بناء على محضر تبليغ التكليف عن طريق التعليق المحكمة المؤرخ في 14/ 03/ 2021
– بناء على محضر التكليف بالوفاء عن طريق التعليق المحكمة المؤرخ في 14/ 03/ 2021
– بناء على محضر تبليغ سند تنفيذي عن طريق التعليق البلدية المؤرخ في 29/ 03/ 2021
– بناء على محضر تبليغ التكليف عن طريق التعليق البلدية المؤرخ في 29/ 03/ 2021
– بناء على محضر التكليف بالوفاء عن طريق التعليق بالبلدية المؤرخ في 29/ 03/ 2021
– بناء على الأمر بنشر مضمون عقد التبليغ الرسمي بجريدة يومية وطنية الصادر عن السيد رئيس محكمة برج بوعريريج بتاريخ 05/ 04/ 2021 تحت رقم 1170/ 21
– تكلف: المدعو بوشامة الجمعي ابن ابراهيم بدفع المبلغ المقدر ب 00 . 000 5000دج الذي يمثل مبلغ التعويض بالاضافة إلى مصاريف التنفيذ والحقوق التناسبية والمقدرة ب: 00 . 264919دج أي بمبلغ اجمالي قدره 00 . 5264919 دج
واخطرناه بان له اجل 15 يوما كاملة للوفاء بهذا المبلغ يبدأ سريانه من تاريخ نشره بالجريدة اليومية وأنه بعد انقضاء هذا الأجل سوف تتخذ ضده كافة الاجراءات القانونية التي تضمن حقوق الطالب لاسيما الحجز على أمواله المنقولة ثم العقارية متى وأينما وجدت.
المحضر القضائي
الأستاذ لوصيف عزوز

الشعب2021/04/08

لهذه الأسباب

نأمر:
أولا/ نأمر بنشر مضمون عن انذار بالدفع (احتجاج) المؤرخ في 01 – 02 – 2021 الصادر عن أعضاء الشركة المدنية للمحضرين القضائيين الأساتذة حاج بن علي عبد الرحمان ومسعودي ياسين وزيدان أحمد، الكائن مكتبه بدائرة اختصاص محكمة الشلف.
والموجه للمدين شركة فارما أفيسان شركة ذات مسؤولية محدودة الممثلة بواسطة مسيرها الكائن مقرها بمنطقة النشاطات أولاد محمد الشلف، في جريدة يومية وطنية طبقا للمادة 04/ 412 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية.
ثانيا/ على القائم بالتنفيذ التقيد بمضامين هذا الأمر وعلى الخصوص أحكام المادة 4/ 412 منه.
ثالثا/ على أن تكون نفقات النشر على عاتق الطالب.
بذا صدر هذا الأمر ولصحته أمضي أصله رئيس المحكمة.

الشلف في: 18 - 02 - 2020
رئيس المحكمة

الشعب2021/04/08

أبعاد التنافس الاستراتيجي بين الصين وأمريكا

يُنظر في الولايات المتحدة الأمريكية للصعود الصيني على نطاق واسع على أنه خطر يهدّد مكانة أمريكا المهيمنة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي أول لقاء له مع وسائل الإعلام بعد استلامه السلطة في جانفي المنصرم، أكد جو بايدن أن الصين هي المنافس الأول لأمريكا في العديد من المجالات، خاصة الاقتصادية منها، حيث أمر بالشروع في مراجعة شاملة للمقاربة الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية للمخاطر التي تشكّلها بكين، وأن إدارته لن تتردّد في استخدام القوة لحماية الولايات المتحدة وحلفائها، وعلى الرغم من هذا، فإن فكرة التوسّع الاقتصادي والعسكري الصيني الذي لا يمكن وقفه وفقدان القوة النسبية للولايات المتحدة تستند في كثير من الأحيان حسب بعض الباحثين إلى افتراضات وتوقعات مشكوك فيها.

على مجالدي
(دكتور في الدراسات الأمنية الدولية)

يرى العديد من الباحثين داخل أمريكا وخارجها، بان الصين حاليا وبالنظر للمقومات التي تمتلكها تعدّ الدولة الوحيدة تقريبا القادرة على مزاحمة أمريكا بشكل فعلي على قيادة العالم، كما انّ الصين لا تهدّد مكانة أمريكا كقوة عظمى رائدة فحسب، بل تهدد أيًضا الامتيازات والمزايا الاقتصادية التي تنجم عن هذا الوضع المتميز.

من وجهة نظر عملية، تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي وفق ثلاث آليات رئيسية: الآلية الأولى مالية – اقتصادية، باعتبار أمريكا أكبر اقتصاد في العالم، حيث يبلغ ناتجها المحلي الاجمالي 21.4 تريليون دولار سنويا، كما أن الدولار الأمريكي يعدّ العملة رقم واحد في التعاملات التجارية الدولية، حيث يشكل80٪ من مجمل المبادلات التجارية العالمية، الثانية تكنولوجية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على الفضاء الالكتروني بشكل عام (الأنترنت)، كما ان كبرى شركات التكنولوجيا في العالم والمسيطرة على هذا المجال أمريكية مثل: مايكروسوفت، وشركة ألفا بت (المالكة لـ غوغل)، وأبل وفايسبوك.. بالإضافة الى التفوق العسكري حيث تمتلك الولايات المتحدة حوالي 800 قاعدة عسكرية في 70 دولة وإقليم في أنحاء العالم، مع انفاق عسكري سنوي يتجاوز 700 مليار دولار، وهو ما يمثل 38 ٪ من مجموع الإنفاق العسكري العالمي.

تعكس هذه الارقام الهيمنة الامريكية على العالم بشكل واضح في كل المجالات تقريبا، إلا أنه ومنذ صعود بلاد العم سام كقوة مهيمنة في النظام العالمي، لم تعرف تحديا مثل الذي تعرفه اليوم مع الصعود الصيني، فخلال فترة الحرب الباردة مثّل الاتحاد السوفييتي (سابقا) التحدي الأكبر للسيطرة الأمريكية، ورغم القوة العسكرية الهائلة للاتحاد السوفييتي إلا أنه كان «أقل قوة» اقتصاديا مقارنة بأمريكا، وأحد الأسباب التي أدت إلى انهياره في نهاية المطاف هو ضعفه الاقتصادي، وحتى روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي ليست في مقام يمكنها لوحدها في الوقت الحالي من تهديد مكانة أمريكا كقوة مهيمنة.

■ 1 . حقيقة التنافس التجاري الصيني - الأمريكي

في حقيقة الأمر ما اصطلح عليه «بالحرب التجارية»، الجارية حاليا بين بكين وواشنطن، هي حرب معلنة من طرف واحد(أمريكا)، وهي ردة فعل أمريكية على التفوق الصيني في مجالات اقتصادية عدة. نظريا تعتبر أمريكا أكبر اقتصاد في العالم، لكن من الناحية العملية والاحصائية وفق معايير الاقتصاد الحقيقي، فإن الصين تفوقت على أمريكا في العديد من المجالات الاقتصادية، حيث تعتبر الصين أكبر دولة في العالم من حيث الصادرات وبلغت قيمتها سنة 2019، 2500 مليار دولار، متجاوزة أمريكا التي بلغت صادراتها ما قيمته 1650 مليار دولار فقط، ولا تعدّ الصين أكبر دولة مصدرة في العالم فحسب، لكنها أيضًا أكبر دولة تجارية في العالم من حيث الميزان التجاري، إذ سجّلت الصين فائضًا تجاريًا مذهلاً في عام 2019 والذي بلغ أكثر من 422 مليار دولار، ويمثل إجمالي صادرات الصين أكثر من 17٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، مع العلم أن أمريكا تعاني من عجز في ميزانها التجاري، حيث تفوق الواردات قيمة الصادرات، ويتمّ تغطية العجز بطباعة مزيد من الدولار كل سنة.

وحسب موقع «ايكونوميك تايمز» بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين في السلع والخدمات نحو648 مليارودولار، وبلغت قيمة صادرات الصين لأمريكا نحو478 مليار دولار، بينما تبلغ الصادرات الأمريكية إلى الصين نحو169مليار دولار، في تفوق واضح للصين.

تدرك أمريكا جيدا هذا التفوق الصيني الذي يصعب إيقافه ولكن يمكن كبحه،أو تعطيله وهذا ما تجلى في السياسات الحمائية والعقوبات الاقتصادية التي طبقتها إدارة دونالد ترامب ضد الصين، والإدارة الامريكية الجديدة تواصل تقريبا بنفس النهج، خاصة أن مجال المناورة ضيق جدا مع التنين الصيني، وتسعى إدارة بايدن للضغط بملفات كلاسيكية على بكين، كملف حقوق الإنسان في منطقة تيمور الشرقية (الإيغور)، والتدّخل في هونغ كونغ وتايوان، وهذا ما عكسه آخر لقاء سياسي بين الصينيين والأمريكيين في ألاسكا منذ أيام (18 مارس 2021).

كما أن أمريكا تدرك جيدا أن التفوق الاقتصادي الصيني الكلي لا يكبحه الا الدولار باعتباره العملة الرئيسية للمعاملات التجارية العالمية، وتحاول الصين تجاوز هذه المعضلة من خلال اقتراح عدة بدائل من بينها طرح عملة إلكترونية مشفرة مطلع العام القادم (2021)، اليوان الرقمي، حيث يعمل بنظام (البلوكشين) هذه التكنولوجيا الجديدة غير خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية، باعتبارها نظام نقدي لا مركزي، تمّ تطويره سنة 2009، من قبل شخص يدعى ساتوشيناكاموتو، ويمكن تداول اليوان الرقمي عبر الانترنت من أي مكان في العالم، كما يمكن تحويل ملايين الدولارات في فترة لا تتجاوز 10 دقائق. هذه العملة ستكون مدعومة بشكل كامل من قبل البنك المركزي الصيني، وتسعى الصين لتحويلها لعملة للتبادل التجاري مع بعض الدول كخطوة أولى، لكسر هيمنة الدولار على المعاملات المالية وبالأخص مع حلفاء الصين، مع العلم أن نظام عمل العملات الرقمية المشفرة (Cryptocurrencies) يختلف تماما عن نظام السويفت المالي (Swift) الذي تسيطر عليه أمريكا حاليا وتمر عبره 80٪ من التحويلات المالية العابرة للحدود، بالرغم من أن المنظمة المشرفة على النظام المالي (سويفت) تعتبر نظريا منظمة مستقلة ومحايدة وغير خاضعة لنفوذ أي دولة، لكن واقع الممارسة السياسية يثبت العكس، حيث رضخت المنظمة (مقرها في بروكسل) للضغوطات الامريكية لمنع ايران من استخدام هذا النظام، بقرار من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بعد انسحابه من الاتفاق النووي الايراني سنة 2018، والجدير بالذكر أن نظام السويفت يضمّ 9000 مؤسسة مالية حول العالم في أكثر من 200 دولة.

■ 2 . التنافس الأمريكي الصيني في المجال التكنولوجي

منذ أيام قليلة (13 مارس 2021) صنفت هيئة الاتصالات الفدرالية في الولايات المتحدة شركة هواوي الصينية وأربعة شركات أخرى، ضمن شركات معدات الاتصالات الصينية التي تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، الكثير من الناس قد تستغرب هذا التصنيف، خاصة أن هواوي شركة متخصّصة في تكنولوجيات الاتصالات والهواتف النقالة وليست شركة تنشط في مجال الصناعات العسكرية!.

لكن إذا عرف السبب بطل العجب!! فمن الأسباب المباشرة لهذا التصنيف هو تطوير شركة هواوي لتكنولوجيا الجيل الخامس، باعتبارها شركة رائدة في هذا المجال على المستوى العالمي، متفوقة على أكبر شركات التكنولوجيا الامريكية والغربية بشكل عام، حيث تمتلك هواوي حاليا براءات اختراع عديدة في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس، والصراع المحتدم بين أمريكا والصين حول تكنولوجيا الاتصالات من الجيل الخامس ليس فقط تكنولوجياً أو تجارياً أو أمنياً، بل الثلاثة في آن واحد.

وتمنح تقنية الجيل الخامس الشبكة العنكبوتية سرعة عالية في الأداء، ويقول المختصون إنها ستغير عالم الإنترنت وستنتُج ثورة في عالم الطب وعالم الصناعة، وخاصة صناعة السيارات ذاتية الدفع.

وسيتمّ اعتماد هذه التكنولوجيا في كافة البنى التحتية لدى دول العالم المتقدم بالأخص، بما فيها المستشفيات والمواصلات ومحطات إنتاج الطاقة، وأي يد صينية في تلك الحقول تخيف الغرب، وفيما الجيل الخامس من تكنولوجيا الاتصالات الرقمية صار على الأبواب، تتجهز كلّ من الولايات المتحدة الأميركية والصين من أجل فرض رؤيتهما الخاصة لنظام الإنترنت على العالم.

إن الصين اليوم لم تصبح تنافس أمريكا فحسب، بل تفّوقت عليها في العديد من مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، وباتت تشكل تهديدا مباشرا لهيمنتها المطلقة على العالم، وفيما يخصّ آخر ذراع للهيمنة الامريكية، والمتعلّق بالتفوق العسكري، فيعد الحلقة الأخيرة التي تسعى الصين لكسبها، قبل إعلان نفسها قطب رئيسي في النظام الدولي.

■ 3 . الانفاق العسكري الصيني

عرفت الصناعة العسكرية الصينية تطورا كبيرا في آخر السنوات، حيث نما الإنفاق العسكري الصيني بشكل مطرد، فحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ارتفع الانفاق العسكري الصيني من 80 مليار دولار سنة 2011،ليصل إلى أكثر من 200 مليار دولار سنة 2019، حيث تضاعف الإنفاق ثلاث مرات متجاوزا روسيا، المنافس العسكري التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

ولطالما ادعت الصين في خطابها الرسمي أنها لا تنوي أن تدخل في سباق للتسلح مع أمريكا، إلا أن لغة الأرقام تعكس الطموح الصيني في تطوير صناعة عسكرية ترتقي لمستوى نظيرتها الأمريكية.

يرى جون ميرشايمر وهو أحد المفكرين الأمريكيين البارزين والمحسوبين على التيار الواقعي، أن مسألة توظيف الصين لقوتها العسكرية وإعلان نفسها كقوة عالمية منافسة في النظام الدولي مسألة وقت فقط، وحسب أطروحاته النظرية، فإن الصين سوف تحذو حذو نظيرتها الولايات المتحدة الامريكية حين تدخلت في الحرب العالمية الثانية، رغم تبنيها لسنوات طويلة سياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي حالة شبيهة نوعا ما لوضعية الصين اليوم، ويضرب ميرشايمر مثال على ذلك بقوله: «عندما نسمع المسؤولين في واشنطن يقولون انهم ذهبوا الى بكين وتكلموا مع مسؤولين صينيين وقد تناقشوا طويلا واقتنعوا أن بإمكان الصين أن تنهض بطريقة سلمية أنا اعتبر ان هذا يفتقد للمنطق، انا لا يهمني من تحدثوا إليه الآن، لأن من تحدثوا اليه سيكون حتما في عداد الموتى بعد 20 او 30 سنة، ومن سيحكم الصين بعد عقدين او ثلاثة عقود هو بعمر 15 سنة اليوم، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بطريقة تفكيرهم بعد تلك السنين، لا نعرف أصلا من سيحكم الصين بعد 15،20 أو 30 سنة»، وبالتالي فحسب ميرشايمر فإن المسألة متعلقة بالنوايا والتي من الصعب التنبؤ بها.

يقرّ المختصون في مجال الدراسات العسكرية، أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تعتبر القوة رقم واحد في المجال العسكري، والصناعة العسكرية الصينية لم تصل بعد الى مستوى نظيرتها الامريكية، فحتى من ناحية الانتشار العسكري حول العالم (القواعد العسكرية) لازالت بيكين لا تمتلك إلا عدد محدود من القواعد مقارنة بأمريكا، حيث تمتلك قاعدة عسكرية خارجية واحدة، في جيبوتي، لكن يُعتقد أنها تخطط لزيادة انتشارها العسكري مستقبلا، لإظهار نفسها كقوة عظمى عالمية.

ولهذا فالولايات المتحدة الأمريكية تخشى دائما من تحالف صيني- روسي في المجال العسكري والاقتصادي لتغطية النقص لدى الطرفين، روسيا لتغطية ضعفها الاقتصادي والمتفوقة فيه الصين، أما هذه الأخيرة ستحاول بكل تأكيد الاستفادة من روسيا وخبرتها الكبيرة من مجال الصناعات العسكرية.

إنّ التراجع الأمريكي اليوم أصبح حقيقة، وتوقعه العديد من المفكرين، أبرزهم زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، حيث أشار في كتابه « رؤية استراتيجية « حول ما يجب ان تتبعه أمريكا لكي تواجه تراجعها المحتوم، فحسب بريجنسكي فالولايات المتحدة مطالبة بأن تعمل على ترتيب أوضاعها الداخلية للتمكن من التفاعل الذكي مع التحديات الكثيرة وغيرالمسبوقة التي سيشهدها المجتمع الدولي وبالأخص الصعود الصيني، ويرى أن أهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة تتمثل في: الديون (60٪ من الناتج المحلي)، والتفاوت الاجتماعي (1٪ يمتلكون 33,8٪ من الثروة القومية مقابل 50٪ من السكان يمتلكون 2,5٪ من الثروة القومية)، وفساد النزعةالمادية، ونظام مالي قائم على المضاربة الجشعة غير المقيدة، ونظام سياسي مستقطب، وجمهور أميركي لايعرف شيئًا عن العالم (75٪ منهم لا يعرف مكان إيران على الخريطة)، وهو ما يسهّل للسياسيين التلاعب به كما حدث في العديد من القضايا السياسية.

في إطار حماية الحدود ومحاربة الجريمة

الجيش ينفذ العديد من العمليات في أسبوع

نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 31 مارس إلى 06 أفريل الجاري، العديد من العمليات في إطار حماية الحدود، محاربة التهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، بحسب ما أفاد به، أمس، بيان لوزارة الدفاع.

أوضح البيان، أنه «في سياق الجهود الهادفة إلى تعزيز الأمن والسكينة في مختلف أنحاء الوطن، نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 31 مارس إلى 06 أفريل 2021، عديد العمليات التي تؤكد نتائجها على الاحترافية العالية والاستعداد الدائم لقواتنا المسلحة في حماية بلادنا من كل أشكال التهديدات الأمنية والأفات ذات الصلة».

ففي إطار «محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى القضاء على آفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن، 45 تاجر مخدرات وحجزت خلال عمليات متفرقة عبر مختلف النواحي العسكرية، كميات كبيرة من الكيف المعالج تقدر بـ19 قنطارا و10 كيلوغرامات حاولت المجموعات الإجرامية إدخالها عبر الحدود مع المغرب».

وفي هذا الصدد، «أوقفت مفارز للجيش ومصالح الدرك وحراس الحدود بإقليمي الناحيتين الثانية والثالثة، خلال عمليات متفرقة، 19 تاجر مخدرات وضبطت 18 قنطارا و48 كيلوغراما من الكيف المعالج، فيما تم توقيف 26 تاجر مخدرات وحجز 62 كيلوغراما من نفس المادة وكذا 41707 قرص مهلوس في عمليات مختلفة عبر نواحي عسكرية أخرى».

من جهة أخرى، «أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي بكل من تمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وجانت، 393 شخص وحجزت 16 مركبة و349 مولد كهربائي و210 مطرقة ضغط و7 أجهزة للكشف عن المعادن ومعدات تفجير وكذا تجهيزات أخرى تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، بالإضافة إلى 732 كيس من خليط خام الذهب والحجارة، بينما تم توقيف 12 شخصا آخر وحجز 9 بنادق صيد ومسدسين (2) آليين و41 قنطارا من مادة التبغ و8372 وحدة من مختلف المشروبات، خلال عمليات منفصلة نفذت بكل من تمنراست والوادي وبسكرة وجيجل وسطيف وأم البواقي».

في سياق آخر - يضيف البيان - «أحبط حراس الحدود محاولات تهريب كميات كبيرة من الوقود تقدر بـ6787 لتر بكل من تبسة والطارف وسوق أهراس وورقلة، فيما تم توقيف 107 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة بكل من إن صالح وأدرار وتلمسان والنعامة وجانت وغرداية وإن أمناس».

بالشراكة مع مخبر روسي، بن باحمد:

إنتاج «سبوتنيك V» بالجزائر ابتداء من سبتمبر

أعلن وزير الصناعة الصيدلانية، لطفي بن باحمد، أمس، أن لقاح «سبوتنيك V» المضاد لفيروس كورونا (كوفيد-19)، سيتم إنتاجه بالجزائر، ابتداء من شهر سبتمبر المقبل، بالشراكة مع مخبر روسي.

صرح بن باحمد للإذاعية الثالثة، أنه «بعد رفع الكثير من التحديات الخاصة بكوفيد-19 من أدوية وكمامات وأوكسجين فحوص...إلخ، يتعين علينا اليوم رفع تحدي اللقاح وسنكون في الموعد خلال الدخول المقبل، إذ سنكون جاهزين شهر سبتمبر لإنتاج لقاح جزائري».

وسيتم تجسيد هذا المشروع على مستوى مصنع صيدال بقسنطينة من خلال نقل تكنولوجي يتكفل به الروسيون عبر منصة رقمية متاحة للخبراء الجزائريين والتي تضم كل المعطيات اللازمة لإنتاج اللقاح «سبوتنيك V».

وأوضح الوزير، أن «ثلاث لجان تضم خبراء من صيدال وجامعيين ومراكز بحث ومعهد باستور، إضافة إلى إطارات من الوزارة تعمل جاهدة حاليا على نقل التكنولوجيا التي يوفرها الجانب الروسي».

علاوة على الشريك الروسي، سيرافق مجمع صيدال مخبر هندي رائد في صناعة هذا النوع من المنتوجات، بحيث صنع لقاحات مضادة لكوفيد-19 في بلدان أخرى.

للانخراط في الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقوي

نحو تجهيز 200 ألف سيارة بنظام سير غاز خلال 2021

كشف وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة شمس الدين شيتور، في افتتاح أيام مجمع الطاقة الشمسية ببوسماعيل، أمس، عن تسطير برنامج وطني يقضي بتحويل 200 ألف مركبة لنظام سير غاز قبل نهاية العام 2021.

بوسماعيل: علي ملزي

ذكّر الوزير شيتور، بشروع مصالحه في توقيع اتفاقيات ثنائية مع عدّة قطاعات، لاسيما التي تعتبر الأكثر استهلاكا للطاقة تقضي بترشيد الاستهلاك من خلال جملة تدابير ميدانية تقود إلى التحول التدريجي من الطاقات التقليدية الى المتجددة، مشيرا إلى أنّ قطاع السكن مثلا يستهلك ما يعادل 40٪ من الطاقة وطنيا ويبقى مطالبا بإدراج عدّة إجراءات تقنية ضمن دفتر شروط سيتم الكشف عنه الشهر المقبل ويعتمد لتسليم رخص البناء للمشاريع المزمع تشييدها مستقبلا، كاشفا عن استهلاك السكن الواحد للطاقة ما يعادل 2 طن بترول سنويا.

وأكّد شيتور أنّ كلّ القطاعات مجبرة على الانخراط في البرنامج الوطني لترشيد استهلاك الطاقة، على غرار قطاع النقل الذي يستهلك لوحده ما يعادل 7 , 31٪ من الطاقة وطنيا، وأدرجت ضمن البرنامج الوطني عدّة إجراءات بديلة للحد من الاستهلاك المفرط للطاقات التقليدية الآيلة للزوال في آجال قريبة، لافتا أنّ الجزائر ستكون مجبرة على توقيف تصدير المحروقات سنة 2028 وتوجيه إنتاجها كلية للاستهلاك المحلي في حال لم تتخذ إجراءات عملية لتثمين واستعمال الطاقات المتجددة من الآن.

من جهته أشار مدير الاستهلاك الذاتي والطاقات المتجددة بوزارة الانتقال الطاقوي وتنمية الطاقات المتجددة مراد شيخي، إلى أنّ الاستهلاك الطاقوي في الجزائر يرتفع بما معدله 7٪ سنويا، الأمر الذي يقتضي التعجيل في مسار الانتقال الطاقوي، لاسيما وأنّ احتياطي البترول لا يتجاوز حاليا حدود 14 مليار برميل مقابل 2500 مليار م3 من الغاز و26 ألف طن من الأورانيوم، في حين يمكن تحصيل 3500 كيلواط/م2 في الجنوب و1500 كيلواط/م2 في شمال البلد، إضافة الى قدر كبير من طاقة الرياح بمنطقة أدرار و280 منبع حموي يمكن استغلاله أيضا لاستخراج الطاقة.

كما أشار المدير العام لمجمع الطاقة الشمسية ايايسي بوخالفة، إلى أنّ دراسة المحتوى المحلي للطاقة الذي اعتمده الملتقى سيمكن من جرد مختلف الطاقات والوسائل التي بوسعها تسريع عملية تجنيد الجميع للمساهمة في البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، الأمر الذي يقتضي البحث عن مستثمرين جدد من الوطن أو من خارجه للمساهمة في تصنيع اللواحق المرتبطة باستعمال الطاقة الشمسية، ويسعى المجمع لإقناع وتوضيح المفاهيم لهؤلاء حول كل ما له صلة بالإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقوي.

مدرسة مدفعية الميدان ببوسعادة

زيارة موجهة لوسائل الإعلام

نظمت، أمس، زيارة موجهة للمدرسة التطبيقية لمدفعية الميدان «الشهيد عشور مصطفى»، التي تقع على بعد 10 كلم جنوب بوسعادة (المسيلة)، لفائدة وسائل الإعلام الوطنية.

أوضح قائد المدرسة، العقيد فيصل مرداسي، أن الزيارة تندرج في إطار البرنامج الاتصالي للمؤسسات العسكرية والمنظمة بمبادرة لقيادة الناحية العسكرية الأولى بالبليدة للإطلاع على يوميات رجال المدرسة «التي تعتبر كأهم مؤسسة للتكوين العسكري تضمن التكوين للضباط وضباط الصف المتعاقدين وكذا الاحتياطيين «.

وأشار الى أنه من الناحية النظرية، يتلقى الطلبة الضباط وضباط الصف تدريبا جيدا في مجال اللغات، لاسيما في مجال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، مضيفا أن «التدريس تم تكييفه مع جميع التطورات المدرجة في ميدان المدفعية».

وبعد استقبال ممثلي الصحافة، قدم من جهته مدير التعليم العقيد شابي شادلي عرضا عن تاريخ سلك المدفعية والمدرسة.

واستنادا لذات الضابط السامي، فإنه «بعد الاستقلال وبالتحديد في سنة 1964 تم فتح المدرسة الوطنية للمدفعية بالتلاغمة بولاية ميلة، قبل تحويلها سنة 1970 إلى باتنة بالمدرسة الوطنية لأسلحة القتال، ثم في سنة 1982 نحو الأغواط بمدرسة المدفعية المضادة للطيران مشكلة مدرسة لسلاحين معا، ثم نقلها في 6 أبريل 1991 من الأغواط إلى بوسعادة مشكلة حاليا المدرسة التطبيقية لمدفعية الميدان».

المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي - يونيسيف:

قياس نسبة الفقر متعدد الأبعاد للأطفال والشباب في الجزائر

أطلق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أمس، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبدعم من معهد البحث في السياسة الاجتماعية، الطبعة الثانية من قياس نسبة الفقر متعدد الابعاد للأطفال وللشباب في الجزائر في اطار التحليل أو مقاربة (N-Moda).

ترأس رئيس المجلس، رضا تير، مراسم إطلاق الورشة التي حملت شعار «تحليل الفقر متعدد الأبعاد للأطفال والشباب وفق منهجية (N-Moda)، حيث أشاد بهذه المناسبة بالشراكة القائمة بين مؤسسته واليونيسيف بخصوص «مشاريع ذات الأهمية الكبيرة».

وفي كلمة له، أكد تير أن «الأطفال والشباب أقل من 25 سنة يمثلون نسبة 45 بالمائة من السكان، بحيث يشكلون رهانا هاما تطوير البلد». وذكر أن الجزائر، التي وقعت على الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال، إلتزمت، في إطار أجندة 2030، «بالتنمية المستدامة التي تجعل من مسألة المساواة محورا رئيسيا في الأرضية التي تقتضي تخفيض نسبة الفقر متعدد الأبعاد إلى النصف وفق أهداف التنمية المستدامة».

الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة:

نحو ترجمة نتائج ورشات العمل إلى تدابير عملياتية

ستتم ترجمة نتائج أشغال ورشات العمل، التي تم تنظيمها مؤخرا بمناسبة انعقاد الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة، إلى تدابير عملياتية وفقا لجدول زمني محدد مسبقا، والذي يبرز ترتيب تنفيذها من أجل إعطاء النتائج المثلى على الأمدين القصير والمتوسط، بحسب بيان مصالح الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس.

وأسفرت نتائج أشغال ورشات العمل السبع، التي تم تنظيمها خلال الجلسات، عن أكثر من 140 توصية ترمي إلى تشجيع البحث والتطوير وإنشاء آليات تمويل الابتكار وحماية الملكية الفكرية وترقية الاقتصاد الرقمي ونقل التكنولوجيا.

كما تمحورت التوصيات، التي عرضها على الحكومة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، حول إنشاء بيئة مواتية من خلال تنمية المهارات من خلال التكوين والتعليم وكذا تحسين الحوكمة، أضاف ذات المصدر.

وكانت الجلسات، التي عقدت تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، قد نظمت يومي 29 و30 مارس 2021 بهدف التحضير، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة، لإصلاحات هامة تسمح ببروز اقتصاد قائم على أساس المعرفة.

حجز 572 كلغ من الكيف المعالج بمنطقة حاسي فقيقيرة

تم حجز كمية قدرها 572 كلغ من الكيف المعالج والقبض على تاجر مخدرات بمنطقة «حاسي فقيقيرة» من قبل الفرقة المتنقلة المشتركة لمصالح الجمارك بالعبادلة وبني عباس، بحسب بيان، أمس، للمديرية الجهوية للجمارك ببشار. نفذت العملية بمشاركة الدرك الوطني ووحدة من الجيش خلال دورية بحث ومتابعة لمركبة مشتبه فيها بالمنطقة الخالية «حاسي فقيقيرة» بالمنطقة الحدودية تابلبالة (353 كلم جنوب بشار)، وتوقيفها بعد مطاردتها.

فيلم «جزائرهم» في منافسة مهرجان مالمو

يشارك فيلم «جزائرهم» للمخرجة لينا سويلم (فرنسية الجنسية من أصول جزائرية فلسطينية) في منافسة الدورة الحادية عشرة لمهرجان مالمو للسينما العربية في السويد (6-11 أفريل) التي تعرف مشاركة نحو 40 فيلما من 23 دولة، بحسب ما أفاد به المنظمون.

يشمل برنامج الطبعة 11 لمهرجان مالمو للسينما العربية في السويد، الذي انطلقت فعالياته، الثلاثاء، مع اقتصار الحضور على المنظمين وبث الفعاليات للجمهور عبر الإنترنت، مسابقتين إحداهما للأفلام الطويلة وتضم 12 فيلما والأخرى للأفلام القصيرة وتضم 17 فيلما.

إصدار جديد لسعيد سلحاني «كل شيء عن شيبة القبائل من 1946 الى 2021»

تحت عنوان «كل شيء عن شيبة القبائل من 1946 الى 2021»، أصدر الصحفي سعيد سلحاني، كتابه الجديد الذي يأتي ليثري به المكتبة الرياضية الجزائرية ويقدم لعشاق الساحرة المستديرة معلومات وافية وغزيرة عن مسيرة وتاريخ فريق جزائري عريق يملك في سجله عديد الألقاب على الصعيدين الوطني والقاري. في محتوى غني بالمعلومات والصور تبرز أهم محطات تشكيلة «الكناري»، توقف الكاتب عند أهم إنجازات الفريق وتاريخ إنشائه ومختلف التشكيلات التي تقمصت ألوانه من سنة 1962 إلى 2020 وكذا النتائج التي سجلها في هذه المرحلة، والمدربون والرؤساء الذين تداولوا على كتابة تاريخ هذا الفريق العريق الذي يملك في رصيده 6 ألقاب قارية و14 وطنية و5 كؤوس وطنية.

عن عمر ناهز 108 سنوات

وفاة المجاهد بن عودة رياح

توفي المجاهد بن عودة رياح إبن ولاية تيارت، عن عمر ناهز 108 سنوات، بعد رحلة علاج إلى فرنسا، بحسب ما أعلنت عنه، أمس، عائلة المجاهد المرحوم ببلدية السبت، بولاية تيارت.

أشار المصدر، إلى أن المجاهد بن عودة رياح، الذي يعد من الأكبر سنا بولاية تيارت، قد وافته المنية في بداية الأسبوع الجاري بفرنسا، التي تنقل إليها منذ سنة من أجل العلاج وبقي بها بسبب وباء كورونا الذي حرمه من العودة إلى بلده.

ولد المجاهد المرحوم بن عودة رياح سنة 1914 بعرش الكرايش ببلدية السبت، والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955 بمنطقة روراوة، حيث خاض عدة معارك ضد المستعمر الفرنسي وتقلد عدة مهام في صفوف جيش التحرير الوطني، قبل أن يعتقل ويسجن إلى غاية الاستقلال بعدما كان محكوما عليه بالإعدام.

لمخيمات اللاجئين الصحراويين

إرسال 70 طنا من التمور

تم، أمس، بالقاعدة الجوية ببوفاريك، الناحية العسكرية الأولى، بالبليدة، شحن طائرتين عسكريتين بـ70 طنا من التمور، سيتم إرسالها، اليوم، نحو مخيمات اللاجئين الصحراويين بمناسبة شهر رمضان وذلك في إطار سلسلة المساعدات الموجهة لهذا الشعب الشقيق.

أشرف على هذه العملية رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس، وسفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالجزائر عبد القادر طالب عمر، الذي عبر عن شكره وامتنانه للشعب الجزائري وللجيش الوطني الشعبي الذي لطالما عبر عن «وقوفه وتضامنه مع شقيقه الشعب الصحراوي».

وقال إن هذه المساعدات التي «عودتنا عليها دولة الجزائر الشقيقة والتي سيكون لها وقع طيب، جاءت في وقتها بسبب انقطاع وسائل النقل بسبب جائحة كورونا، مما أسفر عن تسجيل نقص في الإمدادات».

من جهتها، أكدت بن حبيلس أن هذه الكمية من المساعدات هي «دفعة أولى من مجموع المساعدات التلقائية المخصصة لهذا الشعب الشقيق بهدف تغطية كامل احتياجاته خلال هذا الشهر». مجددة شكرها وامتنانها للجيش الوطني الشعبي الذي يستجيب لنداءات الهلال الأحمر الجزائري ويساهم بقوة وفعالية في إنجاح مختلف العمليات التضامنية.

24

الشّعب ويكاند

مواقيت الصلاة

الفجر: 04:46
الشروق: 06:23
الظهر: 12:50
العصر: 16:27
المغرب: 19:16
العشاء: 20:43

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	19°	الجزائر	17°	وهران	20°
عنابة	26°	الجزائر	23°	وهران	22°

الرّوائي جيلالي عمراني لـ «الشعب ويكاند»:

مشكلتنا الثّقافية أكثر تعقيدا من ضعف الإعلام

■ أصعب اغتيال للنّص الجميل هو تجاهله ■ الفوز أو التّميّز في الجزائر لا تعني أحدا ■ أنصاف المثقّفين يحتكرون المهرجانات والدّعم المالي

أعاد فوز أحمد طيباوي بجائزة نجيب محفوظ للرّواية، ومرور رواية «عين حمورابي» لعبد اللطيف ولد عبد الله إلى القائمة القصيرة لجائزة البوكر، الحديث عن مشكلة الاعتراف بالمواهب الحقيقية في الفن والثّقافة عموما إلاّ بعد نجاحها في الخارج، وهذا ما نناقشه مع الرّوائي جيلالي عمراني.

وعمراني الذي بدأ الكتابة في تسعينيات القرن الماضي، وأصدر كثيرا من النّصوص الرّوائية والقصصية لم يُلتفت إليه إعلاميا إلا بعد فوزه بجائزة «صالون نجيب الثّقافي» بالقاهرة.

حوار: الخير شوار

الشعب ويكاند: كيف تقرأ علاقتك بين المشهد الثّقافي قبل وبعد فوزك بجائزة أدبية معروفة في مصر؟

الرّوائي جيلالي عمراني: للأسف علاقتي بالمشهد لم تتغيّر، في النّهاية، الفوز أو التميز في الجزائر لا تعني أحدا، ستفرح للحظات لوحدك ثم تعود إلى الهامش الذي كنت فيه من قبل، إذن أستطيع القول أنّ الأمر لا يختلف كثيرا ما قبل وما بعد، على ذكر هذه المسابقة «صالون نجيب الثّقافي» التي أسّسها الطبيب المصري نجيب محمود عبد الله وهو روائي مصري، شاركت في دورتها الرابعة على أمل أن تنال روايتي «البكاءة» فرصة النشر أو قراءة مختلفة من لجنة محترمة، هو الذي حصل بالفعل، فنالت التّقدير والاحتفاء في مصر، ربما البعض عندنا قلّل من شأن الجائزة وقيمتها لأنّها ارتبطت باسم غير معروف «صالون نجيب الثقافي»، وليست جائزة نجيب محفوظ أو البوكر أو غيرهما من تلك المسابقات التي سمّمت المشهد الثّقافي في الجزائر. للعلم فهذه المسابقة في كلّ دوراتها استقطبت عددا كبيرا من الرّوائيّين العرب، من سوريا، العراق، ليبيا، المغرب، تونس، ومصر ويرافقها عدد كبير من الإعلاميين، ثم ينشر العمل الفائز في ليلة الاحتفال. الجائزة أسعدتني كثيرا، ولم يكن يهمّني كثيرا رأي هذا أو ذاك، بصراحة الجائزة منحتني الكثير من الثّقة والكثير من المسؤولية أيضا.

هل الاعتراف بالمواهب الأدبية في الجزائر مرتبط بالفوز بجائزة في الخارج؟ هل أصبحنا نستورد مبدعينا؟

بالتأكيد نعم، بدليل أنّ السّرد الجزائري مؤخّرا حقّق خطوات عملاقة ومهمّة على المستوى العربي، لكن نكتشف هذه النّصوص الجميلة والفائزة بعد نيلها الجوائز من قطر، الإمارات العربية ومصر، ثم نتسارع لنبارك الفائز وقراءة عمله. هذه ميزة جزائرية بامتياز، وخطأ كبير أن نعترف برموزنا فقط بعد عودتهم من منصّات التتويج عربيا، صرنا نقرأ لناصر سالمي، أحمد طيباوي، سارة النمس، عبد الوهاب عيساوي...ولحبيب السايح..للأسف الشّديد لا نروّج للكتاب الجزائري كما يجب، حتى في المعرض الدولي للكتاب لا يحظى حقيقة بالاهتمام من الأفراد والمؤسّسات، في الغالب يفضّل كتّابنا اقتناء الكتب العربية والأجنبية، ويتجنّب قدر المستطاع الكتب الجزائرية بالرغم من جودتها وسعرها التّنافسي، لنكن صرحاء كم من شخص قرأ رواية الديوان الاسبرطي قبل البوكر؟ وكم قراءة نقدية لهذه الرائعة؟ أو

على ذكر الجوائز، لماذا فشلت الجوائز عندنا حيث نجحت جوائز المشرق في صناعة الرّموز؟

هذا السّؤال مرتبط بالأسئلة السّابقة، عندما تغيب الرؤية والمشروع حتما نحصد الفشل والهوان، في الجزائر تعدّدت المحاولات والمبادرات الظّرفية في إنشاء هذه المسابقات الأدبية منذ زمن طويل. حاولت رابطة كتاب الاختلاف أن تصنع التميز بجائزة مالك حداد لكنّها فشلت. لا أدري السبب تحديدا، أيضا تجربة «الجزائر تقرأ» وجائزة مالك حداد، أعتقد أنّ بعض هذه المبادرات تنقصها الشجاعة الكافية لخلق تقليد ثقافي متميز، أو لأن النية مبيتة في إنشاء هذه الجوائز، ولم نتعلّم من تجارب الآخرين ربما خوفا من النجاح، لا أذكر أن هذه المسابقات التي ذكرتها أثارت أسئلة أو رغبة أو نقاشا أدبيا محترما باستثناء الضّرب تحت الحزام، واتّهام اللّجان بالضعف والشّللية، فتسقط النتائج في الماء يوم إعلانها حتى النصوص الفائزة أيضا تموت في الأيام الأولى. هذه مشكلة كبيرة، حتى جائزة الرّئيس «علي معاشي» التي تموّلها الدولة وترعاها لم تحقّق القفزة المرجوة، أتمنّى أن تعيد الوزارة النظر في هذه المسابقة، في مضمونها وشروطها وأهدافها، أن تكون فعلا جديرة بحمل اسم «جائزة الرّئيس» بلجان قويّة تضيف لها الديناميكية والمصداقية أو استقطاب رجال المال، وإشراكهم في هذا المسعى الذي يعود بالفائدة على نشاطهم الاقتصادي لأن المسابقة التي لا تضيف للمشهد الأدبي والثقافي أية إضافة متميزة طبيعي مآلها الفشل والاختفاء.

هل المشكل المالي وحده هو الذي تعاني منه الجوائز في بلادنا؟

لا أعتقد أنه مشكل مالي فقط، الجزائر القارة المختلفة والمتميزة والغنية بإمكانها خلق مسابقات كبيرة، وتموّلها تمويلا يليق بهذه المكانة التي حقّقتها بنضال الكبار، بإمكانها فعلا أن تصنع تميّزها وجوائزها الكبيرة حماية للكتاب الجزائري من هذا التسابق المحموم نحو الخارج، وهو الاستثمار الحقيقي بخلق جوّ ثقافي وتسابق في صناعة الكتاب وتوزيعه. المشكلة الأساسية تتعلّق بالعقلية الجزائرية.

رواية «اختفاء السيد لا أحد» لأحمد طيباوي قبل جائزة نجيب محفوظ التي نالها مؤخرا؟ والأمثلة كثيرة على هذا التّعتّت واحتقار النص الجزائري، وهناك من لا يعترف أصلا بالرّواية الجزائرية، وهذا مرض ألم بواقعنا الأدبي في السّنوات الأخيرة. في الحقيقة النص الجزائري يحتاج إلى قراءات واحتضان واحتفاء به قبل الفوز بهذه الجائزة أو تلك، لماذا لا نستورد التجارب الجيدة في بلدان أخرى في الصّناعة والتسويق؟ كمصر مثلا التي دأبت على صناعة هؤلاء الكتّاب الصغار فجعلتهم كبارا رغم أنوفنا. فمثلا رواية «عمارة يعقوبيان» لعلاء الأسواني احتفى بها الرّاحل جمال الغيطاني في أسبوعية «أخبار الأدب» بنشرها مسلسلة، وأسهب في الحديث عنها ليتقبّلها القارئ بشكل سلس، هذا ما سهّل كثيرا للرواية بالانتشار الواسع في العالم العربي. هل نحن بمقدورنا فعل ذلك؟ نعم بمقدورنا لكننا لا نريد ببساطة.

وهل ساهم ضعف الإعلام في بلادنا في تفاقم هذه المشكلة؟

المشكلة أكثر تعقيدا من ضعف الإعلام فقط، باستثناءات قليلة ومهمّة بوجود إعلاميّين نزهاء يعملون بجدّ وإخلاص في الصّحافة الوطنية لصالح الثّقافة الجزائرية والكتاب الجزائري قراءة وتقديما وإشهارا، بالمناسبة نحيّي هؤلاء الذين يجاهدون يوميا خدمة للأدب الجزائري، أعتقد أنّ المشكلة تبدأ من الكتّاب أنفسهم، بتلك الطّعنات الظّاهرة والخفية فيما بينهم، نشكّك في نصوص بعضنا وجودتها قبل أن ترفضها لجنة التحكيم أو القارئ، نحن نحسن ذبح بعضنا البعض، نحسن قتل نصوصنا بسهولة كبيرة، كلّما فاز النص أو أثار إعجاب القارئ تبدأ السّكاكين الصدئة في النحر أو البحث الحثيث في عثرات النّص الممكنة لغة وبناءً وأسلوبا، أو الغوص والتحري في علاقات الكاتب المشبوهة بالدوائر الثقافية التي يمكن أنّها ساعدته في الوصول إلى القائمة القصيرة ثم الفوز أخيرا. شككنا في كل الجوائز التي نالتها الرّوايات الجزائرية، بدءاً من «ذاكرة الجسد» إلى «دمية النار» إلى «الديوان الاسبرطي» إلى .....في النهاية أصعب اغتيال للنص الجميل والمثير هو تجاهله بهذا الشّكل الحقير الذي ينمّ عن حقد دفين. بالإضافة إلى كلّ هذا، فإنّنا للأسف لا نعرف كيف نصنع نجومنا، أو لا نريد صناعتها ودعمها ودفعها نحو الأفضل، بالتأكيد لوزارة الثقافة الدور الكبير في هذا التردي، إمّا بإهمالها للكاتب الجزائري واعتمادها على قائمة اسمية من ذوي النفوذ أو الحظوة الأبدية، فلا تحيد عنها قيد أنملة، أو بمسؤوليها المحليّين بمستواهم الإداري، البيروقراطي والضحل، بالتالي يعتمدون في غالب الأحيان على أنصاف المثقّفين وأنصاف الكتاب في الاحتفاليات والمهرجانات والدعم المالي.

الدنيا حال

الترويج للعنف

■ حياة.ك

صدمت وأنا أشاهد بعض «الإشهارات» على قنوات تلفزيونية خاصة، تروّج لمنتوجات غذائية، مستعملة العنف بكل أشكاله، لإظهار أهمية ما تعرضه ولمحاولة جلب المشاهد لاقتنائه.

في سنوات مضت، كان هناك إشهار واحد لمنتوج يظهر فيه طفل وهو يضرب أخته بعدما تناول المنتوج، وتم توقيف هذا العمل الإشهاري بعد مدة غير طويلة، وظننت أن هذا الأمر تم معالجته بصفة نهائية، ولن تكون هناك إعلانات من هذا النوع التي تغذي هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

وبما أننا على مقربة من الشهر الكريم، بدأت الومضات الإشهارية للمنتوجات الغذائية تزداد، لكن على حساب الرسالة التي تحملها المادة الإشهارية، بغض النظر عن اللغة التي تستعمل في الإعلانات، والتي لا ترقى في أغلبها إلى المستوى المطلوب.

أصبح العنف في الإشهار التلفزيوني يستعمل لفظا ويمارس جسدا، حيث نشاهد إخوة يستعملون كل أنواع الصراع والفوضى للظفر بمنتوج معين، وترى كهلين يستعملان السيوف لأخذ قطعة حلوى لماركة معينة، والسؤال المطروح ماذا يقصد أصحاب الإعلانات من استخدامهم العنف كوسيلة ترويجية لمنتجاتهم؟

بعد انتشار العنف في الملاعب، والاعتداءات بالأسلحة البيضاء التي تشهدها بعض الأحياء الشعبية من حين لآخر، يأتي هذا النوع من الإشهار الغريب والخطير في نفس الوقت، ليعمّق خطر العنف أكثر، مرت أسابيع وهذه الإعلانات تمر، ولا أحد يحرك ساكنا، أتساءل: أين الرقابة؟

ألم يحن الوقت لوضع قانون ينظم هذا المجال ويضع له ضوابط ويراقب الرسائل التي يبعثها للمتلقي؟ وهنا لابد من ضبط المفاهيم، لأن تحرير السوق والمنافسة، لا تعني استعمال إعلانات بدون دراسة دقيقة، من حيث اللغة والطريقة التي يعرض بها المنتوج وبدون مراقبة للرسائل التي تحملها، خاصة إن كانت تروج للعنف، في الوقت الذي نحن في غنًى عنه بل نمقته ونحاربه بكل الوسائل.

استشراف

الدّيمقراطية ومنظومتنا التّراثية المعرفية

■ وليد عبد الحي

خلال إعدادي لدراستي «سطوة التّاريخ» التي نشرت عام 2012، تنبّهت لظاهرة في تراثنا العربي الإسلامي، وهي أنّ الفلاسفة اليونان أثروا تأثيرا عميقا في الفلسفة الإسلامية في أغلب مناحيها، إلا في بعدين هما «نظام الحكم السياسي» و«الأدب لاسيما الشعر منه»...وهو ما أيقظ فضولي العلمي بل واستفزّني للبحث في الإجابة عن السّؤال لماذا؟

لقد سيطر أفلاطون وهو الأقرب للروح الشرقية على معظم فلاسفتنا القدماء في بداية رحلة الفلسفة الإسلامية، ثم اكتسحه بعد ذلك أرسطو رغم أنه الأبعد عن الروح العربية الإسلامية، وهو أمر تتجلى دلالاته في قول السهروردي إنّ «إمام الحكمة ورئيسنا أفلاطون»، وهو أمر يعود لانشغال أفلاطون في قدر كبير من تفكيره بالعلم الإلهي والطب الروحاني، وانشغاله بالصّورة والمُثل للأشياء في العقل الإلهي، وهي أمور كانت تتلوى في أعماق العقل الباطن لفلاسفتنا، الذين وقفوا عند نقطة تماس العقل بالروح، ولا شك أن الفارابي كان هو المبادر في حمل الفلسفة من بيت أفلاطون إلى بيت أرسطو.

وسأقف عند الجانب السياسي رغم ما وجدته من قلة التأثير اليوناني في الأدب العربي رغم ما يعتقده طه حسين، وإن كنت تلمست بعض التأثر في مجال النقد الأدبي، وقد يعود ذلك إلى «تعصّب العرب» لشعرهم من ناحية، ولعدم ميلهم لترجمة الشعر لأنه على رأي الجاحظ إذا «ترجم تقطع نظمه، وبطل وزنه، وذهب حسنه» من ناحية ثانية.

أما في السياسة وبخاصة قضية شكل نظام الحكم (الديمقراطي والأرستقراطي والملكي والجمهوري والأوليجاركي..إلخ)، فلم يلتفت العرب ولا فلاسفتهم لها رغم أنّها شغلت مساحة واسعة من فكر أفلاطون وأرسطو..فلماذا انشغل فلاسفتنا بكل ما كتبه فلاسفة اليونان وأداروا معارك فكرية طاحنة حول ما كتبوا، وقفزوا عن الجانب السياسي لاسيما «نظام الحكم»؟ فالفارابي لم يأخذ في مدينته الفاضلة في هذه النقطة تحديدا (نظام الحكم) إلا صفات الحاكم (أن يكون عاقلا وسليم البدن-إلخ)، هي موضوعات تكتشفها البديهة دون أي عناء...فلماذا انصرف فلاسفتنا عن ما أثاره اليونان في مسألة نظام الحكم بينما أنشغلوا ببقية أفكارهم من ارسطو وأفلاطون وحتى الرواقية والابيقورية؟ هذا هو اللغز.

في تقديري أنّ مسألة الحكم في الإسلام حسمت من البداية، فأهم أركان النظام السياسي (أي نظام سياسي) هي الحاكم (وطريقة اختياره) والدستور (ومضمونه ومن يضعه)، وهما مسألتان لم يتح للمجتمع الإسلامي إبداء أي رأي فيهما، فالرسول جاء «بوحي» من السّماء (طبقا للرّواية الإسلامية)، أي أنّ الحاكم الأول في المجتمع لم يكن للمجتمع أي دور في اختياره بل تمّ اختياره بطريقة ميتافيزيقية، وهو أمر لا يقبل النّقاش أو الجدل من قبل المجتمع بل ليس أمام المجتمع إلا التسليم به..ثم جاء الخلفاء بصفتهم «خلفاء رسول الله» في المرحلة الراشدة..ثم نقل الأمويّون الوراثة الملكية عن الفرس (وهو أمر طبيعي في مجتمع قبلي زراعي)...وبقيت هذه المسألة حتى سقوط الدولة العثمانية، وهو ما حال دون اهتمام الفلاسفة المسلمين بهذه القضية لأنّها «محسومة شرعا أو بيولوجيا بالوراثة المستندة للشرع»، رغم أن بعض الفرق حاولت (كالخوارج) في تعميم الحق بالخلافة لكنهم لم يؤصلوا المسألة فلسفيا..والغريب أن أبا حامد الغزالي اعتبر المسألة (أي اختيار الحاكم من «التوافه»)..مرة أخرى موضوعي هو لماذا لم يهتم فلاسفتنا بقضية نظام الحكم رغم اهتمامهم بكل ما كتبة اليونان عن غير هذا الموضوع..؟ لا أعتقد أنّهم لم يبحثوا الموضوع بسبب الخوف، فابن الرواندي كتب ما هو أخطر كثيرا حول الإسلام ككل..والمعري قال شعرا لو قاله اليوم لشنقوه فورا...ما أعتقده هو أنّ بنية المنظومة المعرفية عند إضفاء القداسة عليها يجعلها خارج نطاق المناقشة... يقول أبو حامد الغزالي وهو من أهم شخصيات التراث ما يلي: «أعلم أنّ النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهمات، وليس أيضاً من فنّ المعقولات، بل من الفقهيات، ثمّ إنّها مثار للتعصبات، والمُعْرِض عن الخوض فيها، أسلم من الخائض فيها، وإن أصاب، فكيف إذا أخطأ»..هذا النص يؤكّد ما أردت أن أقوله...وهو الاعتقاد بأنّ القول الفصل في موضوع نظام الحكم قد أغلق.

أما الدستور والذي انشغل به أرسطو طويلا وعقد المقارنات لأنواعه، فلم يثر لدى الفلاسفة المسلمين لا من ابن رشد ولا من طلابه أي انتباه لأنّ «القرآن» هو دستور المسلمين الذي لم يكن لهم فيه أي دور كذلك سوى «فهمه أو حفظه أو تفسيره» لا صياغته..ونظرا لقداسة الحاكم «الرسول» وقداسة الدستور «القرآن» امتنعوا عن الخوض فيهما إلا للفهم أو الحفظ، وهو ما أبعد أنظارهم عن ما يقوله اليونان حول هاتين المسألتين...وبقي الأمر حتى يومنا هذا...أي أن منظومتنا المعرفية التراثية ساهمت في فقرنا السياسي سواء بسبب الخطأ في فهمنا لها أو بسبب بنيتها المعرفية..فالنتيجة واحدة أنّ اختيار الحاكم ووضع الدستور ومضمونه هما أساس الفكر الديمقراطي من الناحية النظرية، بينما توازن القوى الاجتماعية هو الأساس العملي لها، وهي أمور امتنعت علينا فتجذّر الطّغيان فينا...

هناك خلط بين النّظرية في الحكم وبين الرأي العابر...ثم ما زلت أبحث في النقطة المركزية وهي لماذا بحث كل الفلاسفة المسلمين في صفات الحاكم ونسبه و-.إلّا موضوع الطّريقة التي يتم اختياره فيها هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، قضية الدستور رغم أن المسألتين تم مناقشتهما من قبل اليونان..وترجم الفلاسفة المسلمون كل هذه الجوانب من كتب اليونان، ولكنهم عندما جاؤا إلى الاختيار والدستور لم يكتبوا سطرا واحدا عنها....نقلوا ألف ليلة وليلة، وغيّروا حتى شعرهم بالموشحات عندما ذهبوا للأندلس، وتعلّموا الرياضيات والهندسه والطب والكيمياء..ودرسوا ابقراط ونقدوه وأضافوا عليه...لماذا موضوع اختيار الحاكم والذي تسبّب في أكثر أزمات الدولة الإسلامية وفي تمزيقها لم يعالجوه...هذا هو السّؤال؟